

كتاب اليوم

تأملات في العقل المصري

طارق حجي



تكنو & تكنوباز

هتلاقية فى كل بيت
خبرة إيطالية بأيدى مصرية

أحدث
تكنولوجيا
2007

سخان
ميجنرال
١٠.٦ لتر

غسالة ملابس
هاف أوتوماتيك
بحوضين
سعة ٩.٨ كيلو

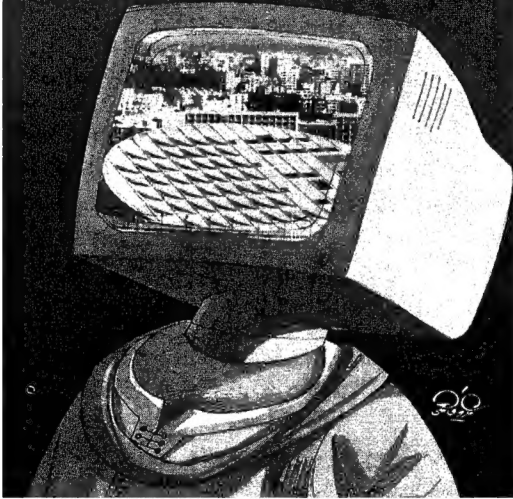
متوافر لدى القطاعين العام والخاص ولدى معارض الشركة

القاهرة ٣، ش الجامعة، ميدان الجيزة ت ٥٧١٩٩٧٠، ٥٧١٩٩٧٦
١ ش الطوبجي متفرع من ش عبد العزيز ت ٣٩٦٠٢٦٠
الاسكندرية، عمارات ضباط الشرطة، محطة مصر ت ٤٩٥٦٩١ / ٣
اسيوط، ش تقسيم الخياط رقم ١ منزل رقم ٢١ ت ٢٢٥٢٣٢٥ / ٨٨
قنا، ش المينا النهري عمارة الدكتور عبد المنعم ت ٥٢٣٨٢٤ / ٩٦

كتاب اليوم

تأملات في العقل المصري

طارق حجي



رئيس مجلس الإدارة

محمد عهدي فضلي

رئيس التحرير

نوال مصطفى

أسعار البيع خارج مصر

سوريا ١٥٠ ل.س - لبنان ٥٠٠ ل.ل - الأردن
٢ دينار الكويت ١ دينار - السعودية ١٢ ريال -
البحرين ١,٢ دينار قطر ١٢ ريال - الإمارات
١٢ درهم - سلطنة عمان ١,٢ ريال تونس
٣ دينار - المغرب ٣٥ درهم - اليمن ٥٠ ريال
فلسطين ٢,٥ دولار - لندن ٢,٥ جك - أمريكا
٥ دولار - أستراليا ٥ دولار استرالي -
سويسرا ٥ فرنك سويسري.

الاشتراك السنوي

٧٢ جنيه	داخل مصر
٣٣ دولاراً أمريكياً	الدول العربية
٤١ دولاراً أمريكياً	اتحاد البريد الأفريقي وأوروبا
٤٧ دولاراً أمريكياً	أمريكا وكندا
٦٢ دولاراً أمريكياً	باقي دول العالم

العنوان على الإنترنت
www.akhbarelyom.org.eg/ketab

البريد الإلكتروني
ketabelyom@akhbarelyom.org

كتاب اليوم

ثقافة اليوم وكل يوم

العدد رقم ٤٩١

فبراير ٢٠٠٧

يصدر أول كل شهر
عن

دار أخبار اليوم

٦ شارع الصحافة

القاهرة

ت: ٥٨٠٦٢٣٥

تليفاكس: ٥٧٨٤٤٤٤

الغلاف :

عمرو فهمي

الإخراج الفني :

عبد القادر علي

تخفيض ١٠%

من قيمة الاشتراك

لطلبة المدارس

والجامعات المصرية

قبل أن تقرأ..

OF DR. KHALED AZAB
FROM THE LIBRARY

لم أكن أعرف طارق حجي كاتباً قبل عشر سنوات.. فقد كان بالنسبة لي اسماً بارزاً في عالم البترول، وشخصية إدارية من طراز فريد، ونجماً لامعاً في سماء العالمية عندما تم اختياره رئيساً لمجلس إدارة شركة "شل" العالمية.. واستمر في هذا المنصب الدولي قرابة عشر سنوات.

والحقيقة لم أكن قد قرأت له كتاباً واحداً.. حتى جمعتني به الصدفة في إحدى الندوات التي يقيمها نادي الروتاري دعنتني صديقة لحضورها، وفي تلك الأمسية استمعت لأول مرة لـ "طارق حجي" المثقف والكاتب.. فانددهشت وسعدت أن يكون لدينا رجل إدارة ناجح من طراز رفيع وكاتب ومثقف من نفس الطراز في الوقت نفسه.

توقفت طويلاً أمام رؤاه وتأملاته للواقع والفكر المصري.. وتحليلاته المبنية على دراسات مقارنة للدول التي تقترب ظروفها من ظروفنا، وكذلك الدول الكبرى التي تنتمي إلى العالم الأول.

وجدت عنده مخزوناً وفيراً من الثقافة العربية قديمها

وحديثها.. إلى جانب قراءات غزيرة لروافد الفكر الغربي.. ومقدرة عالية جداً على الإمساك بالخيطوط المختلفة لكل تلك الروافد لصياغة رؤية خاص بنا.. رؤية للإصلاح الذى يبدأ دائماً بالثقافة وينطلق منها إلى كل الآفاق.

لذلك أسعدنى أن أتابع طارق حجى منذ ذلك الحين، وأن أستمتع بكتاباته القيمة التى تدور كلها فى فلك العقل والفكر المصرى بأسلوب شائق، ومعالجة علمية عصرية تتناول المشكلة بكل أبعادها ثم تدفعنا إلى أن نفكر فى كيفية الخروج منها بتقديم حلول واقعية من خلال خبرة حية فى الإدارة وثقافة حية كذلك تكونت عبر رصد تراكمى من الاحتكاك بشعوب عديدة وجنسيات مختلفة استطاعت أن تغير مساراتها وتعيد نفسها من الداخل عندما آمنت بقيم التقدم.

طارق حجى يؤكد - دائماً - إن الإدارة الحديثة هى مفتاح الأمل.. وهى الضمان الحقيقى لتنمية شاملة، ويؤمن أن قيم التقدم يجب أن نتقنها جميعاً، ونعتنقها كمصريين إذا أردنا فعلاً أن ننطلق مع المنطلقين فى سباق التقدم والديموقراطية. يسعدنى أن ينضم طارق حجى.. هذا الكاتب القدير صاحب الرؤية العصرية العميقة إلى كتاب "كتاب اليوم".. وأتمنى أن يستمتع القارئ العزيز بهذا الكتاب القيم الذى يحرك العقل والقلب معاً.. ويشحننا جميعاً بالرغبة فى التغيير والنجاح.. بل والانطلاق نحو المستقبل بثقة وأمل.

نوال مصطفى

فبراير ٢٠٠٧

مفاتيح

"الأشرار يتمشون في كل ناحية عند إرتفاع الأردال بين الناس".

(مزمور ١٢)

العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك. وأنت في إعطائك الكل
تعطى على غرر.

(أبو حنيفة النعمان)

ما بين لصوص ولصوص فرق في الأعلى والأدنى
لصغارهم الموت المزمى وكبارهم الشرف الأسنى

(خليل مطران)

مقتلنا يكمن في لساننا
فكم دفعنا غالياً ضريبة الكلام

(نزار قباني)

إذا خسرنا الحرب - لا غرابة
لأننا ندخلها بكل ما يملكه الشرق من مواهب الخطابة
بالعنتريات التي ما قتلت ذبابة
لأننا ندخلها بمنطق الطلبة والريابة

(نزار قباني)

خلاصة القضية توجز في عبارة
لقد لبسنا قشرة الحضارة والروح جاهلية

(نزار قباني)

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله
وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم
ومن البلية عدل من لا يرعوى
عن جهله وخطاب من لا يفهم

(المتنبى)

أقوامٌ هذا الشرق ما سئمت
شيمَ العبيدِ وقبحت شيمًا
لا يحفلون بغير من رفعت
سادتهم... فليرفعوا الخدما

(المقاد)

مقدمة

يرجع كثيرون موجة التقدم الحالية (والتي هي إنسانية أكثر منها غربية) والموجود نماذج منها في معظم قارات العالم لإطلاق أوروبا العنان للعقل النقدي ليتعامل حراً طليقاً- مع كل النظم والمؤسسات والأفكار. ولعل هذا ما جعل فيلسوفاً عظيماً مثل عمانوئيل كانط يقول ذات يوم أن "النقد" هو أهم أداة بناء طورها العقل الإنساني.

وإذا كانت علوم الإدارة الحديثة (والإدارة هي قاطرة التقدم الإنساني المعاصرة) ترتص حول عصب لها هو علم إدارة الجودة **Quality Management** فإن هذا العلم يقوم على دعائم ثلاث واحدة منها النظرة النقدية لكل أداء بهدف التجويد، وهو ما يعنى أنه ما من منتج أو خدمة أو سلعة إلا وبها نقص وأن علينا أن نبحث عن هذا النقص (بأداة رئيسية هي العقل النقدي) لوضع اليد على الجوانب التي هي بحاجة لتجويد.

وهكذا، فإن محصول الفكر الإنساني المتراكم عبر العصور من جهة، وعلوم وتقنيات الإدارة الحديثة من جهة أخرى يشيران بالإشادة مرة أخرى للعقل النقدي الذي بدون تفعيله يبقى البشر إما على حالهم أو تتقهقر تلك الأحوال.

ويضم هذا الكتاب الذى بين يدي القارئ خلاصة كتيبين لى

يلقى أولهما الضوء على قيم وآليات التقدم بينما يلقي الثانى الضوء على عيوب ذهنيتهما المعاصرة الشائعة. وأتناول ذلك متسلحاً بقدر كبير من التجاسر على استعمال العقل النقدي فى مناخ ثقافى عام أعرف أنه شديد الحساسية للنقد وبالتحديد لنقد الذات. ولكن وظيفة الفكر هى التصدى لأمر شائعة (شيوعاً قد يصل فى بعض المرات والحالات والمناطق لحد التقديس) بقدر من المخاطرة. فكما قال الفيلسوف الفرنسى "جان بول سارتر" بحق فإنه لا يليق بالمتقف أن يكون مؤيداً.

ورسالتنا هذا الكتاب هما أننا بحاجة لعملين عقليين فى آن واحد: بحاجة لعمل إيجابى يتمثل فى نشرنا قناعة واسعة وعميقة (تشبه الإيمان) بأن التقدم يرجع إلى التشبع بمجموعة من القيم أكثر مما يرجع لتوفر ثروات من أى شكل ونوع. ونحن أيضاً بحاجة لعمل يتمثل فى تعرفنا على عيوب تفكيرنا المعاصر بجرأة وشجاعة وثبات.

ويقينى، أن "تقدم" مجتمعا وإن رآه البعض "حلماً عسير المنال"، إلا أن ذلك مخالف لتجارب أمم كثيرة آمنت بأن التقدم منتج نهائى للعمليات اللتين يتعامل معهما هذا الكتاب : الإيمان العميق بقيم التقدم، والتصدى الجسور لعيوب تفكيرنا المعاصر.

طارق حجي

لماذا أكتب؟

أكتبُ منذ ربع قرن أُملاً أن أساهم مع آخرين في أن نرسخ في أذهان المصريين أنهم أولاً وقبل أى شئ آخر...، وأن هويتنا تتبع من موقعنا الجغرافى والذى يربطنا بشرق البحر الأبيض المتوسط. لنا روابط إسلامية ومسيحية وعربية وأفريقية لا تتكرر.. ولكن لا شئ من ذلك يجلس في مكان هويتنا الأساسية وهى الهوية المصرية.

وأكتبُ للمساهمة في ترسيخ أن العالم الخارجى قد يعادينا أحياناً وقد يعمل من أجل مصالحه في معظم الأحيان ولكن مشاكلنا برمتها تتبع من الداخل ولا يمكن أن تعالج إلا من الداخل وإننا المسئولون في المقام الأول عن وجودها وعن عدم علاجها ؛ وأن فرط الإيمان بنظرية المؤامرة صكٌ إعترافٌ بالعجز وفى نفس الوقت صكٌ إعترافٌ بفاعلية الآخرين في مواجهة عطالتنا.

وأكتبُ للمساهمة في إقناع الرأى العام أن على كل قيادة (ومجتمع) في العالم العمل من أجل مصالحهم لا من أجل شعارات منبثة الصلة بمصالحهم أو (وتلك الطامة الكبرى) يضيعون الجهد في خدمة مصالح الآخرين التى لا يمكن إلا أن

تحتل المرتبة الثانية أو ما دونها.. أما المرتبة الأولى فهي محجوزة حتى يوم القيامة لمصالحنا نحن فقط.

وأكتبُ راجياً أن تكون كتاباتى مساهمة متواضعة فى ترسيخ قيم الليبرالية والديموقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان بصفتها أجل وأعظم وأرقى ما أنجزته مسيرة الإنسان على الأرض.

وأكتبُ برجاء ترسيخ قيمة وفاعليات المجتمع المدنى التى هى الآلية الأكثر فاعلية للمشاركة العامة فى الحياة العامة.

وأكتبُ عسى أن تساهم كتاباتى فى توضيح أن موقفَ بعض الحضارات من المرأة موقفٌ مخزى.. وأن المرأة ليست فقط نصف المجتمع بل أكثر من ذلك بكثير، فهى نصف المجتمع عددياً وأكثر من ذلك بكثير كأم... ولا أمل ولا رجاء فى مجتمع لا يعطى المرأة كل الحقوق فى كل المجالات.

وأكتبُ أسلط الضوء على الحقيقة الكبرى والتى مفادها أن الإدارة الحديثة والفعالة والخلاقة هى الأداة الوحيدة لحدوث التقدم المنشود.. وأن واقعنا يفتقر أشد الافتقار لكادر بشري يملك تقنيات الإدارة الحديثة.

وأكتبُ محاولاً إقناع الرأى العام فى وطنى (مصر) أن إختيار أنور السادات التاريخى لنقل الصراع العربى/الإسرائيلى من أرض المعارك الحربية إلى موائد المفاوضات والحوار هو السبيل الوحيد للوصول إلى تسوية معقولة لهذا الصراع حتى نتوقف عن تأجيل الديمقراطية والتنمية بحجة أن الإنشغال الأول هو بهذا الصراع.

وأكتبُ لعل كتاباتى مع جهود أخرى تجعلنا جميعاً موقنين أن مؤسساتنا التعليمية فى حاجة لثورة كاملة لأنها لا تثمر إلا مواطناً لا يصلح البتة لمواجهة تحديات العصر (وما يكرره البعض عن تطوير التعليم فى مصر دعاية مبالغ فيها لأبعد حد والدليل

هو نوعية الخريج أو الخريجة).

وأكتبُ أذكر (وعسانى أفعل) أن الإسلامَ المصرى المتحضر والمسالِم قد تعرض فى جوانب عديدة منه لغزوة أثيمة من ثلاثي الفكر الوهابى وفكر التكفير وطُغيان ألْبترودولار الذى مَوَّلَ فهما للإسلام يختلف كلياً عن فهمِ مصرَ والمصريين المهذب والمتحضر والمتعاش مع الآخرين.

وأكتبُ للتذكير بأن أقباط مصرَ ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية، وإنما هم (معنا) مُلاك أصليون للمواطنة المصرية، وأن لهم مشاكل قابلة بالكلية للعلاج.

وأكتبُ عسى أن أساهم فى إقناع البعض بأنه وإن شابَت الحضارة الغربية عيوب ، إلا أنها (أى الحضارة الغربية) هى سنام التمدن الإنسانى وأن أى موقف مخاصم (وليس ناقداً) لهذه الحضارة هو موقف مخاصم للعلم والتقدم والتحضر والتمدن.

وأكتبُ للدعوة لأن نقل من موجات مدح الذات والمبالغة فى الحديث عن الماضى وضرورة أن نتعلم نقد الذات وقبول النقد وأن نخرج من ثقافتنا الشخصية الحالية إلى ثقافة أكثر موضوعية - وأكتبُ لكى أرسخ فى العقل المصرى أن تأليه المسئولين هو أحد أهم مصادر ومنابت واقعنا المترع بالعيوب وأن المسئولية هنا تقع بالكامل على عاتقنا نحن (أى على عاتق الأفراد).

وأكتبُ مساهماً مع غيرى فى توضيح أن مؤسساتنا الإعلامية بحاجة ماسة للحاق بركب العصر لا فى الشكل الخارجى وعدد القنوات التليفزيونية وإنما فى جوهر الرسالة الإعلامية - فإذا كان التعليمُ هو أداة الإصلاح المثلى على المدى البعيد فإن الإعلامُ هو أداة التصويب والتوعية المثلى على المدى القصير.

وأكتبُ لكى أذكر القارئ (كما أذكر نفسى دوماً) أن كل شئ فى الحياة قابل للتحقيق إذا توفر التكوين السليم مع الإرادة

الصلبة ، وانه لا يوجد شئ اسمه المستقبل ، فالمستقبل هو ثمرة ما نصنعه الآن.

هذه هي رسائل كل ما كتبت من مقالات وكتب (صدر أولها سنة ١٩٧٨) ، وقد يرى البعض أنها مثل صوت يوحنا المعمدان (صرخة في البرية) ... ولكنها - في ظني وحسب حسى المتواضع - بآثر الأعمال التراكمية على التغييرات الكمية - ليست كذلك بأى شكل من الأشكال، فلم تكن كلمات يوحنا المعمدان (صرخات في البرية)... وإنما تمهيد لطريق رفيع ونبيل.

طارق حبي

الفصل الأول

قيم التقدم

توطئة

(الإنسانية أفق، والإنسان
بالطبع متحرك إلى أفقه)

أبو حيان التوحيدي
(عن المعلم الأول "أرسطو")

يحاول هذا الفصل أن يطرح موضوعاً أعتقد أنه مرشح أكثر من أى موضوع آخر ليكون "محوراً" يلتقى حوله مثقفون كثيرون فى مصر اليوم ، وقد يختلفون فى تفاصيله ولكنه يبقى مؤهلاً لى يكون محلّ مساحةٍ من الاتفاق تتجاوز مساحات الاختلاف.

وينطلق كلُّ فكرٍ يحتويه هذا الفصل من إيمان بأن هناك ثلاثة مستويات لثلاثة كيانات: "الإنسانية" .. و"الحضارات" .. و"الثقافات" . ويقوم هذا الفكرُ على أن "الحضارات" أفق أعلى من أفق "الثقافات" .. وأن "الإنسانية" أفق أعلى من أفق "الحضارات" .. وأن "قيم التقدم" هى من مكونات الأفق الأعلى أى أفق "الإنسانية" وهو ما يجعلها فوق خلافت "الحضارات" وخلافت "الثقافات" .

ورغم أن كل أفكار هذا الفصل تتعلق بأفق الإنسانية ، إلا أنها قد تصلح - فى نفس الوقت - لتوجيه العلاقة بين "الحضارات" لدرب "الحوار" عوضاً عن تركها تسقط الآن بقوة الفوضى الناجمة عن غياب التماور (الديالوج) لتصبح "مُسيرة" على "درب الصراع" أو "درب الصدام" .. والمستقبل ، أى مستقبل ، كما يقول

"سارتر" هو (ما يُصنع في "مطبخ الآن") .. وبالتالي فإن السؤال حول طبيعة العلاقة المستقبلية بين الحضارات وهل تكون "حواراً" أم "صداماً" هو سؤال توجد أجابتان محتملتان عنه : فمستقبل العلاقة بين الحضارات يمكن أن يكون في صيغة الحوار كلية إذا كانت جهودُ الفكر اليوم تهدف لذلك ، كما أن مستقبل العلاقة بين الحضارات يمكن أن يصبح في إطار الصدام إذا كانت جهودُ الفكر اليوم ستترك "العربة" تسير بقوة الدفع الذاتي لجريمة عدم تأصيل الحوار.

ملاحظات جوهريّة حول موضوع «قيم التقدير»



في أواخر سنة ٢٠٠٠ دعيت الجامعة الأمريكية بالقاهرة للحديث عن طبيعة الإصلاح الذي أنشده للتعليم في مصر. وفي محاضرتي بمبنى "المعسكر اليوناني" بالجامعة تحدثت باستفاضة عن الفارق بين "التغيير الكمي" في نظام تعليم معين وبين "التغيير الكيفي أو النوعي". وقلت أننا أولينا "التغيير الكيفي" أو النوعي "القليل من العناية والاهتمام نظراً لبقاء فلسفتنا التعليمية قائمة على "التلقين" و"إختبارات الذاكرة" مع قليل جداً من الإهتمام بالإبداع والحوار" ("الديالوج" في مواجهة "المونولوج") وبقاء التعليم قائماً على فكرة أن المدرس "جهاز إرسال للمعرفة" وأن التلميذ أو الطالب "جهاز تلقى واستقبال لما يرسله المدرس". وعندما دعيت جامعتا برنستون (Princeton) وكولومبيا (Colombia) في شرق الولايات المتحدة وجامعة كاليفورنيا بيركلي (California Berkeley) في غرب الولايات المتحدة في الربيع الأول من سنة ٢٠٠١ لإلقاء محاضرات على طلبة أقسام الدكتوراة بمراكز دراسات الشرق الأوسط بها عدت في هذه المحاضرات إلى ضرورة حدوث ثورة تعليمية في منطقة الشرق الأوسط إذا كان المراد هو غلبة سيناريو السلام (السلام الحقيقي القائم على الشرعية ومبادئ القانون الدولي) والتنمية الشاملة

(اقتصاديًا وثقافيًا وإجتماعيًا)... وأن هذه الثورة التعليمية على تعقدها وتركيبيتها تقوم في الأساس على فلسفة تتوخى بذر قيم معينة سميتها "قيم التقدم".

ثم عدت منذ شهر أغسطس ٢٠٠١ للإهتمام الفكرى المكثف بهذه القيم كرد فعل لقنوطى الشديد من وجود موضوع عام كبير لا تتشردم في مواجهته الآراء في مجتمعنا. فنحن إن تحدثنا عن (محمد على) أو (طه حسين) أو (جمال عبد الناصر) أو (أنور السادات) أو (العلمانية) أو (التتوير) أو (الحداثه) أو (العولة) أو (السلام في الشرق الأوسط) سوف نختلف كمجموعات فكرية من البداية إختلافات لا سقف لها وسيصل بنا التشردم إلى أبعد مدى كما أن حبل الحوار المتحضر القائم على العقلانية والموضوعية سينقطع من البداية ويدخل المعديدون منا في "مواويل تراشق بأقذع النعوت والتهم".

ولا يخفى كاتب هذه السطور أنه عندما بحث عن موضوع "قد" لا يحدث حوله هذا الإنقسام والتشردم (أو على الأقل يحدث حوله إنقسام بدرجات أخف) لم يجد إلا هذا الموضوع الذى كان قد "زاره" فكراً عدة مرات في محاضرات ومقالات متفرقة وهو موضوع "قيم التقدم". وهكذا، بدا لى الموضوع وكأنه أكثر المواضيع قابلية للبعد عن التناول من زوايا أيديولوجية: فليس في موضوع قيم التقدم بالشكل الذى أتناوله ما يدعو لتقسيم الناس لإسلاميين وغير إسلاميين أو لاشتراكيين ورأسماليين أو لناصريين وساداتيين... فقد بدا لى الموضوع (بالكيفية التى تناولته بها فى المحاضرات التى أشرت إليها فى مستهل هذا الحديث) "غير مذهبي" أى "غير أيديولوجي" إلى حد بعيد... هو ما سؤل لى أن النظرة إليه والحوار بشأنه "قد" تكون أدنى للموضوعية والحياد وعدم التشردم والتمذهب كما يحدث عادة فى معظم حواراتنا العامة المعاصرة.

وقد أكون بهذا التصور مغرراً فى الخيال أو عدم الواقعية.. ولكن منذ متى كان "كسر الجمود" يأتى إلا من أفكار أولئك الذين

يملكون القدرة على الحلم والخيال^٥.. إن بعض مدارس الإدارة الحديثة تتطلب في تفكير رجال الإدارة العليا توفر صفتين قد تظهرا متناقضتين في البداية.. ألا أن حقيقة الواقع غير ذلك ، فهناك أفراد عديدون (هم الذى ينجحون فى أعمال الإدارة العليا) تتوفر فيهم الصفتان وهما: القدرة على الخيال Power of Imagination والشعور بالواقع Sense of Reality فعسى أن يكون تصورى عن إمكانية تعامل المثقفين والرأى العام فى واقعنا اليوم مع موضوع قيم التقدم تعاملاً خالياً من التمثه والتشردم - عسى أن يكون تصورى هذا متمسكاً بالتوازن ما بين "القدرة على الخيال" و"الشعور بالواقع" وألا أكون قد "فرت" لهذا الموضوع تحت شعور طاع باليأس من إمكانية تناول موضوع عام هام فى واقعنا بالعقل والحكمة والموضوعية وليس بمسك الحجاره فى اليد لرجم الموضوع (أو صاحبه) لإعتياد البعض منا على "مسك حجاره الرجم" أكثر من إعتياده على "الحوار" - فالأول "أسهل" عقلياً ويمكن صاحبه (إذا أراد) أن يلصق بنفسه "أشرف النعوت" وبخصومه "نقيض كل ذلك".

ولا أتصور أن أكون فى مستهل فصل بعنوان "قيم التقدم" دون أن أشير لإشكالية فكرية يصعب على أى مثقف ألا يتوقف أمامها وهو ينظر فى فصل بعنوان "قيم التقدم" وأعنى إشكالية (هل تؤدى الديمقراطية لشيوع وذبوع قيم التقدم هذه التى أسلط الضوء على أهمها فى هذا الكتيب أم أن هذه القيم قادرة - حتى فى بيئات ذات حظ متواضع من الديمقراطية - أن تخلق مناخاً عاماً يعجل من تعاظم الهامش الديمقراطي وتحوله إلى ديموقراطية رحبة^٦. بل إن هذا البعد جعلنى أتساءل عن مدى معقولية تقديم كتيب بعنوان "قيم التقدم" إذا كان من المنطقى أن يقطع البعض الطريق على عربة هذا الكتيب بلافتة تقول: وهل من سبيل لتأصيل ونشر هذه القيم فى ظل هامش ديموقراطى قد يكون متنامياً إلا أنه بالقطع صغيراً. أقول: كاد هذا الهاجس الفكرى يحملنى على إلحاق مادة هذا الكتيب برمتها إلى "ملف الكتابات المرجأ نشرها": وهو الأغزر

مادة ، رغم أن "ملفَ الكتابات المنشورة" يضم آلاف الصفحات، كاد هذا الهاجس أن يحمل هذا الفصل (عن "قيم التقدم") إلى "الملف المؤجل" لولا مصادفة مطالعتي لعدد من الدراسات عن تجارب عشر دول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية كانت منذ عشرين سنة (بدون طُفرة إقتصادية) و(بدون ديموقراطية) و(بدون قيم التقدم التي يتحدث هذا الكتيب عنها) ثم أضحت غنية (نسبياً) بالعناصر الثلاثة. ورغم علمي (وعلم الكثيرين في واقعنا) بهذه التجارب وتُسلسل فقرات نهضتها، إلا أنني كنت بحاجة لمواجهة فجواها في هذا الوقت بالتحديد، وفحوى هذه الدراسات أن البشرية كما عرفت تجارب كانت فيها "الديموقراطية الرحبة" هي الإطار العام الذي في ظله حدثت النهضة الإقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وبمحاذاة ذلك رسخت قيم التقدم في مجتمعاتها؛ فإن هناك تجارب أخرى (مثل الدول التي تقدمت بطفرات واضحة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) كان النهج فيها مختلفاً؛ فعوضاً عن عملية "الطبخ الهادئة والطويلة" للتطور كما حدث في أوروبا على مدى قرون؛ فإن تجارب هذه الدول / الطفرات في آسيا وأمريكا اللاتينية قامت فيها قاطرتان بجذب المجتمع لعملية التنمية والتطوير: أما القاطرة الأولى فتمثلت في كادر بشري من القيادات التنفيذية كان من جهة يجسد قيم التقدم وكان من جهة ثانية يفرضها فرضاً على المناخ العام. وأما القاطرة الثانية فتمثلت في إصلاح جوهرى وجذرى للنظام التعليمى وإقامة النظام الجديد على أساس من "قيم التقدم" بحيث تخدم "القاطرة الأولى" المدى القصير والمتوسط. بينما تخدم "القاطرة الثانية" المدى المتوسط والطويل. ومن خلال عمل القاطرتين - وبالقيادة والقُدوة والتعليم الخلاق- تنتشر "قيم التقدم" وتخلق مناخاً عاماً يسمح بالحراك الاجتماعى الفعال والمثمر وتخلق طبقة وسطى عريضة وذات ركائز ثقافية وإقتصادية في آن واحد ويواكب ذلك "إصراراً حتمى" (مع "استعداد موازى") على توسعة الهامش الديموقراطى - وهو ما حدث بحذافيره في تجارب بلدان الطفرة

فى آسيا وأمريكا اللاتينية - وهو الرد الوحيد المعقول على دعوة البعض بأن بعض الشعوب عليها أن تنتظر طويلاً قبل حلول الديمقراطية الرحبة بزعم أنها شعوبٌ غير مستعدة لمثل هذه الديمقراطية الرحبة. فانتظار الديمقراطية بعد قرنٍ دعوى لا يقبلها إلا أنصارُ الاستبداد (وأنصار فوائده) أمّا أنصار الديمقراطية (بصفتها أعظم إنجازات البشرية منذ وجدت) فإنهم لن يتوقفوا عن البحث عن صيغ تحقق الديمقراطية الرحبة وخلال عقود معدودة من الزمن مع خلقٍ أطر وآليات الديمقراطية فى نفس الوقت حتى لا تكون الديمقراطية (بغير تنمية شاملة) الجسر الذى يعبر عليه أعداء الديمقراطية من ضفة (الأسلطة) إلى ضفة (السلطة المطلقة إلى أبداً الأبدى).

وهكذا، فإننى أعتقد أننا لا ينبغي أن ننشغل عن "قيم التقدم" بأية أطروحات تقول أنها غير قابلة للفرس بتربتنا. وأخيراً، فإننى أقدم هذا الفصل وأنا أعلم أننى قدمت "معظم قيم التقدم" ولم أقدم "كل قيم التقدم" - بمعنى أن ما أسلط عليه الضوء فى هذا الكتيب ليس إيراداً على سبيل الحصر لقيم التقدم، وإنما هى مجرد أمثلة لما أعتقد أنه "من أهم هذه القيم" .. ويبقى من حق الآخرين الإضافة والحذف - للقائمة المعروضة فى هذا الفصل - فالغرض هو الحديث عن "قيم تصنع التقدم" وليس الزعم بحصر هذه القيم.

أولاً: الوقت

ما أكثر الذين يتحدثون في واقعنا عن الفارق بين (قيمة الوقت) عند أفراد المجتمعات الأكثر تقدماً وبين قيمته ومعناه لدينا. ويتفاوت المعنى المقصود من فرد لآخر: فبينما تدل العبارات عند البعض على نظرة خارجية (وربما سطحية) للظاهرة عندما يظنون أن الشعوب الأكثر تقدماً في تعاملها مع الوقت هي مجرد شعوب منظمة ودقيقة، فإن البعض الآخر يملك نظرة أكثر عمقاً تدرك أن الأمر أكبر وأعمق وأوسع وأخطر بكثير من مجرد فارق بين (شعوب دقيقة في مسألة الوقت) و(شعوب أقل دقة في التعامل مع الوقت). فجوهر الأمر أعمق بكثير من كلمات مثل (الانتظام) و(الدقة) و(الإنضباط) فكل هذه العبارات وعشرات غيرها هي مجرد المظاهر النهائية لاختلاف عميق في فهم وتقدير وتقييم (بل وتقديس أو عدم تقديس) الوقت. ففي المجتمعات الأكثر تقدماً فإن الوقت هو الإطار الذي من خلاله تتم الخطط وتنفذ وتعد المشروعات وتحول من فكرة إلى واقع؛ فالوقت هو إطار كل شيء: إطار كل فكرة، وإطار كل مشروع، وإطار كل خطة، وإطار كل برنامج، وإطار كل إصلاح، بل وإطار كل التطورات الاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي فإن من لا يعرف قيمة الإطار لا يعرف بالضرورة قيمة أي شيء

يمكن أن يحتويه هذا الإطار.

ومن أكثر الأمور غرابة أن الكثيرين في مجتمعنا يظنون أن تقديس الوقت واحترامه والالتزام بالمواعيد التزاماً شبة عسكري هو مجرد (طبع) يتسم به البعض ولا يتسم به آخرون؛ وهذه زلة فكرية متكاملة الأركان، فتقديس الوقت والإيمان العميق بحتمية احترامه واحترام المواعيد، ولزومية أن تكون كل الأفكار والمشروعات والخطط والبرامج في ظل أطر زمنية، وأن عدم احترام الوقت والمواعيد هو شرخ في المصداقية والكفاءة لا علاقة له بالطباع؛ فالناس لا يولدون بطبع يقدر الوقت ويحترمه وينظر للمواعيد وكأنها مواقيت سماوية وآخرون على خلاف ذلك، وإنما نحن بصدد مناخ ثقافي عام من فرط فقره في تقديس الوقت والمواعيد والأطر الزمنية أصبح يفرز تلك الفكرة الخاطئة وجوهرها أن الذين يتشددون في المواعيد والوقت هم أصحاب طبع معين جُبلوا عليه بينما الآخرون مختلفون (وكاننا بصدد مجرد اختلاف وتنوع لا يمتان عن رهي في حالة وتدهور في الأخرى).

إن التقدم والتحضر والتمدن مسائل لا تحققها الأموال ولا تبغها الثروات الطبيعية وإنما تحققها منظومة القيم الذائعة والشائعة في المجتمع من قاعدته إلى قمته وأهم تلك القيم هي: تقديس الوقت، والإيمان بفعاليات العمل الجماعي، والاهتمام البالغ بالبشر (الموارد البشرية)، والتعليم القائم على الإبداع (وليس التلقين)، وإشاعة روح توخي الكمال والتميز والسعي الدؤوب للإتقان، ورسوخ فكرة عالمية المعرفة والعلم في العقول منذ سنى التعليم الأولى، وقيام التعليم بخلق شخصيات إنسانية تنافسية - فعن طريق توفر هذه المنظومة من القيم يتقدم الذين يتقدمون، وعن طريق انتفاء هذه القيم (وأحياناً وجود نقيضها) يتأخر الذين يتأخرون ثم يفرقون في خداع أنفسهم بأنهم متأخرون إما لأن الظروف غير مواتية أو لأن الإمكانيات ناقصة أو لأن العالم الخارجي يتأمر عليهم ولا يريد لهم خيراً - وكلها أوهام في رؤوس

الفاشلين لا أساس لها على الإطلاق في الواقع ولا مبرر لوجودها إلا لتعزية الفاشلين عن فشلهم لأن البديل (وهو الحق والمنطق والصواب والحكمة) أن يقولوا لأنفسهم أننا متأخرون لأننا متقاعسون ولأننا نفتقر لآليات التقدم وكلها آليات توجد داخل الإنسان وليس خارجه.

وهكذا يتضح جلياً أن تقديس الوقت وتقديره واحترامه وتأسيس كل أنشطة الإنسان والمؤسسات والمجتمع بأسره على أساس أطر زمنية تحترم الوقت كأحترام المؤمنين للعقائد هو ليس مجرد (صفة من صفات البعض) أو (طبع لدى البعض) أو (إحدى السجايأ أو حتى المزايا الشخصية) وإنما هي علامة فارقة بين منظومتين من القيم: منظومة قديمة تنتمي إما للثقافة الزراعية في شكلها البدائي أو للثقافة البدوية. وأنها واحدة من معالم مناخ ثقافي عام وليس مجرد طبع أو خصلة أو سجية. إن الدارس لتطور القيم يعرف أن الوقت لم يصبح تلك القيمة العليا المحورية والعلامة الفارقة بين المتأخرين والمتقدمين إلا منذ زمن الثورة الصناعية: فالثورة الصناعية هي التي فرضت ذلك الإهتمام المتصاعد بالوقت ودقته وقيمه وحتمية الالتزام به حتى وصلنا إلى نموذج فريد يتمثل في القطارات السويسرية التي تبدأ وتتهيأ رحلاتها ليس بالساعة ولا بالدقيقة وإنما بالثانية فيما يمثل ترجمة عليا لقيم الصناعة وقيم المجتمعات الخدمية، ثم هبت رياح ثورة الاتصالات وحقائق عصر التكنولوجيا فإذا بالتمسك بقيمة الوقت وتقديسها يبلغ حدا يشبه العقيدة الدينية في نفوس كبار المؤمنين.

وكما هي الحال في العديد من قيم التقدم فإن هذه القيم يسهل شيوعها وذيوعها إذا جاءت من الرقائق الأعلى في الهرم المجتمعي أي في شكل أمثلة وقذوة ممن يُفترض أنهم المثل الذي يُحتذى. أما إذا داس هؤلاء الذين يشكلون الرقائق العليا للهرم المجتمعي قيم التقدم ومن بينها قيمة الوقت فإن إنتشار هذه القيم في المجتمع يكون ما بين (المستحيل) أو (شبه المستحيل): فليست هناك مقولات

أسلم ولا أحكم من الأقوال المأثورة (الناس على دين ملوكهم) و(السمك يفسد من رأسه) و(إذا كان رب البيت على الدف ضارباً، إلخ). ومعنى كل ذلك أن الرقائق العليا في المجتمع من كبار المسؤولين في الإدارات الحكومية وقيادات الحياة الاقتصادية العامة والخاصة والوزراء وشاغلي المواقع المرموقة في المجتمع، إذا لم يكن هؤلاء قدوة في قيم التقدم بوجه عام وفي قيمة تقديس واحترام وإجلال قيمة الوقت وإعطائها كل ما تُغنيه من أبعاد هامة وخطيرة وذات صلة وثيقة بعملية التقدم - إذا لم يكن الأمر كذلك فقل على المجتمع السلام - لأنزبت تلك القيم عن طريق الرقائق الأدنى من الهرم المجتمعى مسألة في غاية الصعوبة إذ أن أفرادها لا يملكون عضلات فرض نموذجهم ومُكنة أن يكونوا مثلاً يحتذى وقدوة تقتفى.

إن كاتب هذه السطور والذي كان المسئول الأول في واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية في العالم لقراءة عقد كامل من الزمان، وكان بالتالي يشرف على آلاف يمثلون أعلى درجات الخبرة العالمية ومن خلفيات مختلفة (أكثر من ٢٠ جنسية) يجزم بأنه يستطيع أن يرى أمام ناظره علاقة شبه مؤكدة بين تقديس الوقت واحترامه والالتزام به التزاماً يشبه التزام أشد المتمسكين بقواعد الدين والإيمان بأن التأخر في المواعيد والإخلال بالالتزامات الموعدية وإنجاز الأعمال خارج الإطار الزمني المتفق عليه وبين درجة الكفاءة - فمن بين عشرات الآلاف من كبار الشخصيات الاقتصادية والسياسية التي تعاملت معها وأنا في موقع يسمح بالتعامل مع زبدة المجتمعات، كنت أرى بوضوح كامل أنه لا يمكن وجود شخص لا يقدس الوقت ويتأخر في المواعيد ولا يقدس الالتزام بالأداء في الإطار الزمني المتفق عليه إلا وهو في الوقت ذاته على غير درجة عالية من الكفاءة: فكل الأكفاء الذين قابلتهم في الحياة في عشرات المجتمعات كانوا ممن لا يتأخرون ثانية واحدة عن مواعيدهم ويلتزمون بالوفاء بإكمال مهام عملهم على أعلى درجات

الإلتقان فى ظل زمن محدد وينظرون فى نفس الوقت لمن لا يتسمون بهذه السمة بنظرة يشوبها قدرٌ غير قليل من عدم التقدير - وكانت طبيعة عملى التى تقتضى التعامل مع خلفيات حضارية وثقافية متباينة تظهر لى بوضوح إختلاف ردود الفعل حول مسألة الوقت والمواعيد والإلتزام بالأطر الزمنية : فعندما كنت أقوم بإلغاء تعاقد بمئات الملايين مع شركة لا تضى بتعهداتها فى الأطر الزمنية المتفق عليها فى دولة من دول العالم الثالث كان ردُّ الفعل الغالب هو إستهجان قرار من هذا النوع بينما كان نفس القرار إذا إتخذ فى بيئة غربية أو فى جنوب شرق آسيا يحظى بعظيم الإستحسان بل والإكبار والأجلال ؛ والفارق أن جانباً كان يرى فى القرار رد فعل مبالغ فيه تجاه مسألة غير ذات أهمية بينما كان الجانب الآخر يرى أن القرار جاء متفقاً مع قيم التقدم والتى لا تعرف تجاه الوقت إلا الإجلال والإكبار والتقدير والإحترام بل وتأسيس الحياة كلها على أساس من الأطر الزمنية التى لا يحق لأحد أن يتجاهلها أو يتجاوزها . بل كانت الأغلبية فى معظم المجتمعات من دول العالم الثالث تنظر لقرار مثل الذى ضربت به مثلاً وكأنه من قبيل الأطوار الغريبة : فلماذا المبالغة فى رد فعل تجاه شخص تأخر عن مواعده أو مقاول تجاوز الحدود الزمنية المتفق عليها - وهى مجتمعات وصل فيها التدهور القيمى لحد أن أصبح التأخر رمزاً للقيمة العالية للشخص ، فالأشخاص الكبار والمهمون وأصحاب القوة والمكانة من حقهم أن يكونوا متأخرين كيفما بدا لهم وعلى الناس أن ينتظروهم (١١) ، فهم مهمون وأصحاب مسئوليات واسعة وعلى الآخرين أن يقبلوا ذلك (١٢) ، وفى المقابل فقد كنت أرى فى المجتمعات الأكثر تقدماً رجالاً يقومون بإدارة مشاريع بحجم يفوق مجمل حجم إقتصاد كل الدول العربية ولا يمكن أن يكونوا متأخرين دقيقة واحدة عن موعد بل ويفتخرون بأنهم يسبقون المواعيد وأن مؤسساتهم فى سباق مع الزمن بهدف أن يكونوا فى إطار المواعيد المتفق عليها بل ويكون هدفهم فى كثير من الأحيان لا أن يقابلوا

الحدود الزمنية المتفق عليها بل أن يسبقوها . وقد أصبح يقينى راسخاً أن كل من لا يعرف كيف يضبط مواعيده ومواعيد عمله ومواعيد تنفيذ مشروعاته إنسان أو شركة أو مؤسسة مدموغة بالفشل الإدارى (بل ولدى إعتقاد راسخ أنهم بنفس القدر لا يتقنون كل الأشياء الأخرى التى يقومون بها فى الحياة) - وأى استثناء من ذلك أو أية محاولة لقبول إستثناءات من ذلك هى ضد العلم والتمدن والتحضر وحركة التاريخ فى المجتمعات المتقدمة . وهناك فارق كبير بين الإلتزام بالمواعيد واحترام الوقت بدافع الخوف وهو موجود فى بعض الأحيان (فى دول العالم الثالث) وبين أن يكون تقديس الوقت واحترامه والإلتزام بالأطر الزمنية المحددة هو ديدن الذين يحترمون أنفسهم وينتمون للعصر ويسايرون قيم التقدم: ففى كل مجتمعات العالم الثالث يذهب النواب للمجالس النيابية (البرلمانات) متأخرين ويظلون فى إجتماعاتهم فى حالات فوضى عارمة ما بين متحدث مع زميل وآخر يُجرى حواراً على أناتهاف المحمول وثالث يكتب فى أوراق ورابع يُجرى حواراً مع أحد المسئولين - ثم نجدهم جميعاً فى الجلسات التى يحضرها رئيس الدولة فى كل دول العالم الثالث : ملتزمين بالحضور فى الموعد .. ملتزمين بأداب حضور الإجتماعات العامة : وهم هنا لا يفعلون هذا من باب تقديس الوقت واحترام المواعيد وإجلال الأطر الزمنية وإنما بدافع أخز لا يخفى عن فطنة القارئ . وهذا ألدافع لا يخلق التقدم المنشود ، لأن التقدم والتنمية يصنعها (المؤمنون) لا (الخائفون) .

ومما أساء لقيمة الوقت وحُرمتها وأهميتها وكونها واحدة من أسس الرقى وقيم التقدم وجود طبقة من الأثرياء الجدد فى عدد من دول العالم الثالث كانوا فى معظمهم بسطاء التعليم والثقافة وتكونت ثرواتهم بفعل وفضل علاقاتهم السياسية والعامة وليس لكونهم عبقریات إدارية أو إقتصادية أو علمية - ولما شاع نموذجهم فى عدد من المجتمعات وصاروا فى صدارة الواجهة الإجتماعية

أصبحوا مصدراً جديداً لبث القيم السلبية ومنها منهجهم فى التعامل مع الوقت ، فهم أبعد ما يكونون عن فهم وإحترام قيمة الوقت كأساس حضارى وقيمة من قيم التقدم ، إذ أنهم فى حد ذاتهم طبقة طُمُئيلية إنهمرت عليها الأموال دون ثقافة - ناهيك عما يعترى مصادر ثرواتهم من شكوك تدعم استحالة أن يكونوا قدوة أو نموذج يُحتذى: فكيف يمكن لنا أن نقول للشباب فى مجتمعنا أن يحتذوا بقيادات الحياة الإقتصادية التى نسميها "رجال الأعمال" وهم تجسيد حى لعشرأت القيم السلبية بوجه عام ولقيمة إزدراء الوقت والمواعيد بوجه خاص ؛، إن طبقة رجال الأعمال والأثرياء الجدد (معظمهم وليس كلهم) فى عدد من دول العالم الثالث هم طبقة منقحة من رجال المافيا - فكيف يتسنى لنا أن نتظر أن يكونوا قدوة تتبع ومثالاً يُحتذى فى إحترام الوقت أو فى أية قيمة إيجابية أخرى من قيم التقدم. ويحزننى لأبعد الحدود أن أكتب بقلمى أننى رأيتُ عن قرب عشرات من هؤلاء الذين يسمون بكبار رجال الأعمال فوجدتهم بالمقارنة بالشخصيات الإقتصادية العالمية الكبرى التى تعاملت معها خلطة من أربعة عناصر: إنعدام الموهبة الإدارية، وفقر ثقافى مذهل، وإنتهازية سياسية بلا حدود، ويُعد مطلق عن قيم ومبادئ كبار الرجال - ووجدتُ أن معظمهم قد كوّن مؤسساته وأعماله على أرضية من العلاقات وليس على أساس من الكفاءة والعبقورية الإدارية والإستعمال الإقتصادى النموذجى لتكنولوجيا العصر أو القدرة على إدارة الخدمات . ومرة أخرى يفرض السؤال نفسه: كيف لمثل هؤلاء أن يكونوا قدوة ، إلا إذا كان رؤساء المافيا يصلحون لأن يكونوا قدوة لأجيال جديدة من الشباب؟

ولا أجدُ من بين كل ما ذكرت فى هذه الجزئية من هذا الفصل ما أرى فائدة تكراره أكثر من قولى: أنه لا يمكن وجود قائد إدارى فعّال ومُنجز وعلى درجة عالية من الكفاءة إذا لم يكن تقديس الوقت مكون أساسى من مكوناته، ولا يعنى ذلك أن تقديس الوقت

هو العنصر الوحيد للكفاءة، فللكفاءة عناصر أخرى عديدة (تقديس الوقت من أهمها) وإن كانت الكفاءة لا تنهض كاملة بدون باقى العناصر والتي بدونها لا يوجد تقدم.. ولا يوجد كادر بشرى من المديرين التنفيذيين القادرين على إنجاز المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة بينما أعتقدُ أنا أنها سهلة وميسورة إلى أبعد الحدود ، وأعنى بلوغ درجة من التقدم الإقتصادى والتعليمى تجعلنا على مقربة من دول جنوب أوروبا وفى نفس الوقت تسيرُ بمحاذاة حياة ثقافية وإعلامية وسلام إجتماعى يكفلون لنا معاً المجتمع الذى نشده: مصر المزدهرة والمستقرة والأمنة والتي يعودُ فيها المصريون لسجاياهم التى عُرِفوا بها عبر التاريخ وكلها سجايا إنسانية نبيلة تقومُ على الخلق السمع والمودة والترابط واحترام الآخرين والبعد عن بؤرات العنف والتشاحن والصدام اليومى بين الأفراد والطبقات وسائر وحدات وكيانات المجتمع.

ثانياً: "ثقافة النظم" لا "ثقافة الأشخاص"

كنتُ أطلع منذ أيام مقالاً لأحد الكتاب المعروفين عندما أوقفتنى كلماته عن سفير مصرَ بوحدة من الدول الكبرى، إذ بعد أن كالَ له المديح (وأغلب الظن عن حق) روى عن لسان شخصية مرموقة قوله فى حق نفس السفير (لو كان الأمر بيدي لأبقيت على هذا الرجل سفيراً لمصرَ فَي... دون إعتبار للقواعد التى تطبقها وزارة الخارجية، لأنه خسارة أن يترك كل هذه العلاقات ويأتى بعده من يبنى من جديد)، وإذا كان كاتبُ هذه السطور خلطةً من (رجل الإدارة) و(رجل الثقافة) فإن هذه العبارة (والتي كثيراً جداً ما

كررها آخرون فى حق آخرين) هى أكثرُ عبارة تستتفر تفكيرَ الرجلين : رجل الإدارة ورجل الثقافة : لا لأنها (خطأ) فربما تكون صحيحة وسليمة من زاوية الواقع الآتى، ولكن لأنها تستدعى موضوعاً من أهم وأخطر المواضيع المتعلقة بالعقل المصرى وظروف وملابسات تكوينه التاريخيّة والثقافية وتجربته مع الأيام والرجال. إن هذه العبارة (والتي نسمعها من كثيرين عن كثيرين من المتميزين فى مواقعهم) تكشف بوضوح تام عن إيماننا المتأصل عبر التاريخ بدور الفرد أكثر من إيماننا بمفاعلية النظام (System) الذى يكون الفرد مجرد أداة من أدواته؛ مع بقاء الغلبة والأهمية والفاعلية للنظام وليس للأفراد المتميزين فى النظام.

وكإنسان مصرىّ تكوّن خلال ربع القرن الأول من حياته فى مُناخ مصرىّ صرف فإننى لم أفطن إلا بعد سنوات للفارق الشاسع فى هذا المجال بيننا وبين مجتمعات أخرى لعل أهمها المجتمعات الأوروبية الشماليّة حيث يوجد النقيض: الإهتمام الشديد بتكوين الفرد تكويناً ثرياً ومتميزاً مع بقاء الغلبة والإهتمام الأكبر والفاعلية الأعظم للنظام (The System) مما يجعل الإنسان فى هذه المجتمعات يرى تداعيات وإنعكاسات ونتائج العبارة التى إقتطفتها من مقال أحد كبار الكتاب... (دون أن يكون هدفى أن أناقش كاتب المقال فى صحة أو عدم صحة ما كتبه، فالأمر يقتصر على أن ما كتبه قد جذبنى للكتابة عن روح الملاحظة وليس عن الملاحظة فى حد ذاتها). ففى مجتمعنا الذى يربط بين الإنجاز والكفاءة وتحقيق النتائج من جهة وبين (صدفة وجود شخص ممتاز فى موقع معين) من جهة أخرى يكون من العسير على معظم الناس أن يدركوا النتائج الوخيمة لهذا الواقع: فإنظاراً الصدفة أمراً لا يخضع لأية قوانين معروفة وعقلانية... والإيمان بأن الشخص الممتاز يجب أن يبقى فى موقعه لأن التغيير سيأتى بمن يبدأ من جديد هو تسليم بالمشكلة أكثر من أن يكون حلاً لها... وصيفتنا فى هذا الأمر هى التفسيرُ

الواضح لإنقطاع تواصل البناء (والتوجهات والجهود) في حياتنا... وصيغتنا في هذا الشأن تعمل ضد الحراك الاجتماعي الذي هو أساس تقدم الطبقة الوسطى والمجتمعات... وصيغتنا في هذا الشأن تحمل في طياتها جذور مشكلات كبرى إذ أننا لا نقبل فقط أن نتحمل الثمن المرتفع للتعامل مع قوانين الصدفة وإنما نقبل في نفس الوقت النتائج التي قد تكون "رائعة" وقد تكون "مروعة" حسبما تأتي به الصدفة... وصيغتنا في هذا الشأن تتنافى مع حركة علوم الإدارة الحديثة والتي مع إيمانها بالقدرات الخاصة والمواهب فإنها تؤمن بشكل أكبر وأوسع وأعمق بالنظم (وليس بالأشخاص).

أما أول نتائج هذا الرّبط بين الإنجاز و"صدفة وجود شخص ممتاز في موقع معين" فهو أننا نقبل أن نترك أعنة الحياة والمستقبل لقوانين الصدفة والتي لا تخضع لقواعد معروفة أو حتى عقلانية. وهكذا، نكون أبعد ما يمكن عن أولئك الذين يساهمون في صنع وصياغة المستقبل وكأنهم تلاميذ الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذي كان لا يؤمن بأن هناك شيئاً اسمه المستقبل وأن المستقبل هو ما نصنعه الآن (سلباً أو إيجاباً أو تقاعساً) في مطبخ الزمن الآن. فالمستقبل يبدأ من لحظتنا الراهنة أو بالتحديد مما نقوم به "الآن" لصياغة "معالم الزمن الآتى". وعليه، فإننا نكون أبعد ما يمكن عن التخطيط الذي يحاول أن يرسم ملامح الغد وتقاصيله، فكيف نضل ذلك ونحن نترك لقوانين الصدفة أن تأتي لنا ببعض التمييزين - أحياناً - في بعض المواقع. إن هذا القانون هو النقيض الكامل لفكرتي "النظام" (System) و"التخطيط" (Planing).

كذلك فإن الولع بأن يبقى الأشخاص المتميزون في مواقعهم لأن عدم بقائهم سيأتى بمن يبدأ من "الصفر" هو سبب واحد من أكبر عيوبنا وهو خواء حياتنا (بدرجة كبيرة وليس بشكل مطلق) من التواصل الموضوعى في جهود وخطوات البناء والتنمية. فالحقيقة أن التقدم لا يتحقق إلا إذا كنا نملك آليات التواصل والاستمرار مع

تبدل الأسماء والوجوه. بل إن إيماننا بضرورة بقاء المتميزين في مواقعهم حتى لا يبدأ آخرون من الصفر هو إعترافٌ مؤلمٌ بواقع صعوبة التواصل بين أجيال من الأفراد كما أن هذه السمة من سمات تفكيرنا هي مرجع خلو (أو شبه خلو) حياتنا ممن يشغلون مواقع عامة بارزة ويمدحون أسلافهم. وذلك نقيض الحال في معظم المؤسسات السياسية والإقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية في المجتمعات ذات النصيب الوافر من التقدم. كذلك فإن القول بأن الخير كل الخير في بقاء كل متميز في موقعه هو مدخل لعالم يخلو من الحراك الإجتماعي والذي هو من أسس التفاعل الإيجابي وتقدم المجتمعات ومن لزوميات بناء طبقة وسطى واسعة وقوية وصلبة تقود المجتمع. كذلك، فإن الإيمان بالأشخاص وليس بالنظام يجعلنا عرضة لأمر في غاية الخطورة: فبينما تقود "ثقافة النظام" لاستئصال أو إسبعاد العناصر الهدامة التي قد تصل لمواقع متميزة فإن "ثقافة الأشخاص" قد تأتي بالمتميزين كما أنها قد تأتي بالذين تأتي كبار المشكلات والأخطار والمضار مع مجيئهم ولا تكون هناك آليات فعالة لإستبعادهم في الوقت المناسب (الوقت هنا عنصر أساسي للفاعلية).

ويُضاف لكل ذلك أن صيغتنا في الافتتان بثقافة الأشخاص لا بثقافة النظام تحمل في طياتها تناقضاً وتناقضاً كامليْن مع معظم معطيات علوم الإدارة الحديثة التي تحاول أن تأخذ من الأشخاص أعظم مزاياهم مع بقاء الغلبة لأطر النظام وآلياته وتقنياته: فالنظام في هذه الثقافات هو أساس التقدم والنجاح وليس بعض الأفراد (وإن عظمت مواهبهم) في بعض المواقع.

نحن إذن أمام ثقافتين متباينتين إلى حد بعيد: "ثقافة الأشخاص" والتي يسهل التعرف على ملامحها في واقعنا وتاريخنا منذ عشرات القرون... و"ثقافة النظم" (Culture of Systems) وهي الثقافة التي نمت وتعاظمت أسسها ومعالمها في دول الحضارة الغربية ثم إنتقلت إلى العديد من المجتمعات الأخرى التي لا تنتمي

للحضارة الغربية مثل المجتمع اليابانى والعديد من مجتمعات جنوب شرق آسيا بل وعدد من مجتمعات أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. ومن غير المفيد الحديث عن "الأفضل" و "الأسوأ" والإنطلاق من زوايا إتهامية ، فالذى حدث لدينا وأنتج "ثقافة الأشخاص" ضئيلة من الظروف التاريخية والثقافية ما كان لها أن تنتج غير ما أنتجت. والهدف من هذا الحديث كله أن نتساءل : هل يمكن لمجتمعات "ثقافة الأشخاص" أن تتحول تدريجياً لمجتمعات نظام أو نظم؟ والإجابة : نعم، بل : قطعاً نعم، فقد حدث ذلك فى أكثر من حالة ، وكانت آليات حدوث ذلك آليات تعمل على إحداث تحول على المدى القصير وتمثلت فى كلمة واحدة هى "القدوة" التى حاولت (ونجحت) فى تحقيق قدر غير قليل من فرض ثقافة النظام، وأما الإنجاز الأكبر فمرهونٌ بآلية أخرى هى نظام التعليم الذى يضع نصب عينيه أنه وحده القادر على إنجاز التحول الأكبر فى هذا المجال عندما تصمم برامج التعليم وهى تهدف لخفض الأبعاد الشخصية فى التفكير وتعظيم الأبعاد الموضوعية التى هى أساس أى نظام أو أى نظم.

وعندما يحدث ذلك فإن بقاء بعض المتميزين فى مواقعهم لا يتحول إلى "شبه معركة حربية" يمارسون من خلالها معركة : أن يكونوا أو لا يكونوا ، ولا يكون من أكبر مشاغل الكثير من المسؤولين القضاء على من يصلحون للحلول محلهم وتبوأ مواقعهم؛ ولا تكون العلاقة بين (الخلف) و (السلف) على ما هى عليه فى واقعنا : مترعة بالبغض والمشاحنة وعامرة بالنقد الذى يصل إلى عرض مستمر للمثالب (الخلف يعرض مثالب السلف والسلف يتندر بمثالب الخلف) بل ونصل إلى "مناخ ثقافى" عام يبحث فيه كل مسئول عمن يصلح للحلول - ذات يوم - محله، فتدور عجلة الحراك الاجتماعى ويحدث ما يسميه البعض بدوران النخب وهى أمور تكون فى حالة كيمون إستاتيكي كلى فى ظل "ثقافة الأشخاص"، حيث تضمحل فكرة التغيير وتصبح عند البعض مرادفاً للتدمير!

ثالثاً: الإلتقان

تحولت فكرة الإلتقان إلى علم قائم بذاته هو (علم إدارة الجودة) والذي انضم خلال العقود الأربعة الأخيرة لمنظومة العلوم الإجتماعية بل وأصبحت هناك معاهد لا تقوم بتدريس إلا علم الجودة (Quality Management/ QM) ورغم أن هناك أدبيات كثيرة فى علم الجودة أشهرها كتابات البروفيسور Dem-ling الذي جرى العرف على إعتباره أب أو أحد آباء "علم إدارة الجودة" إلا أنني لا أريد فى مقال عام كهذا أن أدخل فى تفاصيل وتقريعات علم إدارة الجودة والمواضيع الأساسية لهذا العلم وهى الجودة أو الإلتقان فى مرحلة التخطيط ثم الجودة أو الإلتقان فى مرحلة التنفيذ ثم المراجعة بعين تنظر للجودة والإلتقان، ولكننى أريد أن أقول أن تواجد وتطبيقات علوم إدارة الجودة وتغشى ثقافة الإلتقان ما هى إلا إنعكاس لحقيقة أكبر وهى وجود حراك إجتماعى فعّال فى المجتمع. فالإلتقان ملمح من ملامح المتميزين...والمتميزون هم الذين يفرزون مكونات ثقافة الإلتقان ومفردات علوم إدارة الجودة...وإذا لم يكن المجتمع يسمح بحراك إجتماعى يبرز المتميزين من أبناء وبنات المجتمع فإن ثقافة الإلتقان لا توجد وتحل محلها ثقافة العشوائية وتعم فى المجتمع كل بدائل صور ومشاهد الإلتقان.

وكما ذكرت فى فصل من فصول أحد كتبى تحت عنوان "التحول المصيرى" فإن الحراك الإجتماعى الحر وتفاعلاته هما اللذان يجعلان أصحاب القدرات الأعلى من أبناء وبنات أى مجتمع يشغلون المواقع القيادية فى كل مجالات الحياة فى المجتمع وهو ما يفرز هراً إجتماعياً صحيحاً وسليماً قد يطلق البعض عليه أنه الهرم الذى أنتجته الداروينية الإجتماعية بينما يغضب البعض (ولاسيما إذا كان هؤلاء ينتمون لعلماء الإجتماع الإشتراكيين) ويفضلون أن نقول (ولا مانع لدينا) أن هذا الهرم لا يبنى بالداروينية الإجتماعية وإنما يبنى

بالحراك الإجتماعى الحر والفعال والذي يتيح الفرصة لكل متميز ومتميزة من أبناء وبنات المجتمع لتقدم الصفوف والمشاركة بفاعلية فى صنع الواقع والمستقبل: وهذه هى الخلفية الوحيدة التى تسمح بذىوع ثقافة الإتقان.

وعلى النقيض فإن المجتمعات التى لا تسمح تركيبتها بالحراك الإجتماعى الحر تفتح المجال على مصراعيه أمام غير المتميزين وغير الموهوبين وأصحاب القامات المتوسطة لى يحتلوا مواقع عديدة على رؤوس الكثير من المؤسسات والتنظيمات والهيئات فى المجتمع وهو ما يوجه ضربة قاضية لثقافة الإتقان ويشيع مناخاً ثقافياً مختلفاً تماماً أسميه بثقافة القامات المتوسطة وفيه يختفى الإتقان وتشن الحروب بلا هوادة على المتميزين والمتميزات من أبناء وبنات المجتمع لأن أصحاب القامات المتوسطة هم المصدر الأول لهذا المناخ العام : فبدونه تتبدل قواعد اللعبة ويهبطون من مواقعهم العالية إلى مواقع أدنى تتناسب مع قدراتهم ومحدودية مواهبهم.

وموضوع الثقافة التى ينشرها "متوسطو القامة" بل والمناخ العام الذى يخلقونه هو موضوع يستحق الكثير من العناية من المفكرين والدارسين : لأن المثقف المستنير يوسع أن يتصور كل ملامح الحياة والمجتمع والعلاقات التى تنشأ عن سيادة وشيوع "متوسطى القامة" وما يخلقونه من آليات لبقائهم وبقاء نوعياتهم فى مواقع مؤثرة وكذلك الدمار الذى يحدثونه فى "القيم" و "المثل" و "الأخلاق العامة" وكذلك انعكاسات شيوعهم على الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية. وما يجرون المجتمع إليه من "انخفاض مروع" فى "كل المستويات".

ومن النقاط التى يجدر توضيحها عند الحديث عن "الإتقان" وإدارة الجودة أن الإتقان ليس أمراً مرتبطاً بالتقدم التكنولوجى وإنما هو فكرة فى رؤوس بعض الناس. ويذكر كاتب هذه السطور أنه عندما كان يحاضر ذات يوم بمعهد جوران (Juran) لإدارة الجودة بالولايات المتحدة الأمريكية أنه أسهب فى شرح فكرته أن

"الإتقان" فكرةٌ فى رؤوس المتميزين وليس ثمرة التكنولوجيا (فالتكنولوجيا نفسها ثمرة أخرى من ثمار تفكير المتميزين)... أذكر أننى عندما أسهبْتُ فى شرح هذه الفكرة وتطرقْتُ للحديث عن "الإتقان" فى مصر القديمة وكيف أن بناءَ هرم خوفو بالذات يُعد مثالا بلا نظير لكون الإتقان "فكرة فى الرؤوس" قبل أن يكون أى شئ آخر، إن عميد المعهد الذى كنت أحاضرُ به علق على هذه الجزئية بقوله أننى لست بحاجة لمزيد من الأدلة على صحة هذا الزعم لأن شعار معهد جوران نفسه ليس إلا عاملاً فرعونياً ينقش على جدار !! ويعنى ذلك أن أكبرَ معهد فى العالم لعلوم إدارة الجودة لم يربط بين الإتقان وبين التقدم التكنولوجى إذ أنه وجد أن العاملَ المصرى القديم كان تشخيصاً لفكرة الإتقان... وتحفل مصر القديمة بأدلة كثيرة على أن الإتقان "فكرة" قبل أن يكون أى شئ آخر : فإذا قمنا بمقارنة بسيطة بين درجات الإتقان فى هرم الملك خوفو ودرجات الإتقان فى الهرمين اللذين بناهما والى الملك خوفو وهو الملك سنفرى لأدركنا كيف يمكن أن تحدث طفرة هائلة فى مستويات ومعدلات الإتقان خلال سنوات قليلة وهو ما لا يمكن أن يكون له تفسير إلا وجود كادر بشرى يجسّد بدرجة أعلى دقائق فكرة الإتقان.

ولا أكاد أتصور وجود خلاف حول ما شهدته حياتنا المعاصرة من تدهور مذهل فى مستويات ودرجات الإتقان فى مصر خلال نصف القرن الأخير وهو أمر لا يفسر إلا بإنتقالَ الهرم المجتمعى وتلاشى التميّز وما أدى إليه ذلك من شيوع ثقافة متوسطى القامة والذين لا يمكن أن يكون الإتقان وشيوع روحه هدفاً لهم إذ أن فاقدَ الشئ لا يُعطيه. إن شيوع قيم وثقافة ومستويات "متوسطى القامة" يجعلنا نكاد نرى كلمات الفقرة الأخيرة من المزمور ١٢ تتجسد كل لحظة أمام عيوننا :

(الأشرار يتمشون فى كل ناحية عند إرتفاع "الأرذال" بين الناس).

رابعاً : غرس قيمة التعددية

إذا كانت "الديموقراطية" هي أعظم إنجازات الجنس البشرى منذ بداية مسيرة تمدنه وحتى هذه اللحظة فإن "التعددية" هي أحد منابع الديمقراطية. فلما كان الإنسان قد أصبح على يقين من أن "التعددية" في المذاهب والآراء ووجهات النظر والذوق هي من أهم معالم "الإنسانية" فقد كان من الطبيعي أن تقوم النظم السياسية على أساس إحتواء وإحترام التوجهات المختلفة مع عدم السماح لأى منها (ولو كان يحظى بأغلبية قوية أو حتى مطلقة) من إستئصال حق الآخرين فى الاختلاف ورؤية الأمور بشكل مختلف والإعتقاد فى برامج وأفكار ونظم ونظريات أخرى.

بل إن الإنسانية تحولت مع تطور مسيرة تمدنها من "التسليم بأن التعددية من معالم الإنسانية الأساسية" إلى "الإعتقاد بأن التعددية من مصادر ثراء الإنسانية" .. وأن التعددية هي من أهم منابع الإبداع والإبتكار والتجديد والتجويد.

ورغم ذلك الإيمان بالتعددية على سطح الحياة المعاصرة فإن الغوص تحت جلد معظم البشر فى هذا العصر يثبت أننا لا نزال فى مرحلة بدائية للغاية من تمثّل قيمة الإيمان بمعنى ومزايا التعددية. وينطبق ذلك على أكثر المجتمعات تقدماً (وفى طليعتها المجتمع الأمريكى) كما ينطبق على كثير من الدول الأقل تقدماً بما فى ذلك دول العالم الثالث. فلا يزال هناك زخمٌ من نقص الفهم وسوء الظن المتبادل بين الحضارات المختلفة يجعل فوائد وعوائد التعددية أقل بكثير من أن يمكن أن يكون كما يؤدى كل ذلك فى غير كثير من الأحيان إلى محاولة البعض "تتميط العالم" وهو هدف مستحيلٌ من جهة ويعارض التعددية من جهة أخرى ويبدّر بذور الصراع والصدام اللذين يمكن للإنسانية أن تعيش وتنمو وتزدهر بشكل أفضل بدونهما .

ومن الأدلة الواضحة على التراث المهول من سوء الفهم وسوء الظن والأفكار المشوهة بشكل متبادل بين الحضارات: فكرة الحضارة الغربية عن معظم الحضارات الشرقية والتي تقوم في بعض الأحيان على تصورات وهمية لا أساس لها من الصحة وكذلك فهم أبناء الحضارات القديمة للحضارة الغربية وهو فهم مشوب بتشوهات هائلة ويركز على المثالب ويتجاهل المناقب، رغم تمتع معظم البشر في العالم بالعديد من إنجازات الحضارة الغربية.

وإذا كان البعض اليوم في الغرب بوجه عام وفي الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص يميل إلى أن العلاقة بين الحضارات ستكون في المستقبل صراعاً وصداماً ولا سيما العلاقة بين الحضارة الغربية والإسلام، فإن أدبيات هذا الاتجاه تدل على فقر معرفي مذهل: فكتاب (صدام الحضارات) لصموئيل هنتجتون وغيره من الكتابات المماثلة لأشخاص مثل بول كنيدي وفوكا ياما هي خلطة من الكتابات الصحفية/ السياسية أكثر من كونها كتابات رصينة تقوم على معرفة واسعة بالحضارات ودون أن تتوفر لدى أصحابها الرؤية التي تسمح لهم بأن يروا آلية صنع سيناريو الحوار وعدم الإقتصار على سيناريو الصدام. ولا يعني ذلك أن سيناريو الصدام مستبعد وإنما يعني أن سيناريو الحوار ممكن إذا كانت الرؤية في هذا الاتجاه وبذلت الجهود الفكرية والثقافية لتدعيمه.

إن عالم اليوم الذي يرفع شعارات مثل (الديموقراطية) و(حقوق الإنسان) و(الحريات العامة) و(التعددية) ينبغي أن يدرك أن نبل هذه القيم لا ينفي أن تعامل الإنسان معها على أرض الواقع لا يزال في مرحلة أولى، وهو ما يجعل الممارسات العملية تتسم أحياناً بنقيض تلك القيم. وينطبق ذلك بوضوح على قيمة التعددية إذ ترفع الحضارة الغربية لواء قيمة التعددية بيد ويرفع بعض أبنائها لواء تنميط العالم بيد أخرى، وهي حالة أرتباك تعكس كون البشرية في مرحلة أولى من مراحل نمو بعض هذه القيم.

فالتعددية إذا كانت تعني (والأرجح أنها بالفعل كذلك) أن تعدد

المشارب والمذاهب والثقافات والأذواق والآراء وأساليب الحياة هي معلّمٌ أساسيٌّ من معالم الحياة البشرية على الأرض بل ومن مصادر ثراء هذه الحياة فإن النتيجة يجب أن تكون (الخلاف في ظل الوحدة) والخلاف هنا ينطبق على ما ذكرته من مشارب ومذاهب وتوجهات. أما الوحدة فتعني (الإنسانية).. كما أن ذلك لا يمكن إلا وأن يعنى توسيع ثقافة إحترام الغيرية (Otherness) على أن يحدث ذلك بين كل الأطراف وبشكل متكافئ في وقت واحد. وإحترام الغيرية يتناقض بداهة مع أى محاولة لتتميط العالم. وجديرٌ بالتبويه هنا أن تتميط العالم ليس توجهاً عاماً للحضارة الغربية. إذ لا تشارك فيه أوروبا الغربية. وإنما هو توجه أمريكي في المقام الأول وليس له من مرجع إلا الفقر الأمريكي المذهل ثقافياً.

خامساً : نقد الذات والتجويد المستمر

أمنتُ منذ سنوات طويلة وفي مرحلة كان الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" وأعماله الفكرية العظيمة مركز إهتماماتي الفكرية أن عبارة هذا الفيلسوف الشهيرة : (إن النقد هو أهم أداة بناء طورها العقل الإنساني). إن هذه العبارة هي من أحجار الزاوية لنجاح وإزدهار أى مناخ تعليمي وثقافي. ويقابل عبارة كانط في أدبياتنا الشرقية مقولة عمر بن الخطاب: (رحم الله من أهدى إلينا عيوونا) بمعنى أنه يطلب الجزاء الطيب من الله لمن يفتح عيوننا على عيوونا ووسيلة ذلك (النقد).

بعد أن ترسخ في تفكيري أن الجو الثقافي العام الذي يحفل بالعقل الناقد هو الجو الثقافي الذي يسمح بالتطور والتقدم والإزدهار، بعد أن ترسخ ذلك الإعتقاد في بنية تفكيري ، جاءت تجربة عشرين سنة من العمل بمؤسسة إقتصادية من أكبر عشر

مؤسسات فى العالم لتحول هذا "الإعتقاد الفكرى" لواقع معاش فى كل لحظة. فهذه المؤسسة التى تشبه كبريات المؤسسات الإقتصادية العالمية ولأ سيما التى يرجع تاريخها لأكثر من قرن ، هى مؤسسات لها ثقافتها الداخلية الخاصة. وقد أذهلنى فى كل يوم من أيام السنوات العشرين المذكورة أن أرى فى كل لحظة ومناقشة وإجتماع وحلقة عمل تشخيصاً كاملاً لأن (النقد هو أحد أكبر أدوات البناء)؛ فنقد الأفكار.. ونقد الخطط.. ونقد البرامج.. ونقد المشروعات قبل وأثناء وبعد تنفيذها هى عمليات لا تتوقف من أجل (تقليل السلبيات) و(تعظيم الإيجابيات). والتناول النقدى لكل شئ ليس حقاً من حقوق "الكبار" أو "الرؤساء" فقط، وإنما هو حق لكل ذى عقل ، فمن مجموع العقول الناقدة يتشكل النجاح والتميز.

ولأ شك عندى أن "النقد" الذى هو بمثابة آلة لا تتوقف عن البحث عن السلبيات وتقليلها ورصد الإيجابيات وتعظيمها يحتاج لمناخ عام يُعلم أبناء وبنات المجتمع "النقد الموضوعى" أى الذى يهدف للتجويد المستمر وهو يختلف فى روحه ونسيجه ومنطلقاته وأهدافه عن النقد فى بعض الثقافات التى تغلب عليها "الشخصانية" وتقل فيها "الموضوعية" ، إذ يكون "النقد" فى هذه البيئات أداة هجوم وانتقام وانتقاص وتجريح. والمعمل هنا على المناخ الثقافى والتعليمى العام وكيفية تقديمه للنقد - منذ الصغر - كأداة عقلية موضوعية تهدف لمصلحة عامة لا لمصلحة شخصية. وغيّر مستغرب أن يكون المناخ الثقافى العام الذى رسخ قبول واحترام "التعددية" أكثر استعداداً لإفراز النقد الموضوعى كأداة تعامل عقلى مع كل الأشياء على خلاف "مجتمعات الرأى الواحد" والنموذج الواحد للحق والصواب" فإنها غالباً ما تفتقر لروح النقد البناء والمتسمة بالموضوعية أى توجيه النقد "للمواضيع" وليس "للأشخاص" .. وبهدف "التجويد" لا "كسب الحروب الشخصية بين الأفراد". كذلك ليس بمستغرب أن تكون البيئات الثقافية التى سميتها فى فصل سابق بثقافات النظم (لا الأشخاص) أكثر قابلية

أيضاً لإفراز عمليات نقد موضوعية تهدف للتحسين والتجويد .
وليس بجديد أن أقول أن هناك علاقة وثيقة بين "ثقافات النقد
البناء" و"ثقافة الحراك الإجتماعى" : ففى المجتمعات التى ينشط فيها
هذا الحراك وينشط فيها تبادل المواقع بوجه عام، وبين النخب بوجه
خاص، توجد مساحة أفسح لبذر ثقافة النقد البناء على خلاف
المجتمعات المغلقة حيث يصعب على الإنسان أن يفرق بين "الموضوعى"
و"الذاتى" لأنه مشغول بالذاتى إنشغالا يدخل تحت باب "أكون-أو-لا-
أكون" : وهو ما يجعل الموضوعية فى النقد كالحلم المستحيل .

كذلك فإننى أربط بشدة بين "قيم المتوسطين" والتى أشرت إليها
من قبل فيما كتبته عن "الإتقان" وبين صعوبة إنتشار ثقافة النقد
البناء : فالمتوسطون لا يستطيعون البقاء فى ظل مناخ عام يقوم
على النقد البناء ، لأن إكتشاف حقيقة قدراتهم ومُكنهم وموَاهبهم
ستكون أول نتائج شيوع ثقافة النقد البناء، حيث ستعم معايير لا
يقبلونها فى التقييم .

وخلاصة القول هنا ، أن "النقد البناء" وإشاعة مناخ ثقافى عام
يرحب بالنقد ويشجع عليه ويرسخ (من خلال القدوة والتعليم)
الدور الفعال للعقلية الناقدة وما يعود على المجتمع ككل من عظيم
الفوائد من وجودها هو من أهم قيم التقدم، وككل قيم التقدم فإن
ذيوها يكون دائماً فى حاجة ماسة للقدوة والمثل (فى البداية)
ولبرامج تعليمية تغرسها فى العقول (لعموم ذيوها مكانياً وزمانياً) .

ماداماً : الإيمان بعالمية المعرفة

(اطلبوا العلم ولو فى الصين)

حتى بالنسبة للذين يرفضون بعض جوانب ظاهرة العولمة فإن
واقع الحياة فى عالمنا المعاصر يؤكد ان العلم بكل معانيه ليست له

حدود . فإنفتاح القنوات بين كل الجهات المتصلة بالعلم والبحث العلمى أصبح حقيقة لا يمكن أن تتكرر وإذا كنا نتكلم عن العلم بمعنى العلوم التطبيقية فلا يكاد يوجد معارضٌ واحدٌ للقول بعالمية المعرفة إزاء البحث العلمى فى كل دوائر العلوم التطبيقية وفى مجالات تطبيقاتها (التكنولوجيا) . وكان العاملُ الأكثرُ حسماً فى الوصول بعالمية المعرفة فى مجالات البحث العلمى فى العلوم التطبيقية لهذه الدرجة الرحبة تلك الصلة الوثيقة فى المجتمعات المتقدمة بين البحث العلمى والحياة بوجه عام والحياة الإقتصادية بوجه خاص وهو ما جعل دائرة "البحث والتّمية" Research and Development تتسع حتى تصبح أوسع من دائرة البحث العلمى Scientific Research بمعناه القديم، والذي يكون فيه البحث العلمى منبث الصلة بشكل ما بالتوظيفات الحياتية للعلم وهى الغاية الرئيسية لما يعرف الآن بالبحث والتنمية (R&D) فنظراً لأن المجتمعات المتقدمة قد أخرجت (بدرجة كبيرة) من الجدران المغلقة للجامعات ومراكز البحث وجعلت العديد من مجالاته تدور وجوداً وعدماً مع التوظيف الحياتى/الإقتصادى/الإجتماعى للعلم فقد أصبحت عالمية المعرفة فى دنيا العلوم التطبيقية هى الحقيقة الكبرى. وهكذا أصبحنا نجد أن ميزانيات البحث العلمى المدرج تحت تسمية

(Research and Development)، (R&D) من جهة تفوق ميزانيات البحث العلمى المجرّد بكثير ومن جهة ثانية فإنها تتفق ليس عن طريق الدول وإنما المؤسسات الإقتصادية. وهكذا أصبح كل من يعمل فى أى مجال من مجالات الصناعة أو التجارة أو الخدمات يبحث عن أحدث تكنولوجيا العصر لتوظيفها فى عملية تطوير وتوسيع أنشطته وتعظيم العوائد منها وهو ما يضاعف من إتساع معنى "عالمية المعرفة".

ولعلّ لا أكون مبالغاً إذ أقول أن النهضة اليابانية فى طورها الذى أعقب هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية كانت من أكبر

أصحاب الفضل على مفهوم عالمية المعرفة إذ سعت اليابان إلى العلم والتكنولوجيا في كل موضع في الأرض لتحصل عليه وتهضمه وتوظفه بأشكال مذهلة، وهو ما كان عصب التقدم الياباني في السنوات التي تلت ١٩٤٥. وفي مجال العلوم الاجتماعية فإن الأمر يبدو مختلفاً بعض الشيء إذ تدخل الإعتبارات الحضارية والثقافية في النظرة للعلوم الاجتماعية، ورغم صحة ذلك بشكل نسبي إلا أن دوائر جديدة نمت داخل عوالم العلوم الاجتماعية حققت ما حققته العلوم التطبيقية في عالمية المعرفة: فعلوم الإدارة الحديثة وعلوم الموارد البشرية والتسويق والكثير من الأفكار الإقتصادية تمكنت من أن تعبر الحدود وتحقق لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية قدراً هائلاً من "عالية المعرفة" نظراً لإتسامها بقدر كبير من عدم الصبغة الثقافية "Culture Free" ولعظيم مردوداتها الحياتية. ولا ينفي ذلك أن بعض فروع العلوم الاجتماعية قد ظلت "بين بين" لشدة إتصالها بالأبعاد الثقافية والحضارية وإن كان ذلك لا ينفي أن تغلغلاً غير يسير للبعد العالمي في هذه العلوم قد تحقق. ومقاومة "عالية المعرفة" قد تبدو للبعض لاسيما في الواقع العربي سمة طبيعية من سمات المجتمعات القديمة، ولكن من الأرجح أنها ليست كذلك: فالصين مجتمع قديم ولكن الواقع يؤكد أن الجاليات الصينية في جنوب شرق آسيا كانت هي طليعة الطفرات التي قامت على قيم من أهمها عالمية المعرفة، واليابان مجتمع قديم ولكنه المجتمع الرائد في عدد من قيم التقدم وفي مقدمتها عالمية المعرفة، وكذلك الهند التي رغم كونها مجتمعاً قديماً وذاخراً بالمشكلات الاجتماعية فقد كانت المؤسسات العلمية فيها نموذجاً نادراً للمؤسسات العلمية التي لم تتدهور في العالم الثالث. وكانت جسورُ البحوث العلمية والتكنولوجية ممتدة بينها وبين العالم وهو ما أدى إلى الكثير من الإنجازات لعل أهمها الإنجاز الهندي في صناعة السلاح ثم التآلق الهندي الفذ في عالم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وتفسيرى الخاص أن المجتمعات العربية بقيت بعيدة إلى حد بعيد عن مزايا عالمية المعرفة

بسبب التدهور الكبير فى مؤسساتها التعليمية ومراكز البحث العلمى كنتيجة لخضوع هذه المؤسسات والمراكز للحياة السياسية فى هذه المجتمعات وهو ما جعل هذه المؤسسات والمراكز منبئة الصلة بحركة العلوم فى العالم كما استأصلت روح الإبداع منها وحولتها إلى كيانات راكدة تفرز تعليماً لا علاقة له بالعصر والحياة ومنبت الصلة بحركة البحث العلمى فى كل مجالات العلوم التطبيقية والإجتماعية وكانت الترجمة النهائية لذلك هو الغياب العربى المطلق فى دوائر الإنجازات العلمية والبحوث المتألقة فى كل مجالات العلوم التطبيقية ودوائر بحوث العلوم الإجتماعية على السواء.

سابعاً : قيم العمل الحديث (أوقيم التقدم الإدارى)

كما أن القيم التى حاولت إلقاء بعض الضوء على ما أظنه من أهمها هى من "قيم التقدم" بوجه عام ، أى من القيم التى ينبغى أن تفرس فى المناخ الثقافى والتعليمى العام حتى تكون البيئة مهيأة لحركة المجتمع إلى التقدم المنشود ، فإن ذات القيم الست هى أيضاً من ركائز قيم العمل الحديث أو من قيم التقدم الإدارى. وعليه ، فإن القيم الخمس التى أسلط بعض الضوء عليها فى هذه الجزئية تحت عنوان "قيم العمل الحديث" يجب أن تسبقها "القيم الست الأخرى" بحيث يكونون معاً "قيم العمل الحديث" الإحدى عشر.

■ عمل الفريق :

خلال سنوات عديدة من العمل فى بيئة دولية بكل ما تعنيه

الكلمة من معانٍ حيث يعمل معاً آلاف الأشخاص الذين ينتمون لدول عديدة وثقافات باللغة التباين تكشف أمام عيني بوضوح ضعفنا الشديد (كمصريين) فيما يتعلق بالعمل الجماعي أو عمل الفريق. فبينما تسهل هذه العملية بشكل هائل عند معظم الأفراد القادمين من آسيا (ولاسيما من خلفية يابانية أو صينية) وبينما يسهل ذلك أيضاً على شعوب أخرى كالأوروبيين وغيرهم، فإن تجربة العمل اليومي لسنوات عديدة في هذه البيئة متعددة الجنسيات كانت تجسد أمام ناظري الصعوبة البالغة لدى معظم المصريين للانخراط في عمل جماعي وكأعضاء في فريق عمل. فمنذ اللحظات الأولى، تظهر على السطح "صدامات الأنا" بشكل بارز للغاية... كما تظهر على السطح رغبة كل فرد في أن يتأكد من أنه في حالات النجاح سيكون صاحب هذا النجاح أما في حالات الفشل فإن غيره سيتحمل التبعة!.. كذلك كانت الأمور تدل بوضوح أن أحداً لا يقبل أن يكون عمله (أو تكون مساهمته) مجرد أمر مكمل لأداء الآخرين. وفي مئات الحالات، كانت الأمور تصل إلى حالة من التآزم يطلب فيها البعض إما خروجهم من الفريق أو خروج شخص أو أشخاص آخرين وإلا!! فإن الفشل النهائي مؤكد (١١). وكان عدم حدوث ذلك من أفراد ينتمون لخلفيات أخرى مثل البريطانيين والآسيويين والألمان وغيرهم عاملاً يزيد من ظهور ملامح الصورة: وهي صعوبة انخراط معظم المصريين في عمل جماعي وصعوبة أن يقبل أحد أن "الشكر" على الإنجاز (في حالة النجاح) سيكون من نصيب (فريق عمل) وليس (شخصاً محدداً) (هو المتحدث في كل حالة).

ولما كانت علوم الإدارة الحديثة تقوم على مجموعة أساسية من الركائز من أهمها (العمل الجماعي) أو (عمل الفريق)... فإن تطبيق تقنيات علوم الإدارة الحديثة على أعداد كبيرة من المصريين يبقى أمراً صعباً باستثناء حالات وجودهم بالخارج، إذ لا يكون أمامهم إلا (الاستسلام المطلق) لمفردات نظم العمل في تلك البيئات

الخارجية وإلاً لفقدوا عملهم على الفور. وفي هذه الحالات، فإن بعضهم ينجح ويتألق وتعاوده "جرثومة الفردية" التي عرفها لمدد طويلة... فينسب نجاحه لنفسه فقط، متناسياً أنه لم ينجح بتلك الكيفية إلا في تلك "البيئات الصحية" التي فرضت عليه قيم العمل الحديث وتمكنت من استخراج أفضل ما فيه من مكن وقدرات. ولا تزال كلمة أستاذ يعمل في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ترن في أذني عندما قال لى (في أواخر ١٩٩٩): (أن أحمد زويل بكل المعايير عقل علمي فذ، ولكن على كل إنسان أن يتذكر أن هناك ١٧ إنساناً في نفس المعهد الذي فيه أحمد زويل قد حصلوا على جائزة نوبل في مجالات علمية، وهو ما يعنى أن "معجزة النظام" لا تماثل فقط بل وتتفوق على "معجزة الفرد"، وان كانتا مطلوبتين في نفس الوقت وإلا ما تحققت النتيجة). كذلك فإن أحمد زويل نفسه لم يكف عن الحديث عن "فريق العمل" الذي بدوره ما كان له أن يبلغ ما بلغ، كما أنه كان يضيف دائماً (وهو رأى بالغ القيمة) أن "بيئة العمل والبحث العلمي في معهد" هي صاحبة فضل لا ينكر وراء حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء سنة ١٩٩٩. ولكننا أبناء (ثقافة الأشخاص) لذلك فإننا ننسى كل جوانب القصة ونركز على "الفرد" لأننا منذ أكثر من خمسين قرناً نفهم (ونقدس) الفراعين في كل مجال ولا نولى أى اهتمام بالنظم التي هي المنتج الأول للنجاح والتقدم والإنجازات العظمى ولا توجد آليات لعلاج هذا العيب الكبير في مكوناتنا إلا ما ذكرته في أكثر من فصل من فصول كتيب: "القذوة" (كأداة تطوير على المدى القصير) و "التعليم العصري" (كأداة تطوير على المدى المتوسط والطويل).

أما "القذوة" فهي ليست مجرد كلمة عامة مُبهمّة ومجردة وإنما هي ترجمة كلية لمدير عصري تكون وفق معطيات وثقافة علوم الإدارة الحديثة والتي تجعل كل رئيس عمل في موقعه مسئولاً عن إدارة العمل بشكل "يجمع" العاملين في مجموعات أو فرق عمل تربط بينها روابط التآلف والتكامل في مقابل رؤساء عمل آخرين

يعملون على تعظيم الفردية والتشردم وخلق ولاءات فردية مباشرة بين كل إنسان فى التنظيم ورئيس العمل. إن المدير العصرى الذى تكون وتدرّب وفق روح وثقافة ومعطيات وتقنيات علوم الإدارة الحديثة تكون من أهم مهامه خلق هذه الروح أى روح الفريق بينما ينخرط معظم رؤساء العمل لدينا فى خلق روح مغايرة يكون العاملون فيها جزراً مستقلة ومنعزلة عن بعضهم ويكون إتصالهم الوحيد برئيس العمل فيما يمثل له بصفة شخصية مصدر قوة وعزوة ويُعظم من مكانته الخاصة على حساب إهدار كلى لروح العمل الجماعى وثقافة الفريق.

وتستمد هذه الثقافة السلبية منابعها من فقر وضعف التعليم الإدارى الحديث لدينا وكون معظم القيادات (مجرد رؤساء فى العمل) وليسوا (مديرين تنفيذيين عصريين)، كما تستمد وقودها من ثقافة القرية المصرية حيث كان "العمدة" لعقود طويلة يعمل بنفس الطريقة وهى إيجاد قنوات إتصال بين الآخرين وبينه فقط مع إعتبار أى نمط آخر بمثابة مخالفة للولاء اللازم وإضعاف لهيئته الوحيدة. إن علوم الإدارة الحديثة قد وصلت بنا إلى (مدير تنفيذى عصرى) يصعب على كثير من الناس فى واقعنا أن يتفهموا ما الذى يقوم به إذ أنه فى الحقيقة لا يبدو على السطح وكأنه يقوم بالكثير من الأعمال وإن كان بمثابة المايسترو لفريق تتوافر فيه صفتان هامتان : الكفاءة العالية لكل فرد على حدة.. والعمل المشترك كفريق واحد .

ومن خلال تجربتى الخاصة فقد كنت لقراءة عشر سنوات مسئولاً عن أعمال ومشروعات بمليارات الدولارات وكان وقتى أبعد ما يكون عن الإزدحام بالمواعيد والاجتماعات وكان مكتبى خالياً من الأوراق رغم مسئوليتى عن حجم أعمال يومى بأكثر من مائة مليون دولار بينما كنت أرقبُ مسئولين فى مواقع أخرى يديرون أعمالاً ومشروعات بكم لا يبلغ واحد فى المائة من هذا الحجم والقيمة وكنت أجدهم غارقين فى الاجتماعات والأوراق والملفات وكنت ولا

أزال أقول أنهم منشغلون بالقيام بأعمال غيرهم .. وأنهم مع نسفهم لثقافة العمل الجماعى والفريق من جهة وعدم إيمانهم بالتفويض من جهة ثانية فقد أصبح من المحتم أن يجلسوا ثلاثة أرباع النهار كل يوم وسط جبال من الملفات والأوراق .. ومع ذلك فإن نتائجهم النهائية هى فى بعض الأحوال "متواضعة" وفى معظمها "مخجلة".

إن زرع وبث ونشر روح وثقافة العمل الجماعى وأسلوب عمل الفريق يبدأ من تكوين كادر بشرى من المديرين التنفيذيين العصريين الذين يفهمون فكرة (الرئيس فى العمل) حسب مفهومها العصرى الحديث، وليس حسب مفهومها الفرعونى أو القرون أوسطى حيث يكون الرئيس فى العمل هو (كل شئ) ويكون مساعده ومساعدو مساعديه (محض لا شئ). وبدون هذه الثورة الإدارية فى هذا المجال فإن كل محاولات تطوير بيئة العمل لدينا فى إتجاه العمل الجماعى وروح الفريق سوف تفشل لأن الذين على رؤوس التنظيمات الإدارية لا يريدون لها إلا أن تفشل لتبقى الحال (كل الحبال) فى أيديهم ويكونوا هم فقط (آباء النجاح)، أما الباقون فمجرد تروس صغيرة معاونة.

وكما أن القدوة عن طريق كادر بشرى متميز من المديرين التنفيذيين العصريين هو أمر لازم فإن ثورة تعليمية تبث فى الأجيال الجديدة تقديس العمل الجماعى وتؤسس المسألة التعليمية برمتها على أسلوب فرق العمل هو الأمر اللازم الثانى لإنتقالنا من ثقافة العمل الفرعونى الفردى إلى دنيا العمل الحديثة القائمة على عمل الفريق وتعظيم الفوائد من تفاعل العقول والخبرات والقدرات. منذ أكثر من عقدين من الزمان ذهبت لأول مرة لدراسة أحدث

تقنيات علوم الإدارة الحديثة بأكبر معهد متخصص (The International Management Institute of Geneva University) فى هذا المجال فى أوروبا ومن اليوم الأول أنتابتنى فكرة أن هذا المكان لا يمكن أن يكون ممتازا كما يُشاع عنه لأنه كان على نقيض طرق وأساليب التعليم التى عشت معها فى مرحلتى الشهادة

الجامعية الأولى والماجستير فى واحدة من الجامعات المصرية : فقد كنتُ أنا الآتى من بيئة الدراسة الأكاديمية المصرية أتوقع أن يكون الأستاذ (جهة إرسال).. وأن يكون الدارسون (جهة إستقبال) لاسيما أن مصاريق هذا البرنامج الدراسى كانت بمئات الآلاف من الدولارات. إلا أننى وجدت النقيض من اللحظة الأولى: فلم يكن الأساتذة (مرسلين).. ولم يكن الدارسون (مستقبلين).. وإنما كانت كل جلسات الدراسة تبدأ بتسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم والمواضيع والإشكاليات ثم يتم تقسيم الدارسين إلى مجموعات عمل تذهب كل مجموعة منها إلى غرفة مستقلة ويكون أمامها قدر من الوقت لدراسة الإشكاليات المطروحة وإستعمال المكتبة وتكوين ورقة تمثل مجموعة الدارسين معاً يشتركون على قدم المساواة فى إعدادها ثم يختارون أحدهم لتقديمها وعرضها نيابة عنهم.

وكان إنطباعى الأول مزيجاً من الدهشة : فكيف تُتفق مئات الألوف من الدولارات على تعليم بسيط وهزلى مثل هذا ..! إلا أن الأسابيع والشهور التالية جعلتلى أرى أن هذا الأسلوب فى التعليم هو الذى يُفرز النماذج البشرية التى تقود العالم فى كل المجالات لأنه الأسلوب الذى يُفرز (المبدعين) و(المؤمنين) و(المتعاونين) على نقيض الأسلوب الذى يُفرز الإنسان الذى يُجيد التلقى والتبعية ويكبت فى نفسه قدرات الخلق والإبداع كما يحفز فى شخصه عوامل الفردية الهدامة لكى يكون الفائز بتقديرات النجاح بينما يترك عار التأخر لزملائه. هذه البيئة العلمية هى التى تفرز أفضل عناصر البيئة العملية.. فما العمل إلا إستمرار لمراحل التعليم الأولى : إذ أن وحدات العمل هى الجهة التى تتلقى المنتج النهائى للمؤسسة التعليمية (الإنسان) بعد أن تمت صياغته وتشكيله إما بشكل إيجابى أو بشكل سلبى.

وهكذا يتضح أن العمل الجماعى أو عمل الفريق هو ظاهرة ترتبط بنسيج ثقافة المجتمع من جهة (فقد لاحظ علماء الإدارة الحديثة بوجه عام وعلماء إدارة الجودة بوجه خاص أن الشعوب

الصينية واليابانية لديها إستعداد كبير جداً للعمل الجماعى - ولكنها صفة مكتسبة (من تراكبات بناء الثقافة العامة لمجتمعاتهم) وليست صفة طبيعية. كذلك يمكن النظر للعمل الجماعى أو عمل الفريق من وجهة نظر أساليب الإدارة المتبعة فى المؤسسات الحكومية والمؤسسات الإقتصادية أياً كانت طبيعتها. وثالثاً فإن هناك زاوية أخرى لتناول موضوع العمل الجماعى أو عمل الفريق وهو فلسفة التعليم وتقنياتها. ومن ناحية رابعة فإن "القوة" التى تمثلها القيادات التنفيذية فى المجتمع هى عامل حاسم من عوامل بقاء الأمور على ما هى عليه أو تطورها تجاه ثقافة العمل الجماعى.. وخامساً وأخيراً فإن هناك صلة بين موضوع العمل الجماعى ودرجة نمو الديمقراطية فى المجتمع، فكلما زاد الهامش الديمقراطي كان بوسع الذين يريدون تأصيل العمل الجماعى كمعلم من معالم المجتمع أن يحققوا ذلك لأن المجتمعات غير الديمقراطية تكون مجالات العمل فيها مغلقة من أعلى. بمعنى أن الحركة فى كل التنظيمات من أسفل إلى أعلى إما أن تكون بطيئة أو شبه معدومة، وهو ما يفرض مناخاً معارضاً للمناخ الأمثل للعمل الجماعى. وهكذا نكون أمام حالة جديدة من المشكلات التى ليس لها سبب واحد، وليس لها علاج واحد، وكأنتنا بذلك نردد مع الفيلسوف الأمريكى/ الألماني هيربرت ماركوز ما كتبه وأعلنه مراراً منذ ثلاثين سنة عندما قال : أن نظرية السبب الواحد قد سقطت نهائياً فى مجالات الفكر الإنسانى برمتها.

■ الإهتمام الفائق بالموارد البشرية :

إذا كانت "الإدارة" هى عصب النجاح فى كل مؤسسات المجتمعات المتقدمة، فإن "التوظيف الأمثل للبشر" هو الأداة التى تكون وراء "نجاح" أو "فشل" الإدارة. وقد تشعبت "علوم الموارد البشرية" وصارت تغطى مواضيع عديدة مثل (إختيار العاملين)

و(التدريب) و(تقييم الأداء) و(الموارد البشرية والتنظيم) و(إكتشاف القدرات القيادية) وعشرات المجالات الفرعية لواحدٍ من أهم مجالات الإدارة الحديثة وهو مجال الموارد البشرية.

وتقوم علوم الموارد البشرية الحديثة على ركائز أساسية مثل الإيمان بأن كل إنسان في العالم توجد مسافة واسعة بين "أدائه الآن" و"قدراته غير المكتشفة"، وأن من أهم مهام الإدارة إكتشاف تلك "المسافة" والعمل على تتميتها عن طريق المواءمة بين الإنسان وأنسب المجالات له من جهة وعن طريق التدريب المستمر من جهة أخرى.

كذلك تقوم علومُ الموارد البشرية الحديثة على الإعتقاد بأن أى فرد من الناس هو فى النهاية واحد من أفراد مجموعة من مجموعتين أساسيتين هما "مجموعة المتخصصين" (The Specialists) و"مجموعة العموميين" (The Generalists)، مع التسليم بأهمية كل منهما وضرورة تواجد أفراد ينتمون للمجموعتين لوجود تنظيمات ناجحة ومزدهرة وفعّالة ومتطورة.

كذلك تقوم علومُ الموارد البشرية الحديثة على الإعتقاد بأن هناك تفرقة أساسية بين "القدرة" (Potential)، و"الأداء" (Performance) وبينما يمكن الرقى بمستويات ومعدلات "الأداء"، فإن أقصى ما يمكن عمله مع "القدرة" هو إكتشاف وجودها أو عدم وجودها. ويكون من أهم مهام الإدارة العليا فى المؤسسات العصرية إكتشاف أصحاب القدرات العالية فى زمن مبكر لتوجيههم للمناصب القيادية وإعداد برامج التدريب المطلوبة لصقل امكاناتهم وإضفاء ثراء الحرفية (Professionalism) عليها.

ومن مجالات علوم الموارد البشرية المهمة موضوع التحفيز أو التحميس (Motivation) بجوانبه المادية والأدبية المختلفة. ويختلف دور "الرئيس" أو "القائد فى العمل" فى المؤسسات الحديثة عن دوره فى البيروقراطيات التقليدية. ففى هذه الأخيرة يقوم الرئيس فى العمل بتركيز أكبر قدر من السلطة المركزية فى يده ويقوم عبر السنين بتحويل العاملين معه إلى جيش من "الأتباع"

(Followers)، بينما يكون دوره في المؤسسات التي تعمل بتقنيات علوم الإدارة الحديثة قائماً على التفويض والقيام بأقل قدر من العمل المباشر والتركيز على التفكير الإستراتيجي وكذلك العمل بـ "لوب" المايسترو" أكثر من أسلوب "القائد العسكري". وإذا كانت البيروقراطيات التقليدية تخلق أتباعاً (Followers) فإن الإدارة الحديثة تهدف لخلق كيان من الموارد البشرية ويكون أفرادها بمثابة "مؤمنين حقيقيين" (Believers)، برسالة وأهداف مؤسستهم كما أن كل منهم يتولد لديه شعور بأن عمله ليس مجرد أداء واجب وإنما هو "أمر يملكه" ويملك آفاق نجاحه عندما ينجح، ويسمى هذا الشعور بملكية الإنسان للعائد الأدبي لنجاحه في العمل في مصطلحات علوم الإدارة الحديثة Ownership وغير خاف أنها "استعارة مكنية" ذات دلالة واضحة للغاية.

وباختصار شديد، فإن "الإدارة الحديثة" لا تنظر للموارد البشرية كآلات وإنما تنظر إليهم بصفتهم "العامل الأكبر" للنجاح أو الفشل وانهم كما يصنعون النجاح (أو نقيضه) فإن من حقهم التمتع بمزايا وصيت هذا النجاح. وعن طريق هذه النظرة للبشر، لا يكون هناك إعتقاد أن للتقدم والنجاح والإزدهار سبل أخرى أهم من "البشر". فالمجتمع الفقير المتخلف يكون كذلك لأنه لم يخلق مناخاً مثالياً لأبنائه - للعمل والعطاء، والعكس صحيح تماماً. فليس ثراء الأمم منوط بثروات طبيعية وأموال مكدسة من الماضي. وإنما ثراء الأمم بشراء مواردها البشرية، وثراء الموارد البشرية "عملية" تتم بالتخطيط والتنفيذ الدقيق لنظم تكتشف أفضل ما في الناس من قدرات وتطورهم وترتقى بمكنهم وتعمل على تحفيزهم.

■ التفويض :

تحاول كل قيم علوم الإدارة الحديثة أن توظف الإنسان (كل

إنسان) بأفضل شكل متصور، لذلك فإنها توجه إهتماماً كبيراً للتدريب ومحاولة إكتشاف القدرات الكامنة فى كل إنسان والتحفيز Motivation وذلك إيماناً منها بأن الثراء الحقيقى هو فى جعل كل إنسان قادراً على إخراج أفضل ما لديه من قدرات ومواهب، وإيماناً بأن تلاقح الأفكار هو أمر بالغ الإثراء للعمل والحياة. وكل ذلك يهدمه بالكلية النموذج المركزى فى الإدارة والذى عاشت معه عقوداً طويلة مؤسسات العمل فى كثير من المجتمعات. ويميل البعض لأن تكون هذه المؤسسات قد أستوردته بشكل ما من المؤسسات العسكرية. لذلك أصبح التفويض Delegation هو عصب من أهم أعصاب الإدارة العصرية الناجحة، فالتفويض هو الذى يعكس كل القيم التى ذكرتها آنفاً والتى تؤدى إلى تحول مجموعات العمل من جيوش من الأتباع Followers إلى فرق من المؤمنين - Believers والإبداع يكون مع الثقافة الثانية ويتعذر مع الأولى.

وفى النظم الإدارية الحديثة حيث يقوم رؤساء العمل بتفويض سلطاتهم للآخرين يختلف دور رئيس العمل كلية إذ يصبح بمثابة "مايسترو" لا "عازف على كل الآلات". ويصل التفويض فى المؤسسات العصرية إلى درجة يبدو معها رئيس العمل وكأنه لا عمل له، وهو إستنتاج خاطئ لأن له عملاً هاماً هو قيادة التفكير الإستراتيجى وليس القيام بأعمال يستطيع الآخرون القيام بها وفى أغلب الأحوال بشكل أفضل.

ولا أعتقد أننى أبالغ إذ أقول أننا إذا إفترضنا توفر كل قيم الإدارة الحديثة دون التفويض، فإن المعبد سينهار لا محالة إذ أن التفويض هو الذى يترجم معظم قيم الإدارة الحديثة. ولكن الواقع يؤكد أيضاً أن التفويض صنو التدريب : فتفويض بدون تدريب لا مآل له إلا الإخفاق.

■ جلوس علم التسويق على مقعد القيادة :

تختلف الدول التى أحرزت تقدماً هائلاً فى المجال الإقتصادى

(عن طريق إنتاج "مُنتج" أو تقديم "خدمة" .. ثم فى مراحل تالية عن طريق "تكنولوجيا المعلومات") عن الدول التى أنفقت المليارات على "ترسانات صناعية" لم يكن لها من مآل إلا الفشل فى أن الأولى كانت تمارس أنشطتها وعقلها مركز على نهاية العملية أى "التسويق" أما الآخرون الذين أخفقوا فقد كانوا يمارسون أنشطتهم وهم مشغولون ومنشغلون ببداية العملية أى "الإنتاج". ويمكن تلخيص الفارق بين إقتصاديات دول ما كان يعرف بأوروبا الشرقية (قبل سقوط الكتلة الشرقية فى أواخر ثمانينات القرن الماضى) ودول أوروبا الغربية (وكذلك اليابان ودول جنوب شرق آسيا) فى كون الأولى "مُسَيِّرة إنتاجياً" (Production Driven) بينما كانت الثانية "مُسَيِّرة تسويقياً" (Marketing Driven) ولا يشك أى عالم من علماء الإدارة الحديثة فى أن مآل كل الذين يُسَيِّرون إنتاجياً (لا تسويقياً) هو الفشل والإفلاس وأن مآل الذين يسَيِّرون تسويقياً هو النجاح والنمو والتوسع.

وإذا كانت "الإدارة" هى سر نجاح (أو فشل) المجتمعات بوجه عام والإقتصاد بوجه خاص فإن "التسويق" هو "مخ الإدارة" بمعنى أن الإدارة الناجحة هى التى تكون من الناحية الإستراتيجية ومن ناحية القدرات والممكن "مُسَيِّرة تسويقياً".

وتستلزم هذه القيمة من قيم التقدم الإدارى توفر زميلات لها من نفس مجموعة القيم، فالتسويق الناجح مهمة مستحيلة لمن يكونون محليون وغير منفتحين على العالم، ولا يحولون قيمة أخرى من قيم التقدم هى الإيمان بعالمية المعرفة إلى واقع يعيشونه ، فكيف ينجح فى التسويق على نطاق واسع من لا يعرف الكثير عن الآخرين : عن منافسيه وعن أسواق الدنيا ومتطلبات تلك الأسواق وعلاقة ذلك بثقافات هؤلاء الآخرين الذين نذهب إليهم بمنتجاتنا أو خدماتنا ؟.. وكيف يكون عندنا نموذج واحد لكل شئ من الأشياء (وهذا نقبض التعددية) وننجح فى التسويق الذى يقوم على الهدف الأسمى لعلم إدارة الجودة وهو (التلاقى مع توقعات

■ الإيمان المطلق بفاعلية الإدارة :

ما أكثر العبارات الصحيحة التى يكررها الناس دون أن يكونوا مدركين للمعنى والجوهر الحقيقيين لما يرددونه . ومن أشهر هذه العبارات فى واقعنا أن مشكلة المشكلات فى حياتنا هى "الإدارة". فرغم أن ذلك صحيح بنسبة مائة فى المائة إلا أن أبسط حوار تفصيلى مع معظم مرردى هذه العبارة يوضح أن العبارة السليمة تعنى فى تفاصيلها أشياء أخرى عند مرردها . والحقيقة أن العبارة كما أسلفت صائبة تماماً : فمشكلة المشكلات فى حياتنا بوجه عام وفى حياتنا الإقتصادية بوجه خاص أن أساليب وتقنيات علوم الإدارة الحديثة وعلوم التسويق العصرية غائبة بشكل كبير : غائبة فى الإدارات الحكومية ، وغائبة فى القطاع العام ، وغائبة فى القطاع الخاص ، وغائبة فى كل المجالات الخدمية .

ولا شك عندى أن دول الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى ، ومن وراءه فيلق أتباعه ، قد إنهار فى أواخر ثمانينات القرن العشرين بسبب محدد هو غياب الإدارة الفعالة فى كل مرافق العالم الإشتراكى . وبالتحديد فى المؤسسات الإقتصادية التى أدى غياب الإدارة الفعالة فيها إلى حالة إفلاس أخذت المعبد بكل أركانه وعواميده وسقطت سقوطاً مدوياً منذ قرابة عشر سنوات .

وفى المقابل فإن العالم الغربى المتقدم ومعه تجارب آسيا المتألقة قد بلغت ما بلغت من آفاق التقدم والإزدهار الإقتصادى ، وما نتج عن ذلك من وجود طبقة وسطى قوية وراسخة . لا شك أن مرجع ذلك إنما هو فى المقام الأول لتوفر نظم إدارة وتسويق عصرية فعالة قادرة على خلق النجاح والثروة . ومن الجدير بالذكر هنا أن الإدارة العصرية الفعالة ليست فقط قادرة على تحقيق التقدم

والإزدهار الإقتصاديين وما ينتج عنهما من نتائج إجتماعية إيجابية وإنما هي أيضاً قادرة على التعامل مع الأزمات والكبوتات ، فبالإدارة فقط تجاوزت دول جنوب شرق آسيا كبوتها الإقتصادية فى فترة زمنية قياسية، ومن قبلها تجاوزت المكسيك أزمته، فى وقت كان البعض لدينا يردد آيات التفاخر بأننا نسير بخطوات محسوبة على خلاف المكسيك ودول جنوب شرق آسيا. وقد أثبتت تجربة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا أن الذى سار فى طريق معينة بمنهج علمى واضح يستطيع إن تعرض للأزمات أن يعود ليسير فى نفس الطريق، لأنه وإن كان قد عاد للوراء بعض الشيء إلا أنه لم يفقد المنهج.

■ ولكن ما معنى النجاح ؟

لابد ابتداءً من لفت الانتباه إلى أن اللغة العربية تترجم مصطلحين إنجليزيين هما **Administration** و **Management** بكلمة واحدة هى (الإدارة). من هنا ينبع سوء الفهم. فبينما تعنى كلمة **Administration** مجموعة القواعد التى تحكم سير العمل مثل لوائح ومواعيد العمل ودرجة الإنتظام وغيره من سبل الخدمات الإدارية التى تحيط بالعمل فإن كلمة **Management** تعنى شيئاً مختلفاً كلية إذ أن معناها الحقيقى هو تحقيق النتائج المرجوة والتى هى بالتحديد فى شكل عائد إقتصادى محدد مع عملية نمو موازية عن طريق أدوات علوم التسويق العصرية.

وبالتالى فإننا إذا نظرنا إلى كل المؤسسات الإقتصادية التى أنشئت فى دول التخطيط المركزى (الإقتصاد الموجه) وأثار إعجابنا حجم المنشآت والآلات والمعدات وعدد العاملين كنا كمن ينظر إلى المسألة فى أفضل الأحوال من زاوية الـ **Administration** لأن كل ذلك لا معنى له من منظور علوم الإدارة الحديثة **Management** ما لم نسمع معلومة محدّدة. وهى أن تلك

المنشآت والمعدات والآلات تحقق سنوياً عائداً لا يقل عن عوائد المصارف على الإيداعات.

ومن المهم للغاية أن نعرف أن أى مشروع لا يحقق عائداً على الإستثمار يفوق عوائد إيداعات المصارف سوف يصل حتماً إلى مرحلة الإفلاس، ويصبح عاجزاً عن أداء مهمته الإقتصادية ومهامه الأخرى، وفى مقدمتها القدرة على التشغيل وخلق فرص عمل جديدة.

وإذا كان البعض يفتخر بحجم المنشآت الإقتصادية التى تمت فى ظروف معينة ولم تتمكن (بسبب غياب الإدارة الفعالة) من تحقيق عوائد إقتصادية تفوق عوائد إيداعات المصارف، فإننا نقول له أن موقفك هذا غريبٌ وعجيبٌ لأنك تفتخر بالإنفاق، وكان الأجدر بك أن تفتخر بالفتائج والعوائد التى كانت فى معظم الأحوال متواضعة بشكل كبير هو الذى أدى لفشل التجربة برمتها. وبديهي أن المجتمعات التى تخطط بين مفهوم الإدارة بمعناه هذا الذى وضعناه وبين الضبط والربط والانتظام هى فى حاجة لأن تعلم أن الضبط والربط والانتظام رغم أهميتها لا تخلق ثروة إقتصادية إذ أن السبيل الوحيد لخلق الثروة الإقتصادية هو العمل وفق أساليب وتقنيات علوم الإدارة والتسويق الحديثة.

إن المدير العصرى مثله مثل الطبيب والمهندس والمعماري إنسانٌ يتكون وفق معطيات الإستعداد الشخصى مع زخم من التعلم والتدريب وبذلك فإن مجرد الترقية لوظيفة عليا لا يعنى أننا بصدد مدير تنفيذى عصرى قادر على قيادة العمل والتخطيط لتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى الريحية والنمو مع ما يوازى ذلك من إهتمام فائق بتسمية أهم عناصر النجاح وأعلى الموارد البشرية.

ومن الملاحظ أن غياب الإدارة العصرية الفعالة فى واقعنا لا يقتصر على الإدارات الحكومية التى تسوم المواطنون شتى صنوف العذاب عند تعاملهم معها، وإنما تغيب الإدارة الفعالة أيضاً عن الوحدات الإقتصادية المسماة بالقطاع العام. والأفدح إنها تغيب بنفس القدر عن الدكاكين الإقتصادية التى يسميها البعض بالقطاع

الخاص، بينما هي أبعد ما تكون عن روح ونظم وآليات المؤسسات الإقتصادية الخاصة التى تعمل وفق آليات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة (فمعلوم لكل خبراء الإدارة العصرية والموارد البشرية وتقنيات التسويق الحديثة أن السواد الأعظم من المؤسسات الإقتصادية الخاصة فى مصر اليوم تعتمد اعتماداً شبةً كلى على العلاقات العامة، وليس على الإدارة بمعناها العلمى الحديث، فهذه المؤسسات وجدت أن المناخ العام المحيط بها يعملُ بآليات العلاقات العامة فوفرت على نفسها مشقة الطريق الصعبة والمتمثلة فى بناء تنظيم مؤسسى عصى يضم عناصر بشرية قادرة وفعالة، فهذه الطريق الأصعب هى من جهة مكلفة ومن جهة أخرى لا تستطيع العقول البسيطة إستيعاب جدواها، لا سيما فى ظل الأضواء الباهرة لثقافة العلاقات العامة فى مجتمع يقدس ما تعكسه تلك العلاقات العامة من معانى القوة وأبهة السُلطة وأبهة القرب من السلطة).

وما لم نخلق المناخ العام الذى يسمح بنهضة إدارية عصرية فى الإدارات الحكومية ووحدات القطاع العام والمؤسسات الإقتصادية الإنتاجية والخدمية الخاصة فسوف يبقى إنتظارنا طويلاً لمجىء الإستثمارات العالمية المباشرة التى يصعب تصور وجودها بدون مناخ عام يسمح لها بالعمل وفق آليات وتقنيات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة وليس وفق معطيات كانت هى السبب الأول والأخير وراء الأوضاع الإقتصادية المتدهورة فى واقعنا والتى لم نبدأ فى التعامل الجاد معها إلا منذ عشر سنوات. ولكنه تعامل لا يزال يحتاج لمزيد من الجرأة فى إستئصال جذور العديد من المشكلات التى تجعل من توفر الإدارة العصرية فى سائر جوانب حياتنا أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وهكذا يتضح أن ترديد مقولة (أن المشكلة هى الإدارة) إنما هو مثال واضح لعبارة صحيحة لا تتطلق بالضرورة من فهم سليم لمعانيها ومراميها.

قيم التقدم : المنبع والهوية

ج

إن نظرةً فاحصةً للنماذج التي عرضتها في الفصل الثاني من هذا الكتاب لقيم التقدم كفيلة بأن توضح أنه وإن اختلفت ملامح الحضارات الإنسانية (القديمة منها والحديثة) فإن القيم التي أشرت إليها تنتمي للإنسانية، أو لمسيرة تمدن الإنسان على الأرض أكثر من إنتمائها لأية حضارة معينة. فالإنسانُ بجانب مسيرات الحضارات له مسيرة تقدم أعلى من تفاصيل الحضارات وهذه المسيرة هي التي شكلت قيم التقدم وجعلتها أكبر من أن تكون "وليدة حضارة معينة". وبدون الإيمان بأن (الإنسانية) أعلى وأسمى من (أية حضارة) فإننا نكون من جهة مخطئين ومن جهة سائرين على درب التعصب والعرقية. فمما لا شك فيه أن في كل حضارة إنسانية تراكمات جاءت من حضارات أخرى إما معاصرة أو سابقة. وإذا كان بغير وسع أحد أن ينفي ذلك "المحصول التراكمي" في مجالات مثل "الرياضيات" وعدد آخر من فروع العلوم التطبيقية فعلى أي أساس يمكن رصد هذا المحصول التراكمي على مستوى العقل الإنساني الذي هو مخزن القيم؟ فإذا كنا نسلم بأن في الرياضيات الحديثة أشياء جاءت لنا من اليونان القديمة، وإذا كنا نسلم بأن في الموسيقى الحديثة آثار من أرسطو، وإذا كنا نسلم بأن عائلة قانونية بأكملها هي العائلة اللاتينية،

الجرمانية قد أقامت نظمها على أساس من مدونة جوستينيان الرومانية، وإذا كان عالمٌ مصريّات عظيم مثل جيمس هنرى بريستيد يرى وجود صلة لا يمكن إنكارها بين أرقى النظم الأخلاقية المعاصرة ومصر القديمة التى سماها بفجر الضمير : فكيف يمكن ألا يرى الإنسان أنه كما أن الثقافات أدنى من الحضارات فإن الحضارات أدنى من الإنسانية ؟

ويمكن لدارس الحضارات القديمة والحديثة أن يرى أنها قامت على أسس من القيم المشار لبعضها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، وإن كان أيضاً بوسعُه أن يرى أن هذه القيم كانت عندما تنتقل من حضارة لأخرى تمر بمراحل من التطوير والرقى تكون من جهة بمثابة مساهمة تلك الحضارة فى الإنسانية، كما تكون أيضاً محطات رئيسية لتطوير تلك القيم لمدارات أعلى وآفاق أرحب. ولا يتناقض ذلك مع كون مساهمة بعض الحضارات فى رقى بعض هذه القيم أكبر من غيرها: فلا شك أن مساهمة الحضارة الغربية فى الإرتقاء بقيم العمل هى الأبرز والأوفر نصيباً لاسيما أن الثورة الصناعية، وما أعقبها من مراحل رقى العمل والإنتاج كان هو المناخ الأمثل لتطور ورقى "قيم العمل"، ولكن ذلك لا ينفى أن قيم التقدم بوجه عام وقيم العمل (أو قيم التقدم الإدارى بوجه خاص) هى من جهة "إنسانية" ومن جهة أخرى قيمٌ أتيج لها فى ظل التطورات الكبيرة للحضارة الغربية أن تشهد من درجات الرقى ما قد يُظهرها وكأنها غربية رغم أنها إنسانية فى المقام الأول.

وليس هناك ما يدل على أن هذه القيم "إنسانية" قبل أن تكون منتمة لحضارة معينة أكثر من كونها، وخلال قرن واحد من الزمان هو القرن الأخير، قد انتقلت من مناحات غربية بحتة إلى مناحات غير غربية على الإطلاق (مثل اليابان وعشرات الدول فى آسيا وأمريكا اللاتينية) واستقرت وترسخت ونمت وأعطت ثماراً هائلة لأنها ببساطة شديدة "قيمٌ إنسانية" وإن كانت فى مرحلة معينة قد أخذت دفعة كبيرة من الحضارة الغربية.

تقديم التقدم والخصوصيات الثقافية



منذ نحو أربعين سنة وهاجس الغزو الثقافى يسيطر على تفكير الكثيرين فى واقعنا . وعندما سقط تقسيمُ العالم إلى كتلة شرقية وكتلة غربية فى نهاية الثمانينيات وبدأ العالم يتحدث عن ظاهرةٍ جديدةٍ سماها البعضُ (ثم إنتشرت التسمية) بالعولة بدأنا نتحدث عن "العولة الثقافية" ومخاوف إجتثاث ثقافة العولة لخصوصياتنا الثقافية. وقد كتبت كثيراً فى هذا الموضوع وكانت خلاصة وجهة نظرى أن أصحابَ المحصول المتواضع من الخصوصيات الثقافية هم المهددون فقط بسحق ثقافة العولة لثقافتهم. أما أصحابُ المحصول الهائل من الخصوصيات الثقافية مثلنا والذين ترجع خصوصياتهم الثقافية لعوامل متصلة بالتاريخ وعوامل متصلة بالجغرافيا، فإنهم يكونون مثل اليابانيين غير معرضين لزوال الخصوصيات الثقافية الكبيرة لهم. وكنت أكررُ أن كل الأمثلة التى يعطيها البعضُ على تأثر اليابان ثقافياً برياح تغير من الخارج كانت تصبُ فى خانة "البنود الثانوية" مثل تناول الوجبات السريعة وإرتداء الملابس الأمريكية إلى آخر هذه السلسلة من البنود الثانوية. أما العلاقات الإنسانية والقيم المعطاة للكبار فى السن والعلاقات الأسرية اليابانية وغيرها من القيم الأصلية ومن بينها فهمُ اليابانى للعمل، كل ذلك لم يطرأ عليه أى تغيرٍ منذ ستين سنة،

كانت فيها اليابان ذات تعاملات عارمة مع الآخرين.

ومع ذلك فإذا كان من حق البعض أن يتخوف على خصوصياتنا الثقافية في مواجهة ما يسمى بثقافة العولمة فإن الأمر مختلف تماماً بالنسبة لقيم التقدم: فهذه القيم تجد كلها تأييداً وتعضيداً من الأسس التي تركز عليها خصوصياتنا الثقافية إذ يستحيل أن يقول قائل أن الأسس المصرية أو العربية أو الإسلامية أو المسيحية تقف بأى شكل من الأشكال موقف المخالفة والتضاد في مواجهة قيم مثل الوقت والإتقان وعالمية المعرفة وعمل الفريق وثقافة النظام عوضاً عن ثقافة الأفراد أو الإيمان بأن الإدارة هي أحد أهم وأكبر أدوات صنع النجاح. بل إننى أتصور أن يزعم عديدون في واقعنا أن هذه القيم وجدت دعوة وتعضيداً لها في تاريخنا قبل مئات السنين، وقبل أن تأتى دورة من دورات الحضارة الإنسانية وتوظفها توظيفاً جيداً لصنع حياة أفضل. وقد يظن البعض أن ما أقوله في هذا الفصل قد يكون منطبقاً على معظم قيم التقدم، ولكن يصعب إنطباقه على قيمة التعددية، إذ يعتقد البعض أن التفكير الدينى الإسلامى يقوم على "وحدانية نموذج الصواب". وهذا في إعتقادى خطأ بحث. فهناك العديد من النصوص القرآنية التى تعضد التعددية ولعل أهمها النص الذى يشير إلى أن الله لو أراد أن يكون الناس على دين واحد لفعل ذلك (سورة يونس، آية ٩٩) كما أن هناك العديد من النصوص الواردة في السنة التى يمكن أن تكون دليلاً معضداً لكون التعددية من سنن الحياة.

وسيكون من الغريب (والمهين) للغاية وجود حوار حول "تضاد" بين خصوصياتنا الثقافية وقيم مثل الوقت أو الإتقان لأن زعماء كهذا سيكون بمثابة ترويج لقيم التخلف والبدائية (ناهيك عن كونه إهانة ذاتية منا لنا). كذلك مما يدل على عدم وجود تضاد بين قيم التقدم وخصوصياتنا الثقافية أننا شهدنا خلال القرن الأخير فترات كان التواجد النسبى لمعظم هذه القيم في واقعنا أعلى منه في فترات لاحقة عندما تمت عملية تسميها البعض "تفكيك

المجتمع المصري" فواكب ذلك إنخفاض كبير في نسبة توفر قيم التقويم.

وأذكرُ أننى (فى الثمانينات) كنتُ فى أحد مراكز التقدم الإقتصادى المبهر فى جنوب شرق آسيا، وكان الشعاعُ العامُ للمؤسسات الإقتصادية فى هذا الجزء من العالم أننا أمام مجموعتين بشريتين "المجموعة الصينية" و"المجموعة المالوية" وكان العرفُ السائد أن من يريد تكوين تنظيم عمل على درجة عالية من التميز والكفاءة، فإن عليه أن يعتمد كليةً على العنصر البشرى الصينى، لأنه يتقن العمل ويخلص فيه كما أنه مجبولٌ على العمل الجماعى ويبلغ تقديسه للعمل مبلغ تقديس كبار المتدينين لعقائدهم. أما المجموعة الأخرى فسماتها الأصلية الكسل وعدم الإتقان والتشرذم والبعد الكامل عن تقديس العمل. وكانت هذه المقولة شبه مطلقة حتى جاء رجل واحد فى دولة أكثر ثلثى سكانها من الطائفة المستبعد تميزها فى العمل، وهى ماليزيا، والتي يشكل المسلمون والمالايون المنتمون للطائفة الثانية السواد الأعظم من سكانها، وحقق معجزة وصول هذا الشعب لأعلى مستويات التميز فى كل مجالات العمل الإنتاجية والخدمية ، وإذا بنا فى أقل من عشرين سنة نرى كل قيم التقدم مجسدة فى هذا المجتمع الذى كان قبل ذلك يغط فى سبات التخلف والعجز والكسل... وإذا بالعالم يكتشف حقيقتين كبيرتين لم يكن من الممكن تصديقهما من قبل:

- الحقيقة الأولى أن التأخر ليس نتيجةً لحتمية بيولوجية وإنما لظروف إن تغيرت تغيرت الأحوال كلية.

- الحقيقة الثانية أن قيم التقدم يمكن أن تُزرع فى بيئات مسيحية وبيئات بوذية وبيئات مسلمة بل وفى أية بيئة من البيئات وأنها ليست حكراً على أحد.

وإذا أردنا أن نضيف الآن حقيقةً ثالثة فهى أن كل الخصوصيات الثقافية الماليزية والمتعلقة بالعلاقات الإنسانية والعلاقات الأسرية وإستمداد القيم من الدين بقيت كما هى فى زمن الإزدهار ولم يحدث أى تضالٍ لها عما كانت عليه فى زمن الانحدار. حتى

الذين يقولون أن ما حدث في ماليزيا كان بتأثير الأقلية الصينية فإننا نقول لهم أن هذا الكلام لا معنى له إلا معنى آخر غير الذي تقصدونه، فالمعنى الوحيد لهذه الملاحظة أن (التقدم) يمكن أن يحدث بالعدوى. وهى فكرة لا بأس بها على الإطلاق وإن كنت أعتقد أن دحضها فى النموذج الماليزى سهل للغاية: فالأقلية الصينية كانت دائماً متواجدة فى ماليزيا أما الذى لم يكن متواجداً فهو الرجل الذى صنع هذا التغيير (محمد مهاتير أو محمد محاضر) أو بتعبير آخر (القيادة والقذوة).

قيم التقدم وبناء مجتمع قوى



لكل معنى بالشأن العام قائمة من الأولويات الرئيسية التي تخدم كتاباته إياها. والأولوية العليا عندي هي "بناء داخل مصرى قوى" بمعنى بناء مجتمع صحى توجد فيه طبقة وسطى واسعة وذات إستقرار إقتصادى وتعليم عصرى ومناخ ثقافى عام يواكب الزمن الآنى مع معرفة وإعتزاز بتاريخنا دون أن يتحول ذلك إلى حالة مرضية من عشق الماضى. وحتى الذين تأتى أولويات أخرى غير ذلك على قائمة أولوياتهم سواء كانت هذه الأولويات العليا قومية أو غير ذلك، فإننى أقول لهم أنه لا فرصة لأى منهم لتحقيق وإنجاح أولوياته العليا إلا عن طريق "داخل مصرى قوى" مستقر ومزدهر". فالذين يحلمون بمشروع قومى عربى ناجح عليهم أيضاً أن يؤمنوا أن ذلك لا يتحقق إلا بداخل مصرى قوى ، وأصحاب الحلم بأن تلعب مصر دوراً إقليمياً أو عالمياً بارزاً عليهم أيضاً أن يعلموا أن ذلك مستحيل بدون داخل مصرى قوى مستقر ومزدهر. إن كل الطموحات المصرية بشتى أشكالها وألوانها وأياً كانت درجة الموافقة عليها أو المخالفة لها لا يمكن إلا أن تمر ببوابة حتمية هي بناء داخل مصرى قوى.

ورغم إعجاب كاتب هذه السطور الذي لا حد له بشخصية (محمد على) الذي جرى العرف على أن يسميه الباحثون والدارسون والكتاب "مؤسس مصر الحديثة" فإن المؤكد أن إنشغال محمد على في مرحلة ما بأشياء خارج مشروعه الأول وهو بناء داخل مصري قوي قد أدى إلى نكسة كبرى إستمرت حتى مراحل بعيدة في التدهور. فلو أن (محمد على) قصر جهوده على إستكمال مشروع بناء الداخل لأصبحت مصر مؤهلة (بدون أنشطة خارجية قبل الأوان) أن تلعب الدور المحوري الذي تؤهله لها عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة. وبالعكس فإن الإصرار على لعب دور آخر غير بناء داخل قوي قد يؤدي إلى تآكل الجهود التي تبذل في الداخل، وما أكثر ما تكرر ذلك في تاريخ مصر الحديثة.

إن مشكلة المشاكل بالنسبة لمصر هي أن عوامل عديدة تغريها دائماً بلعب دور خارج الحدود، وليست المشكلة في أنها تقوم بلعب هذا الدور ، ولكن المشكلة أنها تقوم به قبل إستكمال المهمة المقدسة الأولى، وهي بناء داخل قوي مستقر ومزدهر ، وهذا التعجل هو ما يؤدي حتماً إلى نتيجتين وخيمتين : الأولى هي فشل جزء كبير من المهمات الخارجية.. وثانياً تأخر كبير في عمليات بناء الداخل.

وידن كاتب هذه السطور هو أن أهم المهمات وأقوى الرسائل تتمثل في تركيز كل الجهود لبناء داخل قوي وعصري وناجح وفعال ومزدهر ومستقر وفي صلح مع الماضي والحاضر في آن واحد : ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بحملة تتضافر فيها الجهود من أجل بناء الداخل عن طريق غرس ونشر وإذاعة وإشاعة قيم التقدم على مستوى القدوة والمثل الأعلى للقيادات في كل موقع، وبمحاذاة ذلك عن طريق مؤسسة تعليمية تكون رسالتها الأولى هي زرع قيم التقدم في عقول وضمائر أبناء وبنات مصر، كما أن

هذه المهمة مستحيلة دون إحداث تغيير جذرى فى الخطاب الدينى (إسلامياً كان أو مسيحياً) لأن الخطاب الدينى مع الإعلام سيبقى من أهم عوامل صياغة رأى العام فى مصر.

إن البعض لدينا يحلم بمصر المثالية فى صورة مصر ما قبل ١٩٥٢ .. والبعض يحلم بها فى صورة مصر الساداتية .. والمفكر الذى يلجم عواطفه ولا يشغل إلا عقلاً صافياً لا يملك إلا أن يقول أننا نريد مما قبل ١٩٥٢ نوعية الطبقة الوسطى ولكن لا يمكن أن نريد من حقبة ما قبل ١٩٥٢ ضالة حجم الطبقة الوسطى واتساع حجم الطبقات الدنيا (وما كانت تعيش فيه من بؤس مهين لنا جميعاً) .. ونريد من مصر الخمسينات والستينات "الحلم الكبير بتوسعة الطبقة الوسطى" على أن تكون طبقة وسطى تقف على دعائم إقتصادية وثقافية رصينة .. ونريد من الحقبة الساداتية تغليب العقل والحوار فى بعض الأمور (وأكرر: فى بعض الأمور) .. وأنا أكتب ذلك من منطلق إيمان ثابت بأن الإنشغال بإدانة الآخرين "مهمة سلبية للغاية" ، فإننا نريد تأثيث صلح بين أصحاب الإتجاهات المختلفة ولا نرى وسيلة لتحقيقه إلا بمشروع متكامل لنشر قيم التقدم ، فهذا هو السبيل الوحيد لأن ننظر بموضوعية لفترة مثل حقبة محمد على ونرى المزايا والعيوب دون مبالغة .. وكذلك ننظر للحقبات التالية وننظر للمزايا والعيوب دون المبالغة فى المزايا ودون المبالغة فى العيوب. وسوف لا يمكننا من ذلك إلا جوً ثقافىً وتعليمىً عام ينجح فى غرس قيم التقدم.

إن أكبر التحديات التى تواجه مصر الآن تتعلق كلها بالطبقة الوسطى وما حدث وما يحدث لها على مستوى الإقتصاد والتعليم والثقافة حتى إن المفكر يكاد يجزم أنه لا يعرف كيف يُعرف الطبقة الوسطى اليوم فى مصر. إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات غير مرهون بوجود طبقة عليا على درجة عالية من

الجودة وإنما بنوع وحجم وكيفية مستويات الطبقة الوسطى :
وهذا موضوع يتوقف بالكامل على مدى توفر قيم التقدم في
الطبقة الوسطى.

وباختصار ، فإن حل مشكلات مصر الإقتصادية والإجتماعية
هو أمر لا يحققه إلا "مناخٌ عامٌ" مشرب بقيم التقدم، وعندئذ فإن
"دور مصر عبر الحدود" يصبح "حتمية لا يقدر أحدٌ على
تجاوزها" لأن كل معطيات التاريخ والجغرافيا والثقافة تقول أن
مصر هي الدولة العربية والشرق أوسطية الوحيدة المؤهلة لدور
(الدولة الأكبر) ولكنه دورٌ يحتاج.. - كما ذكرت - لداخل أكثر
تقدماً.

الفصل الثاني

من عيوب تفكيرنا المعاصر

هذا كتبتُ "من عيوب تفكيرنا المعاصر" فى فترة (خلال سنتى ١٩٩٧ و ١٩٩٨) لم يكن انشغالى الفكرى الأكبر **الفصل** خلالها بمشكلاتنا وسبل علاجها، وإنما بالتساؤل الكبير التالى:

ما هى عيوبنا الحضارية والثقافية التى سمحت للأمور بأن تصل لما وصلت إليه؟ وكنتُ هنا كمن يرفض المنطق القائل "بأننا متخلفون لأننا مستعمرون لفترات طويلة"، ولا يفتأ يرد على ذلك بقوله: "ولماذا كنا مستعمرين؟.. ولماذا كان البعض مُستعمرًا (بكسر الميم الثانية) والبعض مُستعمرًا (بفتح الميم الثانية)". وكانت نتيجة الانشغال بهذه "المعضلة الفكرية" قائمة بالعديد من عيوب تفكيرنا المعاصر، وهى العيوب التى أصبحت - من فرط ذبوعها- تشكّل الجانب السلبي من عقلنا (المصرى والعربى على السواء). إلا أن معرفتى بما يمكن وما لا يمكن لناهجنّا التفكيرية قبوله جعلتني "أختصر" قائمة العيوب الحضارية والثقافية التى تشوب تفكير قطاعات واسعة من أبناء وبنات مجتمعا (بما فى ذلك أعداد كبيرة من المتعلمين تعليماً عالياً إلى أبعد الحدود).

فليمت الغاية هي "النقد للنقد" أو بالأحرى "النقد للنقض"،
وإنما الهدف أن أثير عند البعض من أبناء وبنات مجتمعتنا
التفكير في هذه المنطقة "شبه المحرمة" فمن هذا التفكير ينبعُ
العلاجُ القيمُ بالبرء من هذه العللِ.

تقلص المماحة في تفكيرنا المعاصر



"لكم دينكم ولى دين".

(قرآن كريم..)

الإنسان - بطبيعته - قابل لأن يكون ضيق الصدر ورافضاً (وفى أحيان غير قليلة: "معادياً") لمن يختلفون عنه اختلافات كبيرة. ومن صور الاختلاف التباين في الدين والعرق والمعتقدات والعادات والمقدسات والاختلافات الحضارية والثقافة بشتى صورها. وعبر التاريخ، كانت هذه الاختلافات (مع اختلاف المصالح) بمثابة الوقود الذى أشعل - مراراً - الحروب والصراعات العديدة التى حشد بها تاريخ الإنسان على الأرض. ومن المؤكد، أن تاريخ الإنسانية قد شهد تحولات إيجابية فى نمو ظاهرة قبول الإنسان لكون هذه الاختلافات من الأمور الطبيعية والملازمة لحياة البشر على الأرض. بمعنى أن الإنسان أصبح عبر القرون أقل رفضاً وغضباً من تلك الاختلافات وأكثر قبولاً للتعايش معها. ومع تطور الحياة المدنية، نما شعور بأن لوم الآخرين لمجرد كونهم مختلفين، هو موقف غير إنسانى وقد يبلغ حد أن يكون همجياً.

ومما لا شك فيه، أن الحضارة الإسلامية كانت أفضل من الحضارات القديمة الأخرى فى اتسامها بدرجة تسامح عالية مع الآخرين. والدليل القاطع الذى نشير إليه دائماً، هو الفارق بين "المسلمين" و"المسيحيين" خلال العصور الوسطى، فبينما عاش

"المسيحيون" و"اليهود" حياة طيبة في ظل الدولة الإسلامية (من العباسية حتى العثمانية) فإن المسلمين قد تعرضوا في أسبانيا - بعد خروج العرب - لاضطهاد وتعذيب بربري فظ. أما اليهود فقد عاشوا في "حارات اليهود" وكأنهم "أمراض خبيثة" يخشى المجتمع على نفسه مما بها من أوبئة فتاكة.

ومن المهم للغاية أن نبرز أن الدولة العثمانية التي عاش يهود ومسيحيو فلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر تحت رايتهما كان من الميسور لها عمليا أن تفعل - على الأقل - مثلما فعله المسيحيون بالمسلمين في الأندلس عندما أقل نجم الدولة الإسلامية في هذا القطر.

أما إذا عدنا للعصر الحديث، فإن التسامح بمعنى قبول أن الآخرين مختلفون في أشياء عديدة منها الدين والعرق والعادات والمقدسات والتقاليد، كان ولا يزال ظاهرة ثقافية في المقام الأول. فكلما تشبع المجتمع بالتعليم والثقافة، كان أبناؤه أكثر تسامحا مع الآخرين وأكثر قبولا لفكرة أن الاختلاف بين الناس أمر طبيعي ويجب أن نعيش معه في هدوء وسكينة.

ورغم يقيني أن الحضارة التي نعرف الآن بالحضارة الغربية اتسمت تاريخياً بالتعصب العرقي، إلا أن الواقع يُحتم علينا أن نعترف أن ازدهار الثقافتى في العالم الغربى قد جَوَّل أبناء هذه المجتمعات لدرجة أفضل من التسامح. ويكفى أن نلاحظ التحول الكبير الذى تمَّ خلال نصف القرن الأخير فى الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية. فإسرائيل لم تعد تجد اليوم فى أوروبا من التفهم والتأييد والمساندة ما كانت تجده عندما تكونت (فى سنة ١٩٤٨) لأن الثقافة والوعى جعلاً معظم الأوروبيين يرون شرعية الحق الفلسطينى، ويرون إسرائيل وهى تكيل فى العديد من الأمور بمكياالين، ولولا الوعى والثقافة لظلت الشعوب الأوروبية سادرة فى غيها الذى كانت عليه منذ قرابة نصف القرن. ولكن هذا القول لا ينطبق على الولايات المتحدة لاعتبارات لا تخفى عن أحد وأهمها أن مستوى معرفة المواطن الأمريكى بالعالم الخارجى

هو مُستوى ضَعْلَ بِشَكل لا يكاد عقل الإنسان أن يتَصَوَّره - ناهيك عن كون الإنسان الأمريكي بعيداً للغاية عن أن يوصف بأنه إنسان مُثَقَّف.

ولكننا عندما نَعود لمنطقتنا من العالم، فإننا لا نَمْلِك إلا أن نَعرِف بحقيقة بالغَة الخطورة، وهى أن درجة تسامحنا قد أخذت فى التقلص والضمور خِلال العقود الأخيرة بِشَكل مُذهِل. فمنذ قرابة نصف القرن، كان المناخ الثقافى العام لدينا مَسْجُوناً بعدد من القيم الإنسانية المستقرة فى وجداننا بوجه عام. وفى وجدان الطبقة التى تمثل قيادة المجتمع فكرياً وثقافياً بوجه خاص، وكان من هذه القيم أن الاختلاف سنة من سُنن الحياة ومعلم من معالم التواجد الإنسانى على الأرض. وكان هذا ألبو الثقافى يجعلنا أبعد ما نكون عن "الصيغة الفكرية" التى نَمَت خلال السنوات الأخيرة والتى تقسم الناس إلى "نحن" و"هم" وفى نفس الوقت تجعل "نحن" فى "رصيف الصواب" أما "هم" فى "رصيف الخطأ". وهى صيغة أَهل ما يُقال عنها إنها تَنسَم بالسِمات التالية:

- أنها صيغة "غير إنسانية" و"عدوانية" وتشكل حالة تضاد فكرى وثقافى كاملة مع حقائق العصر العلمية والثقافية.

- أنها صيغة "غير سلمية"، بمعنى أن مسابرتها حياتياً أمرٌ لا يَؤدى لاشتراكنا فى حياة سلمية على الأرض مع الآخرين، إذ أنها صيغة تَقود إلى "المواجهة" و"التضاد" و"الصدام" مع الآخرين.

- أنها صيغة تخالف روح السلام والإنسانية العميقة الواردة فى أصولنا الحضارية الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء.

كنا إذن - منذ قرابة خمسين سنة - نعيش فى ظل مناخ ثقافى يَسمح لبدأ التسامح أن يَحكم روجنا العامة. إلا أن واقعنا قد شَهِد - فى سنوات لاحقة - أشكالا من الفشل، جعلت هذا المناخ الثقافى العام يَتَزَلزل. وفى صباح الخامس من يونيه ١٩٦٧ تجسّد الفشل الكامل لتيار سياسى بُرمتة. وخلال السنوات التالية، ظهرت معالم الفشل العام فى إدارة حياتنا الاقتصادية. وتبع ذلك، تَشَققات كبرى فى واقعنا الاجتماعى. ولما تجسّدت تلك الأشكال

المُختلفة للفشل، صار من حق البعض أن يظن أنه صاحب "طرح" أفضل. وعندما سَمَحَت الظروف العامة لأصحاب هذا الطرح بأن يروجوا لطرحهم الفكرى (المجافى تماماً لروح العصر والتمدن والعلم) ظهر بوضوح أن هذا الطرح لا يحمل ذرة من التسامح الفكرى، بل إنه التجسيد الأوضح أمام عيوننا لصيغة "نحن" و"هم" بكل ما تعنيه من مُغالاة وتَشَدُّد.

ومن المهم للغاية أن نبدأ عملية التصحيح الثقافى لهذا العيب الخطير، والذى أصبح يشوب تفكيرنا المعاصر بالوقوف على حقيقة وكنه المشكلة: فنحن -اليوم- أقل تسامحاً وأكثر تعصباً لمعتقداتنا عن الحد الذى كان يجب أن يكون أقصى مدى نصل إليه فى هذا الصدد. ويجب أن ندرك أن عدم تعاملنا - بموضوعية وعلمية - مع هذا العيب من عيوب تفكير معظمنا سوف يؤدى لاتساع الهوة بيننا وبين العالم (لأسيما العالم السائر على طريق التقدم).

كذلك يجب أن نرى العلاقة الوثيقة بين هذا العيب من تفكيرنا (تَقَلُّص التسامح) وبين عيب آخر شاع وذاع فى طرائق تفكيرنا وهو الإيمان الغربى بنظرية المؤامرة. فاجتماع العيبين سيؤدى بنا لعزلة هائلة عن العالم الخارجى وبالذات الأجزاء ذات القيمة والأهمية الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية من هذا العالم الخارجى.

ورغم أننا أصحاب حق تاريخى لا يدحض فى عدد من العضلات السياسية الكبرى فى واقعنا، إلا أن اتسام تفكير معظمنا بهذين العيبين (الإيمان المطلق بنظرية المؤامرة وتَقَلُّص التسامح) جعل خطوط التفاهم والحوار بيننا وبين القوى المؤثرة فى العالم الخارجى إما مقطوعة أو شبه مقطوعة. كذلك فإن اجتماع العيبين أعطى أعداءنا التاريخيين (فى قضايا ليسوا هم أصحاب الحق الأقوى فيها) مكانة أفضل فى عين القوى المؤثرة فى العالم الخارجى.

ومن المؤكد أن تَقَلُّص التسامح هو عيب لا يشوب تفكيرنا - فقط - فى تعاملاتنا مع الغير أى مع العالم الخارجى، بل أنه عيب يؤثر فى مواقفنا الداخلية، بمعنى أننا فى حواراتنا الداخلية

أصبحنا محكومين بهذا العيب الكبير بشكل مهول، بل إن الآراء المختلفة داخل كل جبهة أصبحت تتأحر بروحٍ لا تعبر عن شئٍ مثل تعبيرها عن تقلص التسامح.

ومما لا شك فيه أن "مؤسسات التعليم" ثم "وسائل الإعلام" ثم "سائر الجهات الثقافية" هي المنابر ذات القدرة على التعامل العلمى والموضوعى مع هذا العيب الفتاك من عيوب تفكير السواد الأعظم فى واقعنا. وللأسف الشديد أن إحراز نجاح وتقديم كبيرين فى هذا المجال هو أمرٌ بالغ الصعوبة، إذ أن آثار وثمار برنامج إصلاحى فعال فى هذا المجال (من خلال المنابر المذكورة) لا يمكن أن تلمس قبل بضع سنين، فكل الإصلاحات التى تتم من خلال مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة هى من قبيل الاستثمار طويل الأجل، وإن كان استثماراً مضمون النتيجة ومُجدياً وفعالاً على المدى البعيد، ولا يتوفر أى بديل يفنىنا عنه.

المغالاة في مدح الذات

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله
وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

.....

.....

ومن البلية عذل من لا يرعوى
عن جهله وخطاب من لا يفهم
"المتنبى.."

يتطرق هذا الفصل لعيب آخر من عيوب العقل العربي والتي شاعت في مناهج تفكير معظمنا، وهو (مغالاتنا في مدح الذات) وما يتصل به من قيم اجتماعية شاعت وذاعت في واقعنا. فنظرة متأنية لما يذاع في الناس من مواد إعلامية مكتوبة أو مقروءة تظهر بوضوح أن وسائل إعلامنا المختلفة (المرئية والمسموعة والمقروءة) أصبحت لا تخلو - بصفة يومية - من مدح الذات وإطراء إنجازاتنا ومزايانا. وعلى المستوى الفردي، فإننا نمارس نفس الشيء بصفة شبه دائمة. وإذا قارنا وسائل إعلامنا الحالية بصحفنا ومجلاتنا منذ نصف قرن لاكتشفنا أن هذه الصفة لم تكن متفشية في الماضي كما هي متفشية اليوم. كذلك إذا قارنا هذه الصفة الشائعة عندنا بالأوضاع المماثلة عالمياً، ولا سيما في الدول المتقدمة؛ وجدنا أنفسنا - أيضاً - منفردين بهذا "الكم الهائل" من مدح الذات بصفة دائمة.

وقد قمت شخصياً بمراجعة مئات الصحف والمجلات المصرية التي صدرت طيلة الأربعينيات؛ فأتضح لى بجلاء تام أننا لم نكن نعرف تلك الصفة منذ قرابة خمسين سنة ولكنها بدأت - على استحياء - منذ نحو ربع القرن ثم استفحلت واستشرت خلال السنوات العشرين الأخيرة، مع ملاحظة أن معدل ازديادها فى سننى العقد الأخير كان الأكبر والأشدّ ظهوراً بشكلٍ تصعب عدم رؤيته.

واليوم، فلا تكاد جريدة أو مجلة تخلو من موضوع أو مواضيع تتضمن إطرأء الذات والإشادة بتميزنا وتفوقنا وإنجازاتنا. وكثيراً ما تكون عباراتُ إطرأء الذات منسوبة لمصدر خارجى، وهو ما يؤكد اعتقادنا بأن المصدرَ الخارجى يُضفى "مزيداً من القيمة" على عبارات الإطرأء المذكورة.

ورغم أن الكثير مما يُنشر فى هذا المجال يبدو بوضوح أنه يثير من التعجب أضعاف ما يحدثه من مصداقية، إلا أن "الظاهرة" تبقى ماثلة أمامنا وهى أننا نفعل (فى هذا المجال) ما لا يفعله (الآخرون)... وأننا بحاجة ماسة لهذا الإطرأء للذات، لأنه يُعالج عندنا (شيئاً ما).

فما معنى أن صحفنا لا تكاد تخلو - كل يوم - من صيغة تماثل أو تقترب من واحدة من هذه الصيغ:

- المجتمع الدولى يشيدُ بتجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر.
- البنك الدولى يبرز إنجازات التجربة المصرية فى التنمية الاقتصادية.

- جامعة (.....) تقول: الاقتصاد المصرى قوى ويقف على أرضية قوية.

- مركز (.....) للدراسات الاقتصادية يقول: الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتعرض لهزة مثل هزة النمر الأسبوية.

- اليونسكو يقرر تكرار تجربة مصر فى على مستوى العالم.

ما معنى ذلك؟، ولماذا لا نقرأ مثل هذه "الصيغ" فى أية صحيفة

من صحف فرنسا وألمانيا وإنجلترا واليابان والولايات المتحدة؟

وما معنى التكرار شبه اليومي؟

المعنى الحقيقي بالغ السلبية، وهو أننا (رغم معرفتنا بأننا لا نزال في معظم المجالات على أول الطريق) نحتاج لخلق عالم خاص من اختراعنا "نرتاح فيه" وهذا النمط من السلوك هو (العكس) (والنقيض) و(الضد) لسلوك آخر إيجابي وبناء، وينبئ بأننا سنخرج حتماً من أتون مشاكلنا العديدة العويصة. النمط الإيجابي والبناء من السلوك يحتّم علينا أن نعترف لأنفسنا و(بوضوح تام) بأن واقعنا عامراً بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأننا (للأسف الشديد) دولة من دولي العالم الثالث (وما كان ينبغي لنا أن نكون) وأن أوضاعنا ترجع كلها للطريقة التي أديرت بها حياتنا العامة خلال أكثر من قرن من الزمان (منذ وفاة محمد علي في سنة ١٨٤٩ وحتى الآن).

إن التخلي عن تلك الصيغ والتي نعلم جميعاً أنها خاوية من الجوهر والمعنى والتزود بشجاعة الاعتراف بالواقع، هو نقطة البداية الفعلية لتقدم حقيقي على كافة المستويات.

ومن المؤكد أن إنجاز هذه المهمة (مهمة إيقاف طوفان مدح الذات وشحن الهمم لتكون قادرة على فعل النقيض) لا يمكن أن يتم (على المستوى البعيد) إلا عن طريق غرز قيم إيجابية مختلفة عن طريق برامج التعليم، أما على المدى القصير فإن إنجاز هذه المهمة يبقى "مستحيلاً" ما لم تبدأ هذه العملية من رأس الهرم لا من سفحه. كذلك فإن للاتجاه الذي أدعو إليه تداعيات لا يمكن تجنبها: فعندما نعترف بسوء الأحوال.... فإننا نكون على حافة السؤال الخطير: ولماذا وصلنا لذلك؟، ولا جواب إلا لأن بعض القيادات التي تولت أمورنا العامة في منتصف القرن الماضي لم تحسن الأداء. وأن علينا في نفس الوقت أن ندرك أن "حسن الأداء" لا يحدث الآن في عالمنا عن طريق تبني أيديولوجيات معينة، ولكنه

يحدث كنتيجة توفر "كادر تنفيذي" على رأس المجتمع يقتضى أثر التجارب الناجحة منشغلاً بهذه المهمة "البرجماتية" عن أية إضاعة للوقت فى جدل أيديولوجى عقيم لا يزيدنا إلا إمعاناً فى التأخر. وأعتقد أن "المغالاة فى مدح الذات" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة أخرى من "القيم السلبية" التى شاعت فى حياتنا لأسباب عديدة (قد يكون يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ من أقواها تأثيراً).

وأهم هذه القيم هى:

انفصال (الأقوال) عن (الأفعال) وتحولنا (بدرجة ما) إلى "واقع خطابي" أكثر من أن نكون "واقعاً عملياً". وهى ظاهرة تعم المنطقة التى نتمى إليها بشكل بالغ الظهور والقوة. وترجع هذه الظاهرة لتواريخ بعيدة وعوامل ثقافية ضاربة فى عمق هذه التواريخ. فنحن -بلا شك- من أكثر شعوب العالم تغنياً (بالألفاظ) بتاريخنا وأمجادنا الماضية وميزاتنا عن الآخرين. وإذا قارنا مجتمعاتنا (من هذه الزاوية) بمجتمع كالمجتمع اليابانى، وجدنا اليابانيين على أعلى درجات الفخر بوطنهم دون أن يتخذ هذا الفخر شكل "كبريات الألفاظ" و "القصائد" و "الأغاني" و "الشعارات". ارتكاز الأحكام العامة عند كثيرين على منطق (الحب) أو (الكراهية) وهو ما يقود إلى شيوع الشخصية (Subjectivity) عوضاً عن "الموضوعية" (Objectivity) ثم يؤدي -أخيراً- إلى انطلاق الأحكام والآراء والمعتقدات من زوايا شخصية بحتة. ولا شك أن هاتين النقطتين الأخيرتين بحاجة مأساة لمزيد من الإيضاح وهو ما ستعنى به الجزئية التالية من هذا الفصل.

ثقافة الكلام الكبير

مقتلنا يكمن فى لساننا-

فكم دفعنا غالياً ضريبة الكلام.

"نزار قباني..."

إذا خسرنا الحرب - لا غرابة.

لأننا ندخلها بكل ما يملكه الشرق من مواهب الخطابة.

بالعنتریات التى ما قتلت ذبابة.

لأننا ندخلها بمنطق الطلبة والرياسة.

"نزار قباني..."

فى الستينيات كنا نتحدث عن قوتنا واصفين إياها بأكبر قوة فى الشرق الأوسط... ثم جاء صباح الخامس من يونيه ١٩٦٧ ليفتح عيوننا على حقيقة أن ذلك لم يكن إلا مجرد "كلام كبير". وخلال نفس السنوات كنا نتكلم عن عدونا التاريخي بصفته "عصابات يهودية"، ثم جاءت الأحداث لتثبت أن هذا العدو كان شيئاً أخطر بكثير من "مجرد عصابات"، كان كلامنا مرة أخرى مجرد "كلام كبير". وعندما وصفنا رئيس وزراء بريطانيا بأنه (خرع) وهو لفظ عامى مصرى يعنى أنه ليس رجلاً بالمعنى الكامل. وعندما اقترحنا على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشرب من البحرين (الأحمر والأبيض)، وعندما تحدثنا عن الصاروخ القاهر وشقيقه الظافر... لم يكن ذلك فى الحقيقة إلا مجرد "كلام كبير". وعندما نستمع الآن للأغاني الوطنية التى أنتجت فى الستينيات (ورغم إعترافتنا بجودة العمل

الفنى وروعة الحلم الوطنى والقومى) فإننا نجد عشرات الأمثلة على كلام لم يكن إلا مجرد "كلام كبير". وعندما نترك الستينيات ونمر على السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات نجد أن "داء الكلام الكبير" ظل ملازماً لنا بشكل لا يخفى على أحد؛ بل أنه وصل الآن إلى معظم مناطق حياتنا العامة، وأصبح الذين يتكلمون بلغة غير لغته "ثلة من أشباه الغرباء" الذين يعزفون لحناً غريباً يصدُّ الأذان.

فنحن عندما نتحدث عن تاريخنا، لا نستعمل لغة العلم والموضوعية وإنما نفرق فى زخم من الكلام الكبير. وعندما نتحدث عن واقعنا المعاصر، نحشر مرة أخرى "قوافل الكلام الكبير". وحتى عندما نفوز فى مباراة لكرة القدم، ينهمر "الكلام الكبير"؛ فرغم معرفتنا بأن مستوانا فى هذه اللعبة الرياضية يقع ما بين "المتوسط" و"المتواضع" (على المستوى العالمى) فإننا لا نتردد ولا نتأخر عن استعمال أوصاف مثل (الفراغة يهزمون...).. ونكون هنا متسقين مع "تيار الكلام الكبير" الذى عم واستفحل فى تفكيرنا خلال نصف القرن الأخير.

وإذا تأملنا الصفحات الأولى بصحفنا ومجلاتنا وجدنا "جيوشاً عارمة من الكلام الكبير"... فكل لقاء هو "لقاء قمة، وكل قرار هو قرار تاريخى"..

ومن الواجب أن نقول إننا لا نفتعل ذلك افتعالاً، لأنه أصبح جزءاً من نسيج تفكيرنا، بمعنى أننا نكتب ونتكلم بهذه الكيفية (كيفية الكلام الكبير) لا من (باب التملق) وليس من باب (النفاق) ولا من باب (الكذب المقصود) وإنما نكتب ونتكلم هكذا من باب الاتساق مع "عيب كبير" استقر فى ثقافتنا وعقولنا وأصبح من الطبيعى والمنطقى أن يجد طريقه لخارج رؤوسنا عن طريق ألسنتنا.

ورغم أن البعض (وربما القلة) يلاحظون هذا العيب الخطير من عيوب التفكير، إلا أن معظمهم عندما يتصدرون للحديث يقعون فى المحذور وينساقون مع تيار "الكلام الكبير"، وهو ما يثبت أن هذه

السمة قد أضحت متفشية إلى أبعد الحدود وأن "الهواء الثقافى" لنا أصبح متشبعاً بهذه الخصلة إلى أبعد حدود التشبع.

ولعل ضرب الأمثلة يكون أيضاً مفيداً هنا: بعد حادثة الأقصر المفجعة فى خريف عام (١٩٩٧) أذاع التليفزيون المصرى تغطية لماراثون الجرى (العدو) حول أهرام الجيزة، وقامت الكاميرا بمقابلة نحو عشرة أشخاص مختلفين.. كرروا نفس الكلام وينفس الصيغ وقال كل منهم (وكأنه يكرر حديثاً محفوظاً): "أن مصر هى بلد الأمن والأمان.. وأن العالم كله يعرف ذلك، وأن الإرهاب لا يقع على أرض مصر فقط وإنما فى كل مكان بالعالم، وأن الدنيا كلها تتطلع لزيارة آثارنا التى لا مثيل لها فى العالم".

وكان مصدر دهشتى تصورى أن تطابق الكلام بهذه الكيفية يكاد يكون مستحيلاً بين عشرة أشخاص مختلفين، ولكنها سطوة "الجو الثقافى العام" المشبع إلى أقصى حد بخصلة "الكلام الكبير".

وقد كانت السنوات العشرين التى قضيتها فى واحدة من أكبر المؤسسات الصناعية العالمية فرصة هائلة لكى أكتشف أننا فى هذا المضمار أصبحنا (وأكرر: أصبحنا) مختلفين عن معظم شعوب العالم بشرقه وغربه.

فأبناء الحضارة الغربية (بما فى ذلك أمريكا الشمالية) تواصل نموهم الثقافى فى اتجاه مختلف يقوم على اعتبار "الكلام الكبير" انعكاساً مؤكداً لعدم المعرفة. فالمعرفة الإنسانية معقدة ومركبة ولا تسمح بالفرق فى "الكلام الكبير"، بل تأخذنا إلى لغة متوسطة تحاول -قدر الطاقة- أن تعكس حقائق العلم والثقافة.

أما أبناء الحضارة أو الحضارات الآسيوية (مثل اليابان وغيرها) فإن التحفظ كان ولا يزال من سمات هذه الحضارة بشكل واضح، وهو ما يمنع أيضاً استفحال ظاهرة الكلام الكبير.

أما شعوب العالم العربى، فإنها تشترك معنا -بدرجة أو بأخرى- لكون الثقافة العربية قد اتسمت فى مراحل عديدة بسمة "الكلام الكبير". فالشعر العربى عامر بقصائد المدح والهجاء التى تطفح بالكلام الكبير الذى لا يعكس بالضرورة حقائق الواقع

والأشياء. بل أن ثقافتنا اعترفت بأن معظم هذا "الكلام الكبير" مجرد "كلام" ولا أساس له من الواقع، عندما نحتنا المقولة المشهورة (أعذب الشعر: أكذبه).

وكان النص القرآني (كالمادة) رائعاً في وصفه الشعراء (في هذه البيئة) عندما وصفهم بأنهم في كل واد يهيمنون (وأنهم يقولون ما لا يفعلون).

وكاتب هذه السطور يرى أن من أوجب واجبات من يهمله تصويب مسار العقل المصري أن يقوم بإيقاظ هذا العقل وينهره بشدة أمام ظاهرة اتسامه بعلّة الكلام الكبير، وحقيقة أنها ظاهرة منبئة الصلة بالواقع وحقائق الأشياء. وأن يُظهر الآثار الهدامة لهذه الظاهرة التي جعلت البعض يصنفنا (بخبث وأغراض) بأننا حضارة كلامية أو حضارة حنجرية أو (مع التطور العلمي) حضارة ميكروفونية.

ومن المهم للغاية أن نفتح عيون أبناء وبنات هذا الوطن (من خلال برامج التعليم) على حقيقة هذا العيب وما يجره علينا من عواقب وخيمة؛ إذ يجعلنا من جهة مثار تعجب العالم، ويجعلنا من جهة أخرى "سجناء عالم خرافي من صنعنا ولا أساس له في الواقع" .. كما أنه يجعلنا "سجناء الماضي" حيث نصف ماضينا بزخم من الكلام الكبير ثم نهاجر إليه. ولا شك أن "علّة الكلام الكبير" تتصل بعلة فكرية أخرى مثل: عدم الموضوعية .. والهجرة للماضي، والمغالاة في مدح الذات، وضيق الصدر بالنقد. بل أنني لا أبالغ إذ أقول أن "علّة الكلام الكبير" تقيم جسوراً للتواصل بين هذه العلة الأخرى.

كذلك، فإنه من الضروري أن تناقش الصلة بين هذه العلة الفكرية (علّة الكلام الكبير) وضيق الهامش الديموقراطي. ففي ظل مناخ ثقافي عام يتسم بداء الكلام الكبير يكون من الصعب تطوير الهامش الديموقراطي كما يكون من السهل نجاح فرق سياسية تملك من "الخطاب الفوغائي" (الديماجوجي) أضعاف ما تملك من "الخطاب الموضوعي". فالذي يقول لنا أن مشروعه

الفكرى هو "الحل" إنما يقدم لنا وجبة أخرى ساخنة من وجبات "الكلام الكبير"، فمعضلات الواقع الاقتصادية والاجتماعية أكثر تعقيدا من أن يكون علاجها بشعار عام يستمد جذوره من تربة الكلام الكبير كهذا الشعار.

وما أكثر ما رددت لنفسى وأنا أسمع جولات الحوار العام تتلاطم أمواجهها بفعل "الكلام الكبير" ما أكثر ما رددت لنفسى أبياتاً من شعر نزار قباني يقول فيها (بعبرية):

لقد لبسنا قشرة الحضارة

.. والروح جاهلية.

خلال سنوات عملى الإدارى فى واحدة من أكبر المؤسسات الإقتصادية متعددة الجنسيات. وكان لهذه المؤسسة العملاقة فى مصر إستثمارات وعمليات بمليارات الدولارات وهو ما كان يحتم وجود تعاملات واسعة مع "الواقع المحلى". وكنت خلال ذلك أرى تطبيقات يومية ساطعة وواضحة لإختلاف الحضارات والثقافات. وكان أحد أبرز هذه الاختلافات هو ما درجت على تسميته بشخصانية التفكير المحلى. وأعنى بذلك أن تفكير أعداد كبيرة منا تنطلق من "زوايا شخصية" وتستمر فى ذلك فى عملية الأحكام التى تطلقها والآراء التى تعتقدها ووجهات النظر فى الأشياء والأشخاص التى تطرحها.

وربما يكون من المجدي ضرب مثال واضح، لحالات عديدة متكررة، فهذا المثال يشخص الظاهرة التى أود أن أجسدها أمام عين القارئ:

خلال تلك السنوات الطويلة أجريت آلاف المقابلات مما يُعرف فى مجال الأعمال بالـ Interviews أى المقابلات التى يكون الغرض منها الحكم على شخص بهدف الوقوف على إمكاناته وقدراته ومواهبه (إن وجدت) وفى ألف (مرة أخرى: ألف) مقابلة مع مصريين حاصلين على درجات علمية عالية فى

مجالات مُتعددة بعضها يقع تحت مُسمى العلوم التطبيقية والبعض يقع تحت مُسمى العلوم الاجتماعية والآخر يقع تحت مُسمى الدراسات الإنسانية.

وإلى جانب الهدف الأساسى من تلك المقابلات وهو الحكم على "قدرات" الشخص الذى تجرى معه المقابلة كنت معنياً بجوانب أخرى يمكن أن توصف بأنها "ملاحظات حضارية وثقافية" وكنت أدون هذه الملاحظات بإستفاضة لأهمية معظمها. ومن بين هذه الملاحظات أننى فى ألف (١٠٠٠) مقابلة من هذا النوع كنت أ طرح أسماء لشخصيات عامة لأسمع وأسجل وأقيّم تعليقات من تجرى معه المقابلة عنها. وقد انتهيت للملاحظة يصعب دحضها، فقد انقسمت تلك التعليقات إلى نوعين أو طائفتين:

- الطائفة الأولى: يمكن أن تسمى بالتعليقات الشخصية وهى انطباعات كان الأشخاص يعبرون عنها بكلمات مثل (طيب) .. (متواضع) .. (لطيف) .. (على خلق رفيع) .. (متدين) .. (معروف بالسلوك المستقيم) (مجامل) (آودود) إلى آخر هذه النوعية من الانطباعات. وأحياناً كانت التعليقات تأتى أيضاً "شخصية" وإن كانت التعبيرات (والمعانى) على نقيض تلك الكلمات، كأن يقال (شرير) .. (مفرور) (غير لطيف) إلى آخر نفس السلسلة من المعانى وإن كانت فى الإتجاه المعاكس.

- أما الطائفة الثانية: فيمكن أن تسمى "آراء موضوعية" حيث كان الشخص الذى تجرى معه المقابلة يعبر عن آرائه بكلمات مثل (كفاء) (مثقّف) .. (يتقن عمله بشكل ملحوظ) .. (منتج بشكل كبير) .. (له قدرة بارزة على القيادة) (صاحب قدرة كبيرة على التحليل) .. إلى آخر هذه النوعية من الانطباعات. وأحياناً أيضاً كانت هذه الطائفة الثانية من الآراء تأتى فى صورة ما يخالف أو يمثل عكس هذه الآراء كأن يقال (غير كفاء) (محدود الدراية) (لا يتقن ما يعمل) (متواضع الإنتاجية) (لا يملك القدرة على قيادة الآخرين) إلى آخر هذه السلسلة الثانية من المعانى. وكانت "الملاحظة الصدمة" أن عددَ الذين كانت تعليقاتهم تدرج

ضمن الطائفة الأولى كانوا أكثر من ٩٠٪ من عدد من أجريت معهم هذه المقابلات والذين سجلت نتائج المقابلات معهم (١٠٠٠ مقابلة). ونظراً لأن الأسماء التي كانت تطرح للحوار بشأنها أسماء لشخصيات عامة لا تربطهم صلات خاصة بمن كانت المقابلات تجري معهم، فإن المعنى الواضح والكبير كان أننا لا نفرق بين دائرة الأهل والأقارب والأصدقاء أى الدائرة الصغيرة الشخصية، ودائرة الحياة العامة. وأننا نستعمل أدوات الحكم على العلاقات الخاصة فى دائرة الحياة العامة. وكان ما يزيد الطينة بلة، أن كون الأشخاص الذين كانت تجري معهم المقابلات لا يعرفون -بصفة شخصية- أصحاب الأسماء التي كانت تطرح من الشخصيات العامة، كان يعنى أن حتى هذه المجموعة من (الانطباعات الشخصية) ليست وليدة (تجربة ذاتية) وإنما هى ما يتكرر قوله وسماعه فى المجتمع. وهى ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام، وإن كانت لا تعنينا هنا كما تعنينا الملاحظة الأساسية وهى اختلاط الخاص بالعام وقيام الأحكام على اعتبارات شخصية وغير عامة وغير موضوعية.

وأغلب الظن أن هذا العيب الكبير الشائع فى تفكير العديدين منا إنما يرجع لخصلة أخرى متفشية فى واقعنا قوامها أن نقطة البداية فى حكم إنسان على آخر هى نقطة ذاتية أو شخصية بمعنى أن البداية تتمثل فى حب (بسبب عوامل شخصية صرف) أو كره (أيضاً بسبب عوامل شخصية بحتة).

ونظراً لأننى كنت خلال تلك السنوات وإبان إجراء هذه التجارب معنياً بالوقوف على أكثر ما يمكننى معرفته من جوانبها، فقد أجريت نفس التجربة على ٢٠٠ أجنبى (من جنسيات أوروبية غربية) من طوائف مهائلة (وأعنى من حيث التعليم العالى) وكانت النتيجة معاكسة تماماً؛ فأكثر من ٩٠٪ ممن أجريت معهم المقابلات لم يستعملوا إلا تعبيرات موضوعية تتعلق بالعمل والكفاءة والقدرات والمواهب، وأن أقل من ١٠٪ استعملوا تعبيرات شخصية.

ولا شك أننا لو اتفقنا على وجود واستفحال انتشار هذا العيب

بين أعداد كبيرة منا (متعلمين وغير متعلمين) فإن المنطق يُحتمُّ أن نرى الأثرَ ألهدامَ لهذا العيب على مسائل عديدة، لعل من أهمها ما يلي:

- الاختيارات للوظائف.
 - الترقية.
 - المكافآت.
 - الترشيحات للمناصب القيادية والعليا في كل الدوائر.
 - الانتخابات بشتى أنواعها ومجالاتها.
 - الأحكام على الشخصيات العامة ومتولى الوظائف العليا والقيادية ورموز المجتمع.
 - الكتابات الصحفية التى تتناول الشخصيات العامة.
 - الكتابات النقدية فى سائر مجالات الإبداع.
 - أعمال الأجهزة الثقافية والإعلامية والفنية.
- ولعل تصاعد هذه الظاهرة واستفحال استشرائها ووصول جذورها وفروعها لنقاط بعيدة... لعل ذلك يكون هو التفسير المنطقى لبعض الظواهر التى يجمع معظمنا على ذيوها وشيوعها فى واقعنا اليوم مثل:
- المناخ بالغ التوتر الذى تجرى فيه معظم الانتخابات فى معظم المجالات، وما يعقب ذلك من تراشق بالتهم.
 - حملات الهجوم الشخصية الفاضحة على العديد من الشخصيات العامة.
 - ندرة الاتفاق على عدد كبير من رموز المجتمع. فالاختلاف حول معظم هذه الرموز على أشده ويقع بعضه تحت مسمى "الافتتان الشامل" بينما يقع البعض الآخر تحت مسمى "الاستهجان الكامل".
 - شيوع الاعتقاد بأن العلاقات بين الناس أصبحت مهترئة ولا تقارن بما كانت عليه فى الماضى، وذلك أمرٌ طبعى، لأن الأحكام أصبحت تنطلق من (زاوية الحب) أو (زاوية الكره) وليس من زاوية (الرضا الموضوعى) أو (الرفض الموضوعى).

ومن المؤكد أن من حق البعض أن يطالع كل هذا التشخيص للداء ثم يتساءل: وما العمل؟

والجواب، أن معالجة هذا العيب الكبير من عيوب التفكير الشائنة في واقعنا اليوم لا يمكن أن تتم بدون وسيلتين؛ إحداهما ذات "بعض الأثر" ولكنه "أثر على المدى القصير والمتوسط" والثانية ذات أثر شبه مطلق، ولكنه من قبيل الاستثمار طويل الأجل أى الذى لا تأتى ثماره إلا بعد سنوات عديدة.

أما وسيلة الأمد القصير فهي ذات ثلاثة أبعاد:

- القدوة العليا فى المجتمع.

- الأنشطة الثقافية.

- وسائل الإعلام.

فهذه الجهات الثلاثة قادرة على إحداث "بعض التغيير" على المدى القصير والمتوسط إذا وضحت الرؤية وشجعت الهمم ووظفت القدرات والإمكانات الكبيرة المتاحة لتسليط الضوء على هذا العيب الكبير من عيوب التفكير الشائنة لدينا اليوم.

أما "العلاج الكامل الشامل" والذى هو "طويل المدى" بمعنى أن آثاره لا تظهر إلا بعد سنوات غير قليلة (وإن كانت أيضاً تبقى موجودة لسنوات عديدة) فهو "التعليم"، فمن المؤكد أن برامج دراسية تتطلق من رؤية واضحة للعيب وإسهاب فى تعريضه أمام العيون وشرح كارثة آثاره على العديد من جوانب حياتنا لقادرة على استئصال شأفة هذا العيب وتفريخ أجيال أكثر موضوعية وأقل "شخصانية" ..

ورغم أن ما سجلته عن الألف مقابلة من ملاحظات حافل بمئات من القصص والعبر، فإننى أود أن أختتم هذا الفصل بقصة واحدة منها ذات دلالة واضحة وضوح الشمس. ففى مقابلة من هذه المقابلات العديدة تطرق الحديث لاسم أحد الوزراء (وكان بكل الموضوعية من المشهود لهم بالكفاءة والقدرة العالية على التخطيط والتففيذ) فكان تعليق الشخص الذى كانت تجرى معه المقابلة (أن هذا الوزير من أعظم الوزراء قاطبة فى

بلدنا) ودون ما حاجة لسؤال...أو استفسار استرسل المتحدث يقول
(تصور أننى ذهبت لمقابلته، ورغم فارق المكانة فقد أصر على
توصيلى للمصعد وانتظر حتى ذهبت)!

وهكذا لم تكن مبررات الحكم مستمدة من كفاءة إدارية أو
عسكرية فى التخطيط والتنفيذ أو نتائج مبهرة لسنوات من العمل
الشاق... وإنما كان المبرر بسيطاً للغاية؛ مجرد لمسة شخصية فى
التعامل لا علاقة لها على الإطلاق بقدرات ومواهب وإمكانات
 وإنجازات من كان الحديث يدور حوله!



الآخرون: معنا، سام مضدنا؟

تجتمع عناصرُ وأبعادُ عدد من عيوب التفكير التي انتشرت في واقعنا فيما يشبه المعادلة الكيميائية لتخرج لنا عيباً (أو عيوباً) إضافية جديدة. فمن اختلاط "تقلص السماحة" و"تآكل هامش الموضوعية" ينشئ عيبٌ آخر جديد هو عجز الكثيرين منا عن رؤية (من ليس معنا) إلا بصفته (ضدنا) أو (علينا). وقد ضاعف من عمق جذور هذا العيب، أن تاريخنا المملوكى الذى ترك أعماق الآثار فى تكوين شخصيتنا قد عرف هذا الأسلوب فى التفكير والحكم على الآخرين على أوسع نطاق. فطيلة القرون التى قبض فيها المماليكُ على زمام الأمور فى حياتنا، كان المجتمعُ يرى بوضوح وكل يوم تطبيقاً عملياً على (أن من ليس معنا فهو ضدنا أو علينا) مع توابع هذه المقولة وآثارها المترجمة فى مواقف، كثيراً ما اتسمت بالعنف والقسوة والدم. وكما يقول أستاذ جامعى مرموق، فإن علم الاجتماع التاريخي يؤكد أن آثار العهد المملوكى على التفكير المصرى لا تزال قوية وحية رغم انتهاء دولة المماليك فى مصر بمذبحة القلعة منذ أكثر من مائة وثمانين سنة، (وبالتحديد فى سنة ١٨١١).

وجوهر هذه المسألة، أننا ننشأ فى مناخ ثقافى عام يتسم - إلى حد بعيد - بالشخصانية أو الذاتية فى مواجهة الموضوعية، كما يتسم بضيق الصدر بالنقد وعدم الاحترام العميق لكون

الآخرين مختلفين وهو ما يحتم أن يرى الكثيرون منا "الآخرين" من منظور السؤال النمطي: أهو معي؟ أم ضدي؟ ويزيد من تأصيل حقيقة هذا البعد من أبعاد تفكير الكثيرين منا أن أعداداً كبيرة من "قرويون" جاءوا حديثاً إلى المدن وهم يحملون في تكوينهم قانون تأسيس الانتماء على أرضية الاشتراك في الخلفية المكانية والعائلية. وهذه الصغيرة من الأبعاد (ذاتيون لا موضوعيون....) تقلص السّماحة تجاه الآخر المختلف.... الضيق بالنقد) هي ما تجعل العمل الجماعي أبعد ما يكون عن التوفر. فروح الفريق تتسّف نفساً عندما تضربها هذه الأبعاد في ذات الوقت. وهذا الجانب هو أحد أهم أسباب تأخرنا عن عدد من الشعوب الآسيوية في اللحاق بركب التقدم الاقتصادي الحديث، فبينما كانت الحضارة الآسيوية (لا سيما في اليابان والمجتمعات التي انتشرت فيها الأقليات الصينية) عاملاً من أقوى عوامل دفع العمل الاقتصادي والصناعي إلى درجات مرتفعة للغاية، لوجود هذا الاستعداد القوي للعمل الجماعي، كنّا نحن بعيدين إلى حد بعيد جداً عن توفر روح الفريق في العمل التي يصعب بدونها تصوّر أي إنجاز كبير في العمل والإنتاج.

وخلال سنوات عديدة أمضيتها في مؤسسة اقتصادية عالمية كبرى كنت أرى - كل يوم تقريباً - كيف ينفرط عقد أي مجموعة عمل منا بفعل غياب روح الفريق والعمل الجماعي وغلبة تأسيس العلاقات على أرض (معنا أم ضدنا؟). وفي نفس الوقت كانت مجموعات العمل التي ينتمى أفرادها لخلفيات أوروبية أو آسيوية تتخبط في العمل الجماعي دون أية تشققات في وحدة الفريق بسبب العوامل الثقافية التي تُلغى أسباب الفُرقة وتغلب أسباب الوحدة. ومن الضروري أن أبرز أنه في ظل ظروف عامة معينة، وعندما تكون قيادة وحدات العمل في يد من هو مشرب للغاية بنفس الروح ("معنا" أم "علينا؟") فإن قيم تفسخ روح الفريق تتعاظم وتضرب المناخ العام بسهامها من كل جانب، تاركة إيانا أمام ما يشبه حالة استحالة لأن نعمل كفريق واحد متجانس ومتوائم.



نحن... وأراؤنا

تناولتُ في فصل سابق النظرة الشائعة للآخر إما بوصفه "معنا" أو "علينا". ولا شكٌ عندي أن ذلك ليس سوى عيب ثقافي ذائع وليس سمة مؤيدة من سمات ثقافتنا، فكاتبُ هذه السطور لا يؤمن بوجود سمات ثقافية أبدية، وإنما هي مكتسبات أو نتائج أو ثمار طبيعية لعناصر عدة. ومن العيوب الثقافية التي تشبه هذا العيب وإن كان عيباً ذا وجود مستقل اعتباراً للعديد من آراءهم جزءٌ منهم ومن كيانهم، وبالتالي فإنها جزءٌ من كرامتهم وكبريائهم. وما أعنيه هنا أن أعداداً كبيرة للغاية منا ترى أن الإنسان وأراؤه يكونان "كلًا واحداً"، بمعنى أن شخصية الإنسان تشمل آراءه ووجهات نظره.

وقد أظهرت لي تجربة التعامل الطويل مع أبناء الحضارة الغربية وكذلك مع أبناء الحضارتين الشرقيتين الكبيرتين اليابانية والصينية أن الإنسان في مجتمعات هذه الحضارات لا يعتبر أن آراءه جزءٌ منه وبالتالي من كرامته وكبريائه بل كنت أرى -طيلة ما يقرب من عشرين سنة من التعامل الكثيف واللصيق مع أبناء هذه المجتمعات أن إنسانَ هذه الثقافات يفصلُ بوضوح تام ما بين "ذاته" و"آرائه"، بل وكنت في مئات الحوارات أرى أن إنسانَ هذه الثقافات يبدو أثناء الحوار وكأنه يضع آراءه على مائدة الحوار مع

آراء أخرى يضعها على نفس المائدة غيره، ثم تتعامل وتتفاعل الآراء مع بعضها بمعزل عن اتصالها بكيئونة أصحابها... فى عملية يستقل فيها الإنسان عن الآراء المطروحة. وبعد تفاعل الحوار، فإن كل إنسان يأخذ من فوق المائدة "منتجاً" جديداً غير الذى وضعه بيده عليها - أنه نتاج تلاقح الأفكار والآراء ووجهات النظر بشكل حر وخال من العصبية والانفعال الناتج عن التصاق الآراء بأصحابها وكرامتهم وكبرياتهم.

أما عندنا، فالأمر مختلف كل الاختلاف إذ أن الآراء تكاد تكون لأصحابها مثل الأعضاء والملاحق فهم من جهة يعتزون بها اعتزازاً يخرج بالعلاقة عن إطار الموضوعية ويدلف بها إلى دائرة الذاتية والشخصانية، وهم من جهة أخرى يخلطون ما بين كرامتهم وكبرياتهم وأى مساس بتلك الآراء أو محاولة لإحضاها أو تفنيدها أو حتى تعديلها. وفى ظل عيوب ثقافية أخرى، مثل تقلص السماحة، وتاكل هامش الموضوعية، والنظرة للآخر من منطلق السؤال الكبير: أهو معنا؟ أم علينا؟ مع حقائق اجتماعية أخرى يصعب إنكارها مثل حداثة مفهوم المواطنة وغلبة الانتماء للعائلة والقرية وتفشى السطحية التعليمية والثقافية ونحافة التربية الديموقراطية فى المجتمع من قاعدته لقمته مروراً بالأسرة والمدرسة والوظيفة والمناخ الثقافى العام... فى ظل كل ذلك معاً، فإن أسباب دمج "الذات" مع "الآراء" تتعاظم وتجعلنا أمام واحد من أهم عوائق التقدم: فالتقدم يتطلب هواءً طلقاً ينمو فيه الحوار ويتطور وتتفاعل فيه الآراء ووجهات النظر فى معادلة مستمرة تدفع بالمقول ودرجات ومكونات الوعي، بل والمجتمع بأسره لمقامات أعلى من مقامات التطور الفكرى والثقافى، وهو أساس التقدم الأول. وأكرر هنا أن تطور الشق الثقافى كان دائماً سابقاً لتطور الشق العلمى المادى فى كل الحضارات الكبرى، لأن خلق المناخ الفكرى والثقافى الرحب والخصب والثرى الذى يسمح بطرح الأفكار الجديدة وتلاقح وجهات النظر وتفاعل الرؤى هو الذى يخلق المناخ الأمثل للتقدم العلمى والتقنى.

وكاتبُ هذه السطور لا يمل من تكرار قوله أن هوميروس ويوربيدوس وأفلاطون وسقراط وأرسطوفان وأرسطوطاليس كانوا مؤسسي المناخ العام الذي ازدهرت فيه العلوم التطبيقية في الحضارة الإغريقية... وأن الأدباء والشعراء والمتكلمة (الفلاسفة) كانوا السابقين في الحضارة العربية وفي ظل المناخ العام الذي أوجدوه جاء العلماء من أمثال ابن الهيثم وابن سينا والرازي... ونفس الشيء هو ما حدث في عصر النهضة إذ جاء الفلاسفة والأدباء والشعراء والفنانون الكبار ليخلقوا المناخ العام لما يسمى الآن بالحضارة الغربية.

ويستحيل أن تحدث تلك الفورة الفكرية والخصوبة الثقافية في ظل مناخٍ عامٍ يكون الإنسان وآراؤه فيه شيئاً واحداً.



الإقامة في الماضي

أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا
فإن فخركم بهم عارٌ عليكم مبرمٌ
"العقاد.."

"ملاحظتنا" بالماضي موضوع يمكن أن يفرغ مفكراً لدراسته طيلة حياته دون أن يوفيه حقه من الدراسة المعمقة كما ينبغي أن تكون الدراسة. لذلك فمن المستحيل تقديم تغطية كاملة لهذا الموضوع في فصل مقتضب كهذا الفصل، بكتاب موجز كهذا الكتاب. ولكن من الممكن تركيز الاهتمام حول عدة محاور بشكل يصلح لأن يكون أساساً لمزيد من النظر والتفكير.

فمن جهة أولى، فإننا من أكثر شعوب العالم فخراً بماضيها... ومن جهة ثانية، فإن ملايين المفتخرين بهذا الماضي يكادون أن يكونوا جميعاً من غير العالمين بألف باء هذا الماضي ناهيك عن العلم الواسع والعميق بسائر جوانبه...

ومن جهة ثالثة، فإن هناك "خلطاً دائماً" بين هذا الماضي والحاضر...

أما كوننا من أكثر شعوب العالم فخراً بماضيها، فأمراً لا يحتاج

للإثبات، إذ أن مطالعة جريدة أو مجلة أو مشاهدة أى برنامج تليفزيونى تبيّن بهذا القدر الهائل من الفخر بالماضى، فتحن فى حالة تذكير مستمرة للعالم وللآخرين ولأنفسنا بأن ماضينا أعظم وأمجّد وأفخّم من أى ماضٍ لأية أمة أخرى.

ومن المؤكد، أن ماضينا "متميز" و "خاص" ولكن من المؤكد، أن هذا الماضى يضم صفحات بيضاء كما أنه يضم أيضاً صفحات سوداء. والوقوف على الصفحات البيضاء والسوداء فى ماضينا من الأمور التى تستغرق أعماراً كاملة لأشخاص وقفوا أنفسهم على دراسة ذلك. وبالتالي، فإن حديثنا الذى لا يتوقف عن ماضينا يعيبه -من الناحية الموضوعية- أنه يفترض أن صفحات هذا الماضى كانت كلها بيضاء ناصعة - وهذا غير صحيح. كذلك فإن ظاهرة التفتى المستمر بالماضى تحتاج للتفكير والدراسة. فمن غير الطبيعى ألا يكون هناك توازن بين "الفخر بالماضى" و "الانشغال بصنع حاضر ومستقبل مجيد". ولا شك أن هناك خللاً فى تفكيرنا فى هذه المسألة إذ أن الانشغال بصنع الحاضر والمستقبل يعتبر متوازناً إلى جانب الانشغال بالتفاخر بالماضى.

كذلك فإن افتراضنا (الضمنى) أننا الوحيدون الذين يملكون ماضياً مجيداً هو الآخر أمرٌ مخالفٌ للواقع والثابت. فكما أن من حقنا أن نفخر بتاريخنا المصرى القديم فإن أبناء اليونان وإيطاليا (أحفاد الإغريق، والرومان) هم أيضاً أصحاب حضارة وماضٍ مجيد لا يحق لمن يحترم الحقائق التاريخية أن يستهين بهما.

وفى اعتقادى أن "فقر مكونات الواقع" هو ما يدفعنا باستمرار للتغنى والتفاخر بالماضى، كأننا نشعر أنه بدون ذلك الماضى فإن المعادلة ستكون مختلفة وفى غير صالحنا، والمنطقى، أن نفتخر بجوانب عديدة من ماضينا افتخاراً متزاناً غير مشوب بالحماسة الزائدة والتعصب وعدم إعطاء الآخرين حقوقهم، على أن يكون هناك "فخر متوازن" بمعطيات الحاضر ومكونات المستقبل.

وإذا كان العرب هم الذين نحتوا المقولة الشهيرة والصائبة والتى تقول: (ليس الفتى من يقول كان أبى، وإنما الفتى من يقول هأنذا)

فإن الأمر هنا يكون بغير حاجة منى لمزيد من الشرح والتبيان. ومن جهة ثانية، فإن افتخار معظمنا بـماضينا يعطى الإحساس بأننا نعلم الكثير عن هذا الماضي. والحقيقة أن السواد الأعظم منا لا يعرف أى شيء (إلا الشعارات العامة) عن ماضينا وتاريخنا. بل إننى أزعـم أن الأغلبية العظمى من المتعلمين تعليماً عالياً بمجتمعنا لا يعرفون -مثلاً- أعلام الأسرة الثامنة عشرة فى تاريخنا الفرعونى القديم ولا يعرفون -مثلاً- الترتيب الزمنى لفرعنة عظماء أمثال سنوسرت وأحمس وتحتمس الثالث وسيتى الأول ورمسيس الثانى، رغم أن معرفة ذلك لا تعنى أى تضلع فى تاريخنا القديم. بل وأزعـم أن معظم المتعلمين تعليماً عالياً فى مصر لا يعرفون الترتيب الزمنى للعهد التالية: العصر الإخشيدى والأيوبي والطولونى والملوكى فى تاريخنا الوسيط. وأكرر، أن معرفة ذلك لا تسمح فى حد ذاتها بالاعتقاد بوجود أى تضلع فى معرفة الموضوع محل الحديث، ولكن عدم المعرفة بها يعنى الجهل التام بأبسط المعارف التاريخية وهو ما يجعل الافتخار الحماسى بهذا الماضى (ممن لا يعرفون أى شيء عنه) ظاهرة عقلية ونفسية تحتاج للدراسة والتحليل.

وتطبق هذه الحقيقة (حقيقة جهل السواد الأعظم منا بمفردات وعناصر ماضينا) على تيارات فكرية بأكملها. فما أكثر الذين يسمون أنفسهم بأنصار مصر الفرعونية وهم لا يعرفون ألف باء تاريخ هذه الحقبة. وما أكثر الذين يسمون أنفسهم بالإسلاميين وهم على غير علم بمعظم التاريخ والتراث الذى لا يكتفون بالفخر به، بل ويضيفون على عناصره من القداسة ما لا ينبغى أن يقدس لأن معظمه "عمل وفكر بشرى".

وأذكر هنا حواراً مع شاب متحمس للتيار الذى يُسمى نفسه بالإسلامى، وجدته يلحن (أى يخطئ فى تحريك الكلمات العربية) وهو يستشهد ببعض النصوص. أذكر أننى قلت له إن الفقهاء المسلمين الأوائل كانوا يعتبرون كل علم أصول الفقه عملاً بشرياً، ولا أدل على ذلك من أمرين:

الأول، تعريف الفقهاء لعلم أصول الفقه بأنه "علم استنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية"، وهو تعريف عبقرى ولكنه ثبت "بشرية" هذا العلم. والثانى، كلمة أول وأكبر الفقهاء أبى حنيفة النعمان الشائعة (علمنا هذا رأى، فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه). ثم ذكرت لذلك المتحمس لما يسمى بالتيار الإسلامى أن هؤلاء الفقهاء الأوائل قد وضعوا ستة شروط لأهلية الإفتاء، كان أولها العلم باللغة العربية علم العرب الأوائل. ثم قلت له، ونظراً لأنك (ومعظم زملائك فى الحماس لما يُسمى بالتيار الإسلامى) تلحنون (أى تخطئون فى اللغة العربية) فإنكم -وفق الشرط الأول من شروط الإفتاء- قد فقدتم أهلية إبداء الرأى فى المسائل التى تتعرضون لها.

كل ذلك كان ضمن حديثى عن غرابة أن يفخر أناسٌ بماض لا يعلمون عنه شيئاً يذكر. وهو ما يدل -مرة أخرى- على أننا أمّام "ظاهرة عقلية ونفسية" لا علاقة لها -فى الحقيقة- بالماضى الذى يتحمسون له.

وأخيراً، فإن الحياة المعاصرة فى مجتمعنا تجعلنا نشاهد -يوميّاً- عروضاً متكررة للخلط بين هذا الفخر المتحمس بالماضى وبين الفخر الآئى أى الفخر بما نحن عليه الآن. وهذه ظاهرة مفهومة، لأننا نستشعر فى أعماقنا تلك المفارقة المهولة بين "ماضٍ مجيد" نفخر به، وحاضر نبحت فى جوانبه عن أسباب للفخر فلا نكاد نجد إلا أقل القليل؛ فمعظم إنجازات عصرنا المادية والفكرية من أعمال الآخرين.

لأقل قليلاً من عشرين سنة أتاح لى العملُ فى مؤسسة اقتصادية من أكبر ثلاث مؤسسات صناعية فى العالم أن أكتشف -وبجلاء تام- قدرَ التباين بين ثقافة ما يسمى بالعالم الغربى وثقافتنا فيما يتعلق بجزئية مُحددة هى "رحابة الصدر للنقد". وخلال النصف الثانى لهذه الفترة -غير القصيرة- أتاح لى تبوأ الموقع القيادى الأول فى هذه المؤسسة رؤية أعمق لهذه الجزئية ولحقيقة أن "النقد" هو أهم أدوات الفكر التى صنعت المجتمعات الغربية المتقدمة، وأن النقدَ يوجّه للكبار بنفس قدر توجيهه لمن هم أقل منهم أهمية وموقعاً على خريطة الهرم الاجتماعى.

لقد أثبتت لى تجربة السنوات العشرين أن الهوة بين ثقافتنا وثقافتهم فى هذا المجال شاسعة. فالنقدُ للأشياء والظواهر والأفكار والأشخاص والمسلمات هو "معلم" من "معالم" الثقافة التى ساهمت فى بناء المجتمعات الغربية المتقدمة. والنقدُ أداة يتعلمها ويكتسبها الإنسان منذ فجر وعيه وإدراكه. فهو يتنفس هواءً يسمح بالنقد -من البداية- لكل ما حوله. فالصغير يتعلم أن كل ما يحيط به من "أشياء وأشخاص" قابلٌ للنقد، كما يتعلم أن يمارس هذا النقد فى ظل قبول عام له ودرجة عالية من

الهدوء وعدم التوتر والغضب اللذين يحدثهما النقدُ في أجواءٍ ثقافيةٍ أخرى.

وتأتى برامجُ التعليم لترسخ هذا الإهتمام بالنقد. كما أن المناخ العام (بغناصره السياسية والاجتماعية والثقافية) يعمل على ترسيخ نفس الإهتمام بالنقد كأداة بناء بالغة الأهمية وكأهم وسائل الارتقاء بكل النظم والمؤسسات والأفكار والممارسات.

أما ثقافتنا، فقد واصلت نظرتها العاطفية الممزوجة بالغضب تجاه النقد بوجه عام وتجاه نقد المسلمات (وما أكثرها في واقعنا) والشخصيات التي تشبوا مواقع القيادة. بل أننا - في حالات غير قليلة - ننظر لنقد هذه الجهات وكأنه عملٌ تخريبي وهدامٌ. بل ويصل الشعورُ تجاهه أحياناً لحدِّ اعتباره عملاً يقرب من أعمال الخيانة.

وضيق الصدر بالنقد من المسائل التي تتغلغل في عقول أبناء وبنات مجتمعنا منذ الصغر، ويترسخ كأحد ملامح ثقافتنا. ثم تأتي سلبيات أخرى شاعت في تفكيرنا المعاصر لتجعل المسألة بالغة الحدة: فعندما يجتمع ضيق الصدر بالنقد مع تقلص السماحة واتسام التفكير بالشخصانية (والبعد عن الموضوعية) مع النظرة الضيقة للآخرين (بصفتهم إما معنا أو ضدنا) والتعصب الشديد لأمجاد ماضينا، والميل الجارف لمدح الذات - عندما يجتمع ضيق الصدر بالنقد مع هذه المعالم الأخرى الواضحة التي شاعت في جونا الثقافي، فإن حدة ودرجة الضيق بالنقد تبلغ أبعد مدى، وتصبح النظرة للنقد مشوبة بالغضب والتوتر والشك في النوايا والإحساس بوجود خطر متريص بنا، ولن يكون من العسير علينا إدماج كل ذلك في الاعتقاد بوجود تآمر كامل ضدنا.

ولا أعتقد أنني بحاجة لضرب أمثلة على اتسام جونا الثقافي العام بالضيق الشديد من النقد، فخلال سنى العقود الأخيرة تكررت مئات الحالات النمطية التي جسدت هذه الظاهرة. بل وأكدت أن هذه الصفة (ضيق الصدر الشديد بالنقد) قد أصبحت

من معالم الكثيرين بما فيهم قيادات فكرية وثقافية، فأصبح الجدل والحوار حول مسائل فكرية تجسيدا جديداً لدرجة ضيقنا من النقد وتوترنا وغضبنا منه.

ولنأخذ أمثلة قليلة تكررت وقائع مماثلة لها بأشكال تكاد تكون مضاهية تماماً:

فالذين يدعون للاحتفال بمرور قرنين على العلاقات المصرية الفرنسية يتبادلون مع الذين يستهجنون هذا الاحتفال أنماطاً من التهم، وأساليب من التجريح، تجسد عجزنا عن الاختلاف والنقد بتعقل وروية.

والذين يعتقدون أن الحوار مع العدو التاريخي هو السبيل الوحيد للخروج من واقع مترع بالجراح، يواجهون بطوفان من الكلمات والألفاظ الحادة التي تجردهم من كل ميزة وصفة طيبة، بما في ذلك صفة المواطن المحب لوطنه الحريص على واقعه ومستقبله.

وعشرات... بل مئات الأمثلة التي تؤكد أننا إما أن نتفق تماماً، وإما أن نطلق إلى مرحلة التراسق بأشد الكلمات حدة وتجريحا. أما مرحلة النقد الهادئ والموضوعي والقائم على أسس عقلانية، فمرحلة ينذر أن نمر بها، لأن معظمنا لم ينشأ ولم يتدرب عليها، ولم يكتمل وعيه وإدراكه في جو ثقافي عام يؤمن بجدوى وإيجابية وفعالية النقد. ولا يدل على أننا لا نعترف بالنقد (إلا عند التشديق بالشعارات) من خلو وسائل إعلامنا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من مقال أو حديث واحد يتضمن نقداً لرموز الحكم السياسي في مجتمعنا. فإذا كنا نسلم بوجود النقد في حياتنا العامة، وإذا كنا نسلم أن الذين حكمونا خلال السنوات الأخيرة هم بشر غير معصومين، وإذا كنا نؤمن بأن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، فلماذا لا من يقدر على مقال أو حديث واحد نشر في مصر في وسائل إعلامنا المرئية أو المسموعة أو المطبوعة ويتضمن نقداً للتوجهات السياسية الأساسية للحكم. فإذا لم يوجد كان ذلك

أوضح دليل على ضيق الصدر بالنقد ضيقاً يجب أن يقلقنا
ويجعلنا متحمسين لمعالجة هذا الداء من أدواء جونا الثقافي
العام بكل السبل التي تسمح بنمو قبولنا للنقد، والذي بدوره لا
يمكن صنع المستقبل المنشود.

وهنا فإنني لا أجِدُ عبارة أفضل من عبارة الفيلسوف العظيم
"كانط" والتي أوردتها في مقدمة هذا الكتاب والتي تقول "أن النقد
هو أفضل أداة بناء عرفها العقل البشري".

الاعتقاد المطلق فى نظرية المؤامرة

٩

«أسيرٌ على نهج يرى الناسُ غيرَه.
لُكل امرئٍ فيما يحاولُ مذهبُ»
"أحمد شوقي.."

لكل إنسان منشغل بأمور الفكر، ولا سيما ما يتصل بالعلوم الاجتماعية وحركة وفكر المجتمعات مسائل تكون محل اهتمامه وانشغاله أكثر من غيرها. ومن المسائل التى لم تفادر تفكيرى منذ سنوات شيوع الاعتقاد فى عالمنا العربى وواقعنا المصرى "بنظرية المؤامرة". فمن المؤكد أن هناك الكثيرين - بالملايين - فى واقعنا الذين لا يساورهم شك فى صحة المقولات التالية:

- أن وقائع ماضينا القريب وحاضرنا جاءت وفقاً لمخططات وضعتها قوى كبرى، وأن الواقع كان فى معظمه ترجمة عملية لهذه المخططات.

- أن هذه القوى التى صاغت تلك المخططات، والتى سار على ذريها ماضينا وحاضرنا هى فى الأغلب القوى العالمية العظمى، وبالتحديد بريطانيا وفرنسا فى الماضى، والولايات المتحدة (وابنتها إسرائيل) فى الأمس القريب والحاضر.

- أن مخططات هذه القوى موضوعة بشكل تفصيلى وأن الأطراف الأقل نصيباً من القوة (ونحن من بينها) لم تكن تملك (ولا تمتلك الآن) إلا أن تتصاع لتيار تلك المخططات.

أنا -بناءً على ما سبق- غير مسئولين مسئولية كبيرة عما

حدث... وبنفس الدرجة "عما يحدث"... ويضيف البعض "عما سوف يحدث". وتلك نتيجة منطقية في رأى واعتقاد الكثيرين لتلك "المنظومة الفكرية".

وعندما يضاف "العامل الإسرائيلي" لتلك "النظرة" تكون الصورة بالغة "الحرارة" و"الإثارة". وإذا انتقلنا من "العموميات" "للجزئيات" كان من الطبيعي أن يردد البعض -حسب تلك "النظرة"- أن أكبر وقائع تاريخنا الحديث ما هي إلا نتائج المخططات التي وضعتها القوى العظمى... فحرب ١٩٥٦ وانهصال سوريا عن مصر في سنة ١٩٦١، وحرب اليمن في سنة ١٩٦٢ وكرثة ٥ يونيو ١٩٦٧ وعدم استكمال عملية العبور العظيمة لقناة السويس في أكتوبر ١٩٧٣، حتى نحرر -عسكريا- سيناء كلها، وزيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار "هيكل الاشتراكية" في كل مكان... وانفراد الولايات المتحدة بدور القوى العظمى، وأشياء أخرى كثيرة مثل "النظام العالمي الجديد" و"اتفاقيات الجات" وخلافه... كل ذلك ليس إلا نتائج مباشرة وترجمات عملية لتلك المخططات التي يعتقده كثيرون منا أنها وضعت من طرف القوى العظمى ليسير التاريخ وفق مفرداتها.

ومن الجدير بالاهتمام والتحليل أن الأطراف أو المجموعات التالية تشترك في هذا المفهوم بدرجات مختلفة:

فكل من يمكن أن يندرجوا تحت مسمى "الإسلاميين" يؤمنون إيمانا صخريا واضحا كضوء الشمس بصحة هذه المقولات والتي من مجموعها تكتمل "نظرية المؤامرة"، وينضوى تحت هذه الرؤية الإخوان المسلمون وغيرهم، كالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد والحركات السلفية، بل والمعتدلون للغاية من أصحاب "الطرح الإسلامي". ويوجعني أن أعرف فرقة هي مجرد "مجموعة سياسية لا غير" بمصطلح "الإسلامية" لأن ذلك يعنى أن "غيرهم" يجب أن يصنف ضمن "غير الإسلاميين" أو "ضد الإسلاميين"؛ وهو أمر خاطئ تماما- ولكن ضرورات استعمال الشائع والذائع من

"المصطلحات" قد تملأ على المرء أن يستعمل تسميةً هو أول المفترضين على صواب ومعقولة استعمالها، وإذا كان لابد أن نختار أكبر المؤمنين "بنظرية المؤامرة"، فلا بد أن نسلم للإسلاميين بهذه الرتبة.

أما كل من كانوا - بشكل أو بآخر تحت اللواء الاشتراكي، من ماركسيين إلى اشتراكيين ومُروراً بعشرات التصنيفات الفرعية للتوجهات اليسارية أو الاشتراكية بما هي ذلك الاتجاه الناصري - فإنهم يؤمنون بنظرية المؤامرة، ولكن بدرجة أقل من "التصخر" إن جاز لنا تحت هذا التعبير. فهم إن كانوا يؤمنون بالنظرية ككل وبالتالي بالمقولات التي أوردتها في مستهل هذا المقال؛ إلا أن إيمانهم هذا غير مشوب بما يمكن تسميته بالروح الجهادية أو الحربية أو "الضد - صليبية" التي تشوب موقف الإسلاميين في هذا الصدد. ولا شك أن الاختلاف في "صخرية" الاعتقاد هنا وسنارية - اليقين و"التهابية" الموقف إنما ترجع للروح الثيوقراطية (الدينية) للحركات المسماة بالإسلامية. وفي نفس الوقت للروح الأكثر علمية وتقدماً وعصرية للأفكار الاشتراكية (وإن ثبت أنها كانت كلها خاطئة وعاجزة عن تحقيق أهدافها وشعاراتها).

وثالثاً (وأخيراً) فإن السواد الأعظم من المواطنين العاديين في واقعنا العربي والمصري، والذين لا ينتمون للفريق الإسلامي (سياسياً) أو الفريق الاشتراكي (عقائدياً)، فإن معظمهم يميل ميلاً واضحاً لتبني "نظرية المؤامرة والتسليم - بالتالي - بصواب وصحة" المقولات المنبثقة عن الإيمان بهذه النظرية.

ولكن من الضروري للغاية أن نذكر أن أسباب إيمان كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث الكبرى بنظرية المؤامرة إنما ينبع من مصادر مختلفة:

فالمجموعة الإسلامية (بمختلف فرقها) ترى أن تاريخ منطقتنا هو تاريخ الصراع بين (الإسلام) و(المسيحية واليهودية)... وأن الحروب الصليبية لا تزال مستمرة ولكن من خلال أشكال مختلفة. وتعطى هذه المجموعة للبعد اليهودي أهمية كبرى، فهي تعزو له جل

أسباب مشاكلنا وكوارثنا.

أما المجموعة الاشتراكية (بالمعنى الواسع) فإنها ترى الأمر من خلال صورتها المعروف للصراع بين القوى التي تسميها بالقوة الإمبريالية، والجانب الآخر والذي يضم الشعوب المقهورة والمستقلة (بفتح الغين).

وأما مجموعة المواطنين العاديين، فإنها كوَّنت ميلها هذا للإيمان بنظرية المؤامرة كأثر حتمي، إما لسطوة اللون الاشتراكي أو لسطوة اللون الإسلامي على مواقع غير قليلة من عالم الإعلام في واقعنا. ومن كثرة تكرار المقولات المنبثقة عن نظرية المؤامرة والتي غدت وكأنها من المسلمات. وفي المجتمعات التي لا تتسم بمستوى عال من التعليم والثقافة، فإن دور الإعلام (بما في ذلك منبر المسجد) قد يصل إلى حد (غسل العقول) (وتشكيل الوجدان)، ويكفي أن نذكر أن أول اسم لوزارة الإعلام في بعض البلدان كان "وزارة الإرشاد" وهو اعتراف صريح وواضح بالرسالة الأساسية وهي "الإرشاد" أي "التوجيه".

والحقيقة، أن هذه "المنابع" لإيمان كل مجموعة من المجموعات الثلاث بنظرية المؤامرة، هي "منابع وهمية" ولا سند لها من الواقع والتاريخ والمنطق... فشعوب منطقتنا من العالم كانت ستلقى نفس المسار التاريخي بما في ذلك استعمار الغرب لها حتى لو كانت منطقتنا من العالم "مسيحية" تماماً. فالغرب لم يستعمر منطقتنا لأننا مسلمون، ولكن لأننا من جهة كنا متخلفين وفي وضع يسمح بأن نستعمر... ومن جهة ثانية فإن دافع الغرب لاستعمارنا كان دافعاً تحركه عوامل "اقتصادية" في المقام الأول و"حضارية" في المقام الثاني. والعوامل الحضارية أوسع وأرحب من العوامل الدينية. وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال لدحض هذه الوجهة الساذجة من النظر، ولكننا نعتقد أن كثرة ووضوح القرائن تغني عن الاسترسال والإسهاب: فمن الجلي للغاية أن منطقتنا كانت سوف تستعمر حتى لو كانت شعوبها كلها مسيحية. ومن الغريب، أن الذين يتبنون هذه الوجهة من النظر يغيب عنهم أن علاقة شعوب

المنطقة بالدولة العثمانية كانت أدنى ما تكون لعلاقة الضعيف المستعمر (بفتح الميم الثانية). بالقوى المستعمر (بكسر الميم الثانية) رغم أن الطرفين مسلمان (١١١). فقد كانت شعوب منطقتنا خلال القرن الثامن عشر مرتعا للتأخر والتخلف والرجعية رغم أننا كنا (مسلمين) يحتلهم (مسلمون)، بمعنى أن الغرب (المسيحي) كان لا يزال بعيدا عنا... كذلك فقد كنا عندما ولدت الحركة الصهيونية المعاصرة على يد النمساوى المعروف تيودور هرتزل في أواخر القرن التاسع عشر قد قطعنا شوطا بعيدا في التخلف لأكثر من ستة قرون لم يكن اليهود فيها قادرين على تحريك أى حدث تاريخي.

أما منطق المجموعة الاشتراكية ففيه الكثير من الصواب، دون أن يكون صوابا خالصا. فمن المؤكد أن "الدافع الاقتصادي" هو العامل الأول الذي "ساق" الغرب في علاقته التاريخية بنا خلال القرنين الأخيرين. إلا أن الأمر - كما سنوضح بعد قليل - كان في إطار آخر مختلف تماما عن إطار "المؤامرة".

وأما منطق المواطنين العاديين، فإنه وإن كان متهاوتا ولا يصمد أمام التحليل والتفنيد الدقيقين، إلا أنه مفهوم. فمن الطبيعي أن كثرة ترديد مقولات معينة على مسامع شعوب نصفها من الأميين والنصف الآخر أصحاب نصيب متواضع للغاية من التعليم والثقافة والوعي من شأنه أن يخلق انطبعا بصواب مقولات لا تستند إلا على "التوهم" و"الديماغوجية".

وجوهر القضية في اعتقادي أن معظم من تناول "نظرية المؤامرة" لا يعرف إلا أقل القليل عن طبيعة وحقائق وآليات الاقتصاد الرأسمالي أو الاقتصاد الذي يسمى باقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر؛ فجوهر الاقتصاد الرأسمالي هو "المنافسة". وفكرة المنافسة تعنى - فيما تعنى - أشياء عديدة إيجابية وصحية، ولكنها تعنى أيضا أشياء سلبية وغير صحية. ولكن نظرا لأن كل البدائل الفكرية (للرأسمالية أو لاقتصاد السوق) قد باءت بفشل ذريع وأحدثت من الدمار والخراب لمجتمعاتها ما أحالها لمتحف الأفكار

المنقرضة، فإن الواقع يحتم علينا ونحن نعمن النظر في حقائق وطبائع الاقتصاد الحر ألا يدفعنا الانفعال وجموحه للعودة بأى شكل لدوائر الأفكار الاشتراكية، فقد أحدثت هذه الأفكار من الأضرار والخسائر ما لا يسمح بإعطائها أية فرصة أخرى. والواقع (ألا الفلسفة) يؤكد أن كل ما هو اشتراكي (فى الفكر والتطبيق) مآله إما لتحف الأفكار وإما للانقراض التام بفعل ما يسببه من إخفاق وفشل وخسارة. فإذا عدنا للمنافسة بوصفها العمود الفقرى للاقتصاد الرأسمالى، كان علينا أن نعى أن "المنافسة" ليست فقط تلك "الفكرة الجميلة" التى تعنى فوائد للأفراد، حيث تؤدى المنافسة لعملية تجويد مستمرة فى نوعية ومستوى البضائع والخدمات وحيث تؤدى فى أحيان كثيرة لخفض السعر أو التكلفة، وإنما هى - أيضا - صراع شرس بين المنتجين بعضهم البعض: صراع يتجسد فى أشكال عدة.... كالطرد من السوق (إن أمكن) أو تهميش دور الآخرين والاستئثار بأكبر حصص من السوق أو الأسواق. وهذه الطبيعة أو هذا المعلم من معالم النظام الاقتصادى الغربى هو الذى يفرز ما يبدو للأكثرية فى دول العالم غير العريق فى الصناعة والخدمات الرأسمالية المتقدمة وكأنه "مؤامرة".

وهذا الجانب من جوانب "عنصر المنافسة" هو ما أود أن أسلط مزيداً من الضوء عليه، لأننا إذا لم نفهمه جيداً وبوضوح تام ونقبل فكرة حتميته ونؤكد استراتيجيتنا للتعامل معه كحقيقة لا تقبل التجاهل من حقائق الحياة المعاصرة، فلن نبلى أى شىء مما نريد. وأعنى هنا أن المنافسة التى هى من أهم أسس الحياة الاقتصادية القائمة على ديناميكيات اقتصاد السوق هى التى كانت خلال القرون الثلاثة الأخيرة سبب كل المنازعات الداخلية فى أوروبا، بل وسبب الحروب التى كانت الحريان العظيميان (حرب ١٩١٤/١٩١٨ وحرب ١٩٣٩/١٩٤٥) من أهم صورها. ولكن أوروبا التى تطاحت وتشاحت طويلاً تطاحنا وتشاحنا داخليين وصلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة ليقين بأن فوائد عدم التشاحن الأوروبى الداخلى

أعظم من فوائد استمرار هذا التشاحن الذى لا سبب له إلا "المنافسة". وبذلك خرجت المنافسة (فى درجاتها الأعلى) من ملعبها الأوروبى للملاعب أخرى خارج القارة الأوروبية، وإن بقيت الساحة الأوروبية زاخرة بأشكال وألوان شتى من المنافسة ولكن التى يحكمها قانون التعايش معاً وقانون الإتفاق على عددٍ من الحدود الدنيا.

وحتى تزداد الفكرة وضوحاً، فإننى أود إبراز حقيقة بسيطة للغاية إلا أنها لا تحظى بالوضوح أمام الكثيرين، وهى أن النظام الاقتصادى القائم على المنافسة يحتم أن تكون مصالح المنتج أو البائع الاستراتيجية أن يظل "بائعاً" وأن يبقى "المشتري" لأطول مدة أو دائماً "مشترياً"؛ وألا يحدث -هنا- تبادل فى المواقع. هذا المفهوم البسيط هو جوهر جانب المنافسة الذى يراه الكثيرون فى عالمنا كمؤامرة محبوكة- والحقيقة أنه يشبه المؤامرة لحد ما، إلا أنه يختلف عنها تماماً فى الدوافع وقوانين الحركة. وهذا "القانون" من قوانين حركة "الاقتصاد الحر" والمنافسة إنما هو قانون يعمل "داخل" المجتمعات الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن "عمله" خارجها أمر حتمى ومُنْتَظَر ولا مَحِيص عنه.

والمعنى هنا أن النظام الاقتصادى السائد فى الدول الأكثر تقدماً صناعياً (والآن: تكنولوجياً وخدمياً) يقوم على صراعات لا يمكن تجنبها، وقودها المنافسة، وتتمثل فى محاولات لا تنتهى للاستئثار بالأسواق أو بأكبر حصص ممكنة من الأسواق، وأن ذلك يعنى أن "السماك الكبير" لا يتوقف عن محاولة "أكل السمك الصغير" وأن ذلك التفاعل وجوانبه السلبية (الشرسة) يعمل فى داخل المجتمع الواحد وخارجه (وعندئذ يكون أكثر شراسة)، وأن مفردات علوم وممارسات الإدارة العصرية تتضمن العديد من المفاهيم التى تخدم فى المقام الأول "المنافسة" بجوانبها المختلفة (الإيجابية والسلبية) ورغم أننى لا أريد أن أدخل بالقارئ فى دقائق علوم الإدارة الحديثة، إلا أن السياق واكتمال التحليل فى هذا المقال .

الحديثة: إدارة الجودة Quality Management تقنيات التسويق على مستوى العولمة Global Marketing سرية البيانات Data Confidentiality والرخم الهائل من نظم المحافظة على الصحة المهنية Occupational Health والاعتبارات البيئية Environmental Considerations وعشرات غيرها من مفردات علوم وممارسات الإدارة العصرية، إنما تهدف - هي أولوية عالية من أهدافها - إلى أن يكون أصحابها من "السماك الكبير" القادر عن طريق هذه المفاهيم وتطبيقها تطبيقاً ناجحاً إما لأكل السمك الصغير، وإما لزيادة حجمه صغراً... ويمكن الآن أن نضيف لقانون "إن السمك الكبير يأكل السمك الصغير" قانوناً جديداً يسير في موازاة هذا القانون وهو قانون "إن السمك الكفء السريع يأكل السمك الأقل كفاءة وسرعة"، وقد ظهرت خلال السنوات العشرين الأخيرة في عالم المؤسسات الصناعية والخدمية والتكنولوجية والتجارية الكبرى على مستوى العالم الأدلة القاطعة على مولد وتعاظم شأن هذا القانون الجديد. ومن المهم للغاية هنا أن نميز بين "ما نحب أن نراه" وما لا وسيلة أمامنا "لكي لا نراه" إلا غش أنفسنا. فهذه القوانين موجودة وسائدة، ولم يعد هناك أمل بعد نفوق (وفاة) الاشتراكية أن تستبدل بقوانين تضمن النجاح والوفرة وتتجنب هذه المثالب (عند الذين يرونها كعيوب).

ومن غير الممكن أن نتجنب هنا التصريح بأن المثقفين أوسع ثقافة عالمية لن يكون بوسعهم أن يروا بوضوح هذه الحقائق والقوانين وجوانب هذه القوانين المختلفة إذا كانت ثقافتهم تعني معرفة شاملة بكل العلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية دون علوم العصر الحديث في مجالات الإدارة والتسويق والموارد البشرية وما انبثق عن هذه المسميات الكبرى من عشرات المجالات الجديدة المتخصصة. فالإنسان الذي يعرف كل ثمار الثقافة والمعرفة الإنسانية من "سقراط" إلى "برتراند رسل" ومروراً بآلاف الأسماء ومناطق المعرفة الإنسانية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأدبية والفلسفية

يظل عاجزاً عن رؤية هذه الحقائق وقوانين الحركة وجوانبها المختلفة، إذا كانت جعبته الثقافية لم تتسع لتشمل علوم العصر في مجالات الإدارة والتسويق والموارد البشرية- ويكون الإنسان عندئذٍ مثل عالم فيزياء أمضى نصف قرن في دراسة الفيزياء منذ فجر تاريخ هذا العلم خلال نصف القرن الأخير، فإنه عندئذٍ يكون ملماً بمعظم تاريخ هذا العلم إلا أن ما لديه يكون مثل متحف للماضى دون أن يصلح بأى شكل للحاضر - وللأسف الشديد، فإن عدداً غير قليل من مثقفى العالم أثلث يندرجون ضمن هذا الفريق الذى يعلم أصحابه الكثير دون أن يمتد علمهم ليعطى المناطق الحديثة، والتى بدونها يكونون شخصيات متحفية لا تقدر بأية حال على فهم قوانين الحركة المعاصرة وجوانبها المختلفة - بل أن هؤلاء لا يكتفون بذلك وإنما يستمرون فى حوارات طويلة لا يستعملون فيها إلا مفردات ومفاهيم تعيد تأكيد حقيقة أنهم يواصلون العيش فى الماضى، وإنهم بنفس الدرجة غير قادرين على فهم ما يحدث بل أن هذه المفردات والمفاهيم تصبح أداة إعاقه للمجتمع عن ركوب وسيلة المواصلات الوحيدة القادرة على الوصول للأهداف المرجوة، وأعني الاشتراك فى اللعبة حسب قواعد القائمة لا حسب القواعد المثلى التى لا وجود لها إلا فى خيال أصحابها.

وإذا وصلنا بالتحليل لهذه النقطة المتقدمة، كان من المحتم علينا أن نلقى بعض الضوء على "الظاهرة اليابانية" لما تتصل به من أوثق الصلات بهذا التحليل. ففي محاضرة ألقاها كاتب هذه السطور فى طوكيو فى ديسمبر ١٩٩٦ (بمعهد الشرق الأوسط المنبثق عن وزارة الخارجية اليابانية) قال إن اليابان قد لعبت فى حياته الفكرية واحداً من أخطر الأدوار، إذ أنها كانت أكبر دليل أمامه على أن نظرية المؤامرة، إما أنها "متوهمة" وإما حقيقية، ولكنها ليست بالقيمة التى يعتد الكثيرون أنها تتسم بها. فإذا كانت هناك "مؤامرات" فلاشك أن أقصى ما يمكن أن تصل إليه المؤامرة هو ما حدث لليابان فى سنة ١٩٤٥، إذ تكون أبشع وأفظع المؤامرات قد بلغت ذروتها القصوى بإلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان. فالمؤامرة

إذا وجدت فإن هدفها يكون هو "الإضرار بالطرف الذى حيكت المؤامرة ضده"، ولاشك أن ضرب اليابان بقنبلتين ذريتين لا يجسد الرغبة فى الإضرار فقط بل يُجسد قمة تلك الرغبة.

ومعنى هذا الكلام أننا لو افترضنا وجود مؤامرة ثم افترضنا أن هذه المؤامرة ستبلغ الحد الأقصى، وهو محاولة إنزال أكبر الأضرار بالطرف الذى تقصده المؤامرة، فإن تحقيق الغاية المرجوة من طرف الجهة المتآمرة لا يمكن حدوثه إلا إذا كان الطرف الآخر (الذى توجه المؤامرة ضده) قابلاً ومستعداً لأن ينكسر. فاليابان التى ضربت بالقنبلتين الذريتين هى اليوم المنافس الاقتصادى الأول للقوى التى كانت تبدو فى سنة ١٩٤٥ وكأنها قد قضت قضاءً مبرماً على اليابان.

يبقى بعد ذلك أهم ما يجب أن يقال عن نظرية المؤامرة إذ أن الإيمان بها بالكيفية المتفشية إنما يعتبر - بلا أدنى شك عندى - نقضاً كاملاً لأسس لا يجب أن نخرط فيها:

فمن جهة أولى، فإن الإيمان بنظرية المؤامرة بالشكل الذائع حالياً يعنى أن "إرادة الفعل" بقدر ما توجد بشكل مطلق عند المتآمر (بكسر الميم الثانية) فإنها تكون مُتعدمة عند المتآمر عليه (بفتح الميم الثانية). وهو وضع يلصق صفات الكفاءة والقدرة والعزم والإرادة ومُكنة الأحداث بالطرف "المتآمر" (بكسر الميم الثانية) وفى نفس الوقت يجرد الطرف المتآمر عليه (بفتح الميم الثانية) وهو جانبنا نحن من كل تلك الصفات، فيكون "الفاعل" هو "المتآمر" (بكسر الميم الثانية) أما المتآمر عليه (بفتح الميم الثانية) فيكون "المفعول به" دائماً والجهة التى تسيطر وكأنها جماداً أعجم.

ومن جهة ثانية، فإن الإيمان بنظرية المؤامرة بهذه الكيفية ينفي عنا (أى عن المتآمر عليهم) صفة الوطنية ويسبغها أسباً كاملاً على الجهة (أو الجهات) المتآمرة وبنفس الدرجة.

ومن جهة ثالثة، فإن هذا الاعتقاد يجعل من المتآمر كياناً أسطورياً فى مخيلة المتآمر عليه.

ومن جهة رابعة، فإن هذا الإيمان يحتم ترسيخ الواقع ويفرض

السلبية والانهازمية ويعارض كرامة الاعتقاد بأن "الإنسان يصنع واقعهُ ومستقبلهُ" وأن الأمم تملك بنفسِ القدرِ أن تصنع واقعها ومستقبلها.

ويبقى كل ما كتبته عن نظرية المؤامرة ناقصاً (ومخالفاً لتصورى) إذا فهم القارئ أنني أروج لهذين المفهومين:

أن "المؤامرة" هي "الصراع"، وبالتالي فإننى أنفى وجود "صراع دائم" بدوام مسيرة التاريخ الإنسانى. أو أننى أنفى وجود "مؤامرات" عبر مسار التاريخ الإنسانى. فالواقع أننى أوّمن إيماناً قوياً بأن التاريخ الإنسانى هو سلسلة من الصراعات، كما أننى أوّمن بنفس القدر أن واقعنا العالمى المعاصر هو مسرح لصراعات مريعة وكبيرة. ولكننى أوّمن أن "الصراع" مفهوم مختلف عن معنى المؤامرة.

فالصراع يعنى العمل الدؤوب من جانب (أو من جوانب معينة) بهدف استمرار تفوقها أو حتى توسيع دوائرها هذا التفوق وما يصاحبه من مزايا وامتيازات ولكن الصراع يعنى أن هناك "لعبة لها فى كل زمن قواعد" وأن على من يريد لنفسه مكانة بارزة فوق الأرض أن "يخوض الصراع" بأدوات وقواعد تضمن أطيّب النتائج. وهنا فإن المثال اليابانى يبرز مرة أخرى كأحد أقوى الأدلة على هذا التشخيص. ومن بديهيات الأمور أن "الصراع" هو لعبة مفتوحة (نسبياً) عن المؤامرة، كما أن قدر الغموض الذى يكتنف "لعبة الصراع" (بل والكثير من المعالم التى تشبه معالم "السحر" و"الشموعة") هو غموض أقل (نسبياً) مما يكتنف "لعبة الصراع". كذلك، فإن تصوير الأمر على أنه "لعبة الصراع" وليس "مؤامرة عامة محبوكة" تحكم مسار التاريخ، يحفز أصحاب الإرادة والكرامة والهمم على أن يدخلوا اللعبة بنية إحراز نتيجة طيبة، وهو وضع يختلف عن "الروح العامة" التى أفرزها الإيمان المتراكم بنظرية المؤامرة العامة، وهى روح تميل إلى جانب الشكوى والبكاء والاستسلام والرضا بالنتائج (الوخيمة) سلفاً وليس التحدى والانخراط فى لعبة الصراع (رغم ضراوتها) بنية بلوغ نتائج كريمة وعظيمة كالتى حققها اليابانيون الذين خاضوا خلال نصف القرن

الأخير واحدة من أشرس لعبات الصراع على مستوى التاريخ الإنسانى. كذلك فإننى لم أقصد على الإطلاق أن أقول إن التاريخ خال من المؤامرات. فمن الميسور لأى قارئ واسع الإطلاع على التاريخ أن يرصد العديد من "المؤامرات" المحددة، ولكنى أقول إن التاريخ ، وإن عرف مؤامرات عديدة، فإنه ليس "مؤامرة عامة" وإنما هو صراع دؤوب لا يهدأ ولا مجال فيه للكرامة والظفر لمن دخله مهزوم الروح والوجدان مبلل الخدود بدموع البكاء والشكوى. وأخيراً، فإننى أجد من اللازم هنا أن أبرز جانباً هاماً من كوارث الإيمان المستسلم بنظرية المؤامرة العامة وهو الجانب الذى يتعلق بالحكام غير الديموقراطيين (مثل بعض حكام العالم الثالث). فالحاكم غير الديموقراطى يساهم بأفكاره وأقواله وأجهزة إعلامه فى ترسيخ الإيمان بالنظرية العامة للمؤامرة، لأنه بذلك يكون قادراً على إخفاء خطاياه وأخطائه وراء الادعاء المستمر بأن "كل هذا الحجم من الفشل والمشاكل والمعاناة" إنما يرجع لعناصر خارجية (على رأسها "المؤامرة العامة") وليس للسبب الأكبر والحقيقى وهو غياب الديموقراطية ووجود حكام على شاكلته (ليسوا هم فى معظم الأحوال من أكثر أبناء المجتمع كفاءة وقدرات ورؤية ونزاهة وثقافة). أما كاتب هذه السطور، فإنه يؤمن أن "الصراع العالمى" شرس ومضى وبالحصوية ولكن الأمم تكون أكثر قدرة على خوضه بنجاح وكرامة إذا كانت مستعدة ومهيأة له، وهى لا تكون كذلك إلا إذا كانت تقاد قيادة فعّالة وناجحة وذات رؤية صائبة وعن طريق كوادرتتسم بأعلى درجات الكفاءة والقدرة والنزاهة والثقافة (وأكرر: والثقافة لأنه لا "رؤية" فى اعتقادى لمن لا ثقافة له).

وخلاصة وجهة نظرى هنا، أن دعاة نظرية المؤامرة يتحدثون كوطنيين يحبون أوطانهم واعتقادى الراسخ أنهم وإن كانوا بلا شك وطنيين يشغلهم هم الوطن العام، إلا أنهم بالطريقة التى يؤمنون بها بنظرية المؤامرة العامة، ويتداعيات وآثار هذا الإيمان المطلق فإنهم يكونون انهزاميين ودعاة استسلام وخنوع وخضوع قبل أن يكونوا "وطنيين" يبيكون على الحظ العاثر الذى جعلهم فى موضع

لنفرض أنها مؤامرة



يؤمن الكثيرون في منطقتنا بأن هناك "مؤامرة" ضدنا. وهؤلاء يختلفون بشأن "مبررات المؤامرة"، فهناك من يقول: لأننا مسلمون وعرب وأن المتآمرين يكرهون المسلمين والعرب.. وهناك من يرجع ذلك لخوف المتآمرين من نهضتنا لأننا سنصبح خطراً ماحقاً عليهم.. وهناك من يرجع التآمر لدس اليهود لنا.. وهناك من يرجعها لرغبة المتآمرين في إستغلالنا إقتصادياً. وقد عنيت كثيراً بموضوع نظرية المؤامرة وكتبت عنها وعن أصحابها ومنطقهم وعواقب التسليم بنظرتهم الكثير بالعربية والإنجليزية. والآن، فإننى أعود للموضوع لا بنية مؤازرة الجانب الذى ينكر وجود تآمر علينا ولا لنسف مبررات القائلين بالتآمر علينا، وإنما فى محاولة (قد تبدو "مستحيلة" فى نظر الكثيرين و"ممكنة" فى نظر عدد قليل فى منطقتنا) لتجاوز السؤال العقيم: هل هناك تآمر علينا أم لا.. والإنطلاق من فرضية أن هناك "تآمراً".. ثم السؤال: بفرض أن هناك تآمراً فما الذى ينبغى علينا إتخاذهُ من أفعال (وليس من أقوال كما يكتفى الكثيرون منا)؟، وفى إعتقادى أن هناك (عند التسليم الجدلى بوجود تآمر علينا) سيناريوهات محددة لرد الفعل.

أما السيناريو الأول، والذى يجسده الكثيرون فى واقعنا فهو

"استمرار التصايح ضد المتآمرين" والحديث المسهب (بالكلام الكبير) عن حقد المتآمرين علينا، وتكون تلك مناسبة (كلامية) للإسهاب في إستعراض مناقبنا (مزايانا) التي تجعل المتآمرين يحقدون علينا... وأسْمِي هذا السيناريو (منهج التعامل الخطابى مع المتآمرين). وهناك ثانياً "سيناريو الصدام" أى الدخول فى مواجهة مع من نقول أنهم يتآمرون علينا. وهناك ثالثاً ما أود أن أسميه "السيناريو الآسيوى" وقد قمت بنحت تلك التسمية له بعد حوار بينى وبين شخصية يابانية مرموقة، عندما قال لى: لماذا أنتم منشغلون بالحديث عن "المؤامرة" و"المتآمرين" على خلافنا نحن فى الجزء الشرقى من آسيا أى اليابان والصين، وعدد من دول جنوب شرق آسيا. ففى هذه البلدان والتي تعرض بعضها للضرب بالقنابل النووية من الغرب، كان تعاملنا مع هذا الموضوع خالياً من إضاعة الوقت فى الحديث عن التآمر والمتآمرين، ولماذا يتآمرون علينا، وكان فعلنا (قبل قولنا) متجهاً لبناء داخل قوى إقتصادية وسياسياً وإجتماعياً وتعليمياً وثقافياً. لأننا كما على يقين أن "سيناريو التصايح الخطابى" لا يجدى فتيلاً أى لا يفيدنا ولا يضر أحداً... كما أن تكلفة سيناريو الصدام تتراوح ما بين ("الأذى الباهظ الكلفة" و "الدمار والانهيـار وضياع الوقت والموارد والهمة فى طلب المستحيل") وقد كررت الصين نفس السيناريو الآسيوى الفعال فى موضوع آخر مختلف كلية: فعوضاً عن الإنشغال بـحوار لا ينتهى حول "الإقتصاد الإشتراكى القائم على التخطيط المركزى" وإقتصاد السوق: طبقت الصين نفس النهج فبقيت معظم الأقاليم تسير على أساس من النظام القديم... بإستثناء أقاليم محددة إتبعـت آليات (وأهداف) إقتصاد السوق، وبعد نجاحها بدأ التوسع التدريجى فى التحول من الأطر الإقتصادية القديمة الى الأطر الجديدة دون تمزيق المجتمع بـحوار لا ينتهى وصدوع لا ترأب مع "ضياع همة المجتمع" فيما يضر ولا ينفع (و"ضياع" همة المجتمع" مسألة فى غاية الأهمية- فما أحكم القول المأثور "رب همة أحييت أمة").

وأضاف محدثي: أنظر الى الصين، إنها (نظرياً) أشد خطراً على الغرب منكم (ربما ألف مرة) ومع ذلك فإنها لم تتخبط في سيناريو الصراع حول التآمر والمتآمرين وإنما إنشغلت كلية بعملية بناء الداخل...ثم أضاف: وأعتقد أن روسيا والهند مثل الصين مرشحون أكثر منكم (أى من العرب) لأن يكونوا خطرين على الغرب، ومع ذلك فإن هذه الجماعات لم تنغمس فيما أنتم منغمسون فيه من "تصايح عن التآمر والمتآمرين" وهو ما يدل - على أنكم تفعلون ذلك لأسباب أخرى...ربما تكون عدم القدرة على التعامل مع الواقع على أنه "صراع"...وأن "الصراع" له أدوات تدخل كلها تحت مسمى "بناء داخل قوى وصحى وفعال ومثمر ومزدهر ومستقر".

وأعتقد الآن أن الحديث عن التآمر والمتآمرين هو مضيعة لهمة المجتمع (مثلما أن الإنخراط في الحديث عن صراع الحضارات مضيعة أخرى لهمة المجتمع) وأنه بفرض جدلى أن هناك تآمراً ومتآمرين فإن الأهم هو: ماذا نفعل؟ أنتخبط في سيناريو التصايح والكلام الكبير؟ أم نسير على درب الصدام، المواجهة؟، (أم نقرأ على اختلاف مذاهبنا) أن السيناريو الأول عاطل وعقيم وغير قادر على التحول من "عالم الأفعال" إلى "عالم الأقوال" وأن سيناريو الصدام لن يقود (في الأغلب) إلا لإهدار الموارد بشتى صورها، وأن سيناريو التركيز على بناء داخل قوى من كل الجوانب: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والثقافية، هو أفضل ما نقوم به من عمل لخدمة هذا الوطن ولخدمة الأجيال القادمة من أبنائه وبناته، وأن نتذكر ما ورد في حوار شكسبيرى بأحد أعماله عندما تحدث شخص عن "كرامة بريطانيا" وكان يعنى أن كرامتها في الصدام، فرد عليه محدثه (أو في الحقيقة شكسبير نفسه) قائلاً: "أن كرامة بريطانيا تكمن في أن تنجح"، وهو رد بالغ الحكمة على السيناريو الكلامي وسيناريو الصدام في وقت واحد: فالأول لا يحقق الكرامة، لأن "الأقوال" تبقى عاجزة عن أن تحل محل "الأفعال"، والثاني لا يتوقع منه (على الأقل في مراحل ما قبل بناء

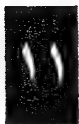
داخل قوى) إلا "الخسران المبين".

وأنا أعلم أنه بينما يسهل إقناع معظم المتحاورين فى واقعنا بعدم جدوى أو قيمة "سيناريو التصايح والكلام الكبير" إذ أننا من جهة عايشناه لسنوات عديدة ورأينا عقمه وعجزه عن إنتاج أى واقع أفضل، كما أننا رأينا (فى غير قليل من الحالات) كلفته الباهظة فى المرات التى أدى فيها "الكلام الكبير" لمواقف لم نكن مستعدين لمواجهتها- فكانت الخسارة فوق كل التصورات، إلا أننا أتصور أن البعض فى واقعنا قد يرى أن هولى "بأن سيناريو الصدام أو المواجهة" له احتمال واحد مؤكد هو الخسارة، إنما هو "تفكير إنهمزامى" أو بتعبيرات فرسان الكلام فى واقعنا "تفكير إنبطاحى" وهو قول يسهل الرد عليه: فحتى غلاة المؤمنين بالتأمر علينا لا ينكرون أن "الداخل" فى مجتمعاتنا "ضعيف" و "هش" وبحاجة لجهود قائمة على المزاوجة بين "العلم" و "تقنيات الإدارة الحديثة" و "التفانى فى الإخلاص لعمليات الإصلاح والتطوير" و "ثورة تعليمية" تلحق بركب التعليم العصرى القائم على الإبداع لا إختبارات الذاكرة "ومساحات أوسع للحريات" و "مشاركة أكبر للشعوب فى كل الإختيارات"... فإذا كان ذلك أمراً لا يصعب الإتفاق عليه، كان من المنطقى الإتفاق على أن "المواجهة بدون إستعداد" ضرب من الهوس الذى لا يقود إلا للخسارة... وأن بناء داخل أفضل (وهو المهمة الأولى لنا جميعاً) إنما هو السبيل الوحيد إما لتعايش أفضل مع الواقع الخارجى أو حتى لمواجهة أنجح مع الواقع الخارجى- وكلاهما ("التعايش" و "المواجهة") مستحيلان بدون تركيز كلى على بناء داخل أفضل. ولتبقى أمامنا تجربة "محمد على" ماثلة طوال الحوار حول هذه الجزئية: فعندما كان منشغلاً ببناء الداخل لم تفرض عليه مواجهات كتلك التى قامت بقص ريشه والحيولة بينه وبين الطيران... وعندما تحول من الإكتفاء بالعمل الداخلى وسيطرت عليه أفكار التحول لقوى عظمى ذات نشاط خارجى (وكان ذلك قبل الأوان) فقد حدث له ومعه ما تكرر بعد ذلك مع عشرات من الحكام المخلصين الذين خانهم التوفيق

وانجذبوا لإغراءات الأدوار الخارجية- فكانوا كمن صعد حلبة الملاكمة قبل الأوان (أى بدون التكوين والتمرين والإستعداد اللازمين)...مما جعل النتيجة فى كل مرة هى نفس النتيجة" أى إتاحة الفرصة لعناصر أكثر قوة لتدمير "الخارج" و "غير قليل من الداخل".

وخلاصة هذا الحديث: أننا نوافق كل أطراف الحوار (جدلاً) أن هناك "تأمراً" و "متأمراً"...ولكننا نبرز عواقب "سيناريو التصايح والكلام الكبير" (والذى يجعل المجتمعات فى حركة "مهلك سر" دائمة) وكذلك عواقب "سيناريو الصدام أو المواجهة" فإنه وإن كان يشبع عند البعض جوانب نفسية، ويعالج عند البعض مشاعر معينة، ويرضى عند آخرين "غرائز أساسية" إلا أنه على أرض الواقع والمصالح والنتائج يتسم باحتمالية كبيرة لخسارة مؤكدة ذات تكلفة باهظة، ويستحق أن يواجه بعبارة شكسبير الرائعة (مع تحوير بسيط فيها): "كرامتنا فى أن ننجح!!! ولعل عبارة أخرى مأثورة تبقى جديرة بالذكر هنا، فما أسوأ عمل وحظ من يُصر على إضاعة الممكن من أجل أن يبقى فى محاولة (منهكة) لبلوغ المستحيل!

التيه الثقافي



(إن العقل المصرى قد اتصل من جهة بأقطار الشرق القريب اتصالاً منظماً مؤثراً فى حياته ومتأثراً بها، واتصل من جهة أخرى بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى).
"طه حسين..."

من الحقائق التى كان ينبغى أن تكون واضحة، وأن تكون نتائجها - بنفس الدرجة - واضحة ومتسقة مع مقدماتها، هى أن هويتنا الثقافية تقوم على الحقائق التالية:
- أننا - تاريخياً - جزءٌ (بدرجة ما) من الثقافة العربية الإسلامية.

- أننا - جغرافياً - جزءٌ من ثقافة شرق البحر المتوسط.
- أننا - حالياً - جزءٌ من العالم الحديث الذى يقوده "الغرب"
- وإن كانت الثقافة الذائعة والشائعة باسم "الثقافة الغربية" هى ثقافة ذات بُعد غربى (لا ينكر) إلا أنها أيضاً ثقافة ذات بُعد "إنسانى"، بمعنى أن الكثير من "المجسول الثقافى الغربى" ليس غربياً، وإنما وفد من ثقافات أخرى سابقة....
تلك حقائق ما كان لها أن تكون "غائبة" أو "غائمة" وإنما كان من المنطقى أن تكون واضحة وجليّة، ولكن فى ظل انهيار المستويات الثقافية وانحسار التآلق الفكرى والثقافى (كنتيجة لظروف حياتية طاعية وعاتية) فإن الصورة أبعد ما تكون عن

الوضوح، بل إن معظم المهتمين بالشئون العامة فى واقعنا يعانون من "رؤية" بالغة الضبابية فى هذا الشأن تجعل من كثير منهم أصحاب أفكار ومواقف بالغة الفقر ثقافياً. ولننظر معا لتلك الحقائق الثلاث الكبرى من منظور واقعنا ومفردات وحقائق ومواقف هذا الواقع.

- نحن وثقافتنا العربية:

المفترض ألا يكون هناك إنكار لحقيقة أننا -تاريخياً- جزء من الثقافة العربية، ومعنى ذلك أن مثقفينا والشخصيات العامة لدينا يفترض فيهم أن يكونوا أصحاب إلمام طيب بالثقافة العربية. ولكن الواقع يؤكد أن ذلك، وإن كان ينطبق على البعض إلا أن تعميمه أبعد ما يكون عن الحقيقة. إذ أن نظرة مُتفحصة تظهر ما يلى من حقائق مؤلمة:

رغم أن إتقان اللغة العربية هو العمود الفقرى للتعامل مع دنيا الثقافة العربية والإسلامية، فإن أعداداً كبيرة من مثقفينا والشخصيات المهمة بالشئون العامة فى واقعنا تملك محصولاً هزئياً من اللغة العربية، بل وأكاد أجزم أن بعضهم لا يملك أن يتكلم بلغة عربية سليمة لمدة وجيزة لا تتعدى الدقائق القليلة. ومن المؤكد أن أى مراقب مُنصف لحياتنا العامة سيلاحظ بوضوح أن قدرة الشخصيات العامة على الحديث والكتابة بلغة عربية سليمة قد واصلت الانهيار والأنحدار خلال السنوات الأربعين الأخيرة حتى بلغت اليوم ما هى عليه من وضع مؤسف (بل وأراه كثيراً كوضع "مهين" لكبريائنا الوطنى والقومى) (والإرتباك اللغوى- كما يقول الفكرى المصرى الكبير مراد وهبه إنعكاس للإرتباك الفكرى).

أن عددا من مثقفينا والشخصيات المهمة بالشئون العامة لدينا لا يكاد يعرف شيئاً عما أنتجته الثقافة العربية. فمعظم هؤلاء يكاد يكون مطلق عدم المعرفة بالشعر العربى وهو أهم أشكال الإبداع الأدبى العربى. وباستثناء معرفة سطحية ببعض الأسماء كأسماء عنتره وإمرئ القيس وجريير والفرزدق وبشار وأبى نواس وأبى تمام والبحترى والمتنبى وأبى العلاء، فإن معرفة هذه الشريحة العليا من

مجتمعنا بشعر بعض أو كل هؤلاء (وغيرهم) تكاد تكون مُنعدمة. وقل نفس الشيء على معرفة مُعظم مُثقفينا والشخصيات العامة لدينا بالنثر العربى، فمُعظم هؤلاء لم يقرأ شيئاً يذكر لابن المقفع والجاحظ والجرجاني وأبى هلال العسكري وابن قتيبة وابن عبدريه الأندلسى وياقوت الحموى والمبرد وأبى على القالى (وعشرات غيرهم).

أما إذا وصلنا لعالم الفكر وكان قصدنا مناطق كفكر المعتزلة والأشاعرة وسائر المذاهب الفكرية (والتي تعرف بالفرق عند المتكلمة أى أهل علم الكلام -أى الفكر والفلسفة) بما فى ذلك الأسماء العظيمة لرؤوس من أجل رؤوس الفكر على مستوى التاريخ أمثال ابن رشد وأبى حيان التوحيدى والفارابى والرازى وابن خلدون (وعشرات غيرهم) فإن عدم المعرفة تبلغ مداها الأقصى. ان غير قليلين من المتحمسين للثقافة العربية هم أصحاب مُطالعات وقراءات ومعرفة متواضعة بأمّهات الكتب العربية والإسلامية مما أدى بهم للخلط بين ما هو "مقدس" (لأنه جزء من الدين) وما كان ينبغى أن يبقى خارج دائرة القداسة، (لأنه عمل بشرى محض)، إذ تضفى القداسة على الكثير من المسائل التي لا علاقة لها بالقداسة لأنها -كما ذكرت- من عمل الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن كثيرين من هؤلاء لا يعرفون الفارق بين (الشريعة الإسلامية) و(الفقه الإسلامى). بل أن كثيرين منهم يخلطون فى معظم ما يقولون ويكتبون بين الدائرتين، مع ما يجرنا إليه ذلك من نتائج وخيمة وخطيرة. فمعظم الآراء والأفكار والمفاهيم التي يُرددونها الكثيرون على أساس أنها ضمن (الشريعة الإسلامية) هي فى الحقيقة من أفكار ومفاهيم (الفقه الإسلامى). والذي لا يعرفه مُعظم هؤلاء أن الفقه الإسلامى "عمل بشرى" قابل للنقد والنقض والتطوير. ويرجع علم أصول الفقه لأبى حنيفة النعمان الذي يُعد أول الفقهاء الكبار. وهذا الرجل العظيم هو الذى قال عن أصول الفقه، "علمنا هذا رأى فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه". وهو تعبير بالغ الوضوح. وأبو حنيفة أيضاً هو الذى يرفض إضفاء القداسة

على أحد عندما يقول عن التابعين (أى الجيل التالى للصحابة) "إذا كان التابعى رجلاً، فأنا رجل". ورغم أن الإمام مالك ليس كمثلي أبى حنيفة فيما يتبعه لنفسه من حرية الفكر والتصرف فهو أيضاً القائل لكل من يدلّو بدلوه فى المسائل الفقهية: "ما منا إلا من يخطئ ويرد عليه". ومع ذلك، فإن الخلط بين الدائرتين عندنا على أوسع نطاق بل وبين العديد من المتخصصين، وهو خلط شكل (ولا يزال) قيداً على الفكر المستتير. ويبلغ هذا الخلط أقصى مداه فى البيئات التى تأثرت بالثقافة الوهابية وهى ثقافة ظلامية لا يكاد يوجد مجال فيها لإعمال العقل.

ورغم هذه الحقائق الجلية، والتى تدل على أن أعداداً كبيرة من مثقفينا... لا تعرف شيئاً عن ثقافتنا العربية، فإن البعض من هؤلاء لا يتورع عن تنصيب نفسه مدافعاً (بعاطفية متأججة وانفعال عنفوانى) عن ثقافتنا العربية التى هو أبعد ما يكون عن معرفتها، لأنه -ببساطة- لم يقم بالجهد الواجب ويُطالع الثمار العديدة لهذه الثقافة فى مجالات الشعر والنثر والفكر...

وإذا كان أحد رواد الأدب العربى البارزين قد قال فى مقدمة أحد كتبه: "إن من لا يعرف شيئاً لا يملك حق الحكم عليه"، فإننا لا نملك إلا أن نقول أن معظم المتحمسين عاطفياً لثقافتنا العربية يفتقدون تماماً لأهلية الدفاع عن هذه الثقافة العظيمة، لأن من لا يعرف شيئاً لا يحق له الحكم عليه ناهيك عن الدفاع عنه.

ولهؤلاء نقول: إذا كنتم فى شبابكم لم تطالعوا عشرات الدواوين الشعرية العربية ومئات الآثار العربية الأخرى فى مجالات الأدب والفلسفة (الكلام) فمن أين تستمدون الحق فى الدفاع عن ثقافة لم تأخذوها مأخذ الجد الكافى عندما لم تعكفوا على الاطلاع على آثارها العظيمة؟

وخلاصة القول هنا، أننا عندما نقف أمام معظم المتحمسين للثقافة العربية فإننا نقف أمام متعصبين عن غير علم. أما الذين عرفوا هذه الثقافة حق المعرفة وطالعوا المئات والآلاف من آثارها، فهم وحدهم الذين يحق لهم الفخر ببعض آثارها (كأعمال ابن

رشد مثلاً). وحتى أكون مُحددًا للغاية، فإننى أقول إن رجلاً مثل أحمد أمين صاحب موسوعة "فجر الإسلام" و"ضحى الإسلام" و"ظهر الإسلام" و"يوم الإسلام" يملك أن يحكم على الثقافة العربية، ويملك أن يعجب ويفتخر بها، لأنه أحاط بثمارها العديدة وعرف ثمارها، فمما لا شك فيه أن من حق العرب والمسلمين أن يفتخروا، بما كان لبعض أجدادهم من نصيب فى إثراء الفكر والثقافة الإنسانية.

• نحن وثقافة البحر المتوسط:

خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين كان المجتمع المصرى شديد الصلة بالدوائر المحيطة بمصر جغرافياً وأغنى منطقة شبرق البحر المتوسط. وخلال هذه الفترة كان من الواضح أن مصر وإن كانت تنتمى -تاريخياً- للثقافة العربية والإسلامية إلا أنها فى نفس الوقت ذات صلة قوية بحضارة البحر المتوسط ومما يعكسه ذلك ثقافياً على مصر والمصريين. وكان العقل المصرى على درجة من الوضوح تسمح له أن يرى الحكمة الواضحة فى كلمات الدكتور طه حسين فى كتابه "مستقبل الثقافة فى مصر" الذى صدر فى سنة ١٩٣٨، عندما أبرز أهمية البعد الحضارى والثقافى الناجم عن كوننا من دول البحر المتوسط كما أننا (بنسب متفاوتة) من الدول العربية والإسلامية والأفريقية. وتأتى أهمية هذا البعد من حقيقة أن معظم الحضارات القديمة كانت حضارات مُطلّة على البحر المتوسط (الحضارة المصرية... الحضارة الفينيقية... الحضارة الإغريقية... الحضارة الرومانية). وأن إنكار هذا البعد (لحساب أبعاد أخرى) هو عملية غير علمية ومخالفة لحقائق التاريخ والجغرافيا التى لا يمكن مخالفتها.

وإذا كان العقل المصرى قد اتسم دائماً -عبر التاريخ- بصِفَةٍ تسامح قوية، هى أهم مزايا الشخصية المصرية، فإنها سمة أو صفة تتصل بهذا البعد (بعدم البحر المتوسط) أكثر من اتصالها بأبعادنا الأخرى. ومن المؤكد، أن الهزال الثقافى الذى اعترانا خلال السنوات الأخيرة وما واكب ذلك من جموح بعض التيارات الفكرية

وعدم إعترازها إلا ببعد واحد من أبعادنا الثقافية، قد لعب دوراً كبيراً فى إضعاف هذا البُعد من أبعادنا الثقافية، رغم عظيم أهميته كجسر بيننا وبين العالم كله، وكمصدر من مصادر مكمّح من أهم ملامحنا الحضارية وأغنى التسامح.

نحن وثقافة العصر:

من أكثر المسائل الفكرية والثقافية التى حيرتني ولسنوات طويلة والتى كلما شُغلتُ بها فكرياً وظننت أنني وصلت فيها إلى يقين قاطع جاءت محاورات ولقاءات وحوارات وقرارات ووجهات نظر شخصية لتثبت لى أنني لم أبلغ فيها بعد حد اليقين وأغنى علاقة العقل العربى بالثقافة التى تعرف بالثقافة الغربية، وما أكثر ما حيرتني الطريقة التى نتعامل بها مع هذا الموضوع. فهناك كثيرون فى واقعنا يظنون أن الإيمان والاعتداد والإعتراز بثقافتنا الخاصة وهى الثقافة العربية إنما يعنى أن نكون فى موقف المعاداة أو التحفز أو التوتر تجاه الثقافة الغربية. والبعض الآخر يرى أن العصرية ومسيرة الزمن يعنيان معرفة الثقافة الغربية والتفاخر بها، دون اكتراث بالثقافة العربية الإسلامية أو الإسلامية العربية. وقد لاحظتُ فى معظم الحالات أن الذين يقولون بأن علينا أن نعتز بثقافتنا الخاصة يضمون أعداداً كبيرة ممن أتيح لهم أن عرفوا بعض الأشياء عن الثقافة العربية دون أن يتاح لهم معرفة القدر الكافى عن الحضارة الغربية. بل وحيرنى كثيراً أن بعض هؤلاء "المعتزين" لا يعرف إلا أقل القليل عن ثقافتنا.

نحن إذن بصدد فريق يعتز ويفتخر بثقافتنا العربية، وهو يعرف القليل عنها ولا يعرف تقريباً أى شىء عن الثقافة الغربية، كما أننا بصدد فريق ثانٍ يعتز بثقافتنا العربية ولا يكاد يعرف شيئاً عنها، وهو فى نفس الوقت لا يعرف شيئاً عن الثقافة الغربية، وكان الفريق الثانى يذهلنى كثيراً لأنه كان يشبه أمامى رجلاً يعتز بقبيلته اعتزازاً يقوم على العصبية لا غير. أما الفريق الأول فكنت أفهم موقفه لأنه أتيح له القليل من المعرفة عن الثقافة العربية ولم تتح له معرفة وافية بالثقافة الغربية فكان من الطبيعى أن يتخذ

موقفاً فكرياً هو أيضاً أقرب ما يكون للموقف الوجداني العاطفي عن الموقف الفكري.

وكانت حيرتي تمتد لدائرة ثالثة من دوائر الحيرة عندما كنتُ أخوضُ في حوارات طويلة مع فريق ثالث مختلف تماماً، إذ أنه يزدري الثقافة العربية ويُعجب كل الإعجاب بالثقافة الغربية. وهؤلاء كانوا ينقسمون أيضاً إلى فريقين، فريق لا يعرف إلا أقل القليل عن الثقافة الغربية. في نفس الوقت لا يعرف شيئاً عن ثقافتنا العربية، وفريق رغم ولعه الشديد بالحضارة الغربية فإنه لا يعرف عن الثقافة الغربية شيئاً يذكر ناهيك عن عدم معرفته شيئاً يذكر عن الثقافة العربية. وفي سنوات التفكير والحيرة بصدد هذه المسألة وجدتُ أنني لا أملكُ إلا التمتعجب، وأنا أرقبُ هذه المجموعات الأربعة.

وكما ذكرت، فقد حيرتني هذه المجموعات الأربعة وأذهلني موقفُ كل منها، وأذهلني موقفُ أفرادها كما أذهلني الحوار معها لأنه حوارٌ يشبه ما يسميه العربُ بـحوار الطرشان، لأنك تتكلم مع أي فرد من أي مجموعة من هذه المجموعات فيردُ عليك رداً ينبئ بأنه يتكلم كلاماً ما هو إلا صحيفة اتهام كانت جاهزة لديه من البداية، وهي صحيفة اتهام تقوم على التعصب والتشدد والتحيز الوجداني والعاطفي، ولا تقوم على فهم ودراية واسعة وثقافة عميقة أو عريضة. ولا شك عندى اليوم بعد سنوات طويلة من الاهتمام بهذا الموضوع أن معظم الأفراد في مجتمعنا المصري والعربي يندرجون تحت واحدة من هذه الفئات الأربعة.

ولكن هناك أيضاً فئة خامسة تختلف اختلافاً كبيراً عن الفئات الأربعة التي ذكرتها ولكنها فئة لا تضم إلا أعداداً صغيرة للغاية، إنها الفئة التي يؤمن أفرادها بأن الثقافة العربية أنتجت ما يجعلنا نفتخر بها. وأفراد هذه الفئة يعرفون عن هذه الثقافة الكثير، فقد قرعوا عيون إبداعات هذه الثقافة منذ ازدهرت بعد أقل قليل من مائة سنة على ظهور الإسلام، ثم إرتفع نجمها في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين حتى بلغ أفاقاً بعيدة من آفاق التآلق.

هؤلاء يعرفون عن الشعر العربي الكثير، ويدركون قيمة ما توصل إليه الفكر العربي من أبعاد رائعة من التألق والتألق تجلت في إبداعات فكر المعتزلة، كما تجلت في آثار ابن رشد الفذة.

إن أفراد هذه المجموعة القليلة يتيهون إعجاباً بفكر ابن رشد وابن سينا وابن خلدون كما يفتخرون بعبقريات شعرية مثل أبي نواس والمتنبى وأبي العلاء المعري. ويعبقريات في النثر العربي مثل المعري (مرة أخرى) في رسالة الغفران. وإذا تذكروا الشأو البعيد الذي بلغه علامة مثل الرازي شعروا بدرجة رفيعة من الزهو والمجد. إذن أفراد هذه الفئة الخامسة مطلعون بعمق على الثقافة العربية وهم يفتخرون بما يعرفون، ولكنهم أيضاً يدركون أن الثقافة العربية هي عمل إنساني ولا يضافون عليها القداسة وإنما يكتفون بإضفاء هذه القداسة على القرآن الكريم.

إن أفراد هذه المجموعة الخامسة يعرفون أيضاً عن الثقافة الغربية الكثير، فهم غطوا مساحات واسعة من مناطق الثقافة الغربية بل ومن منابعها القديمة مثل الثقافة اليونانية والرومانية وثقافة عصر النهضة أو الرينيسانس. أما ثقافات الحضارة الغربية الحديثة فقد أحاطوا بها إحاطة جيدة وخاضوا في معظم فروعها كالآداب والفنون والتاريخ وعلوم السياسة والإجتماع والاقتصاد وعلوم الفلسفة وعلم النفس كما توسعوا في الاطلاع على موجات العلوم الحديثة المتصلة بحركة الاقتصاد المعاصر. وأفراد هذه المجموعة وإن كانوا يعجبون بالكثير من إنجازات الحضارة الغربية إلا أنهم لا يصلون إلى حد الافتتان والتقديس، لأنهم يعلمون أن الحضارة الغربية حضارة إنسانية لها ما لها وعليها ما عليها، وإن كانت صاحبة إنجازات عظمى مثل خلق نظام عمل منتج وفعال، ومثل تطوير علاقة الحاكم بالحكوم أو المحكوم بالحاكم في ظل منظومة راقية تسمى الديمقراطية ومثل حقوق الإنسان، إلا أن الحضارة الغربية تبقى "عملاً إنسانياً" لا يخلو من العيوب والنقائص، شأنه شأن كل شئ بشري.

وقد حيرني أن الأغلبية العظمى في واقعنا تنتمي لمجموعة من

المجموعات الأربعة الأولى. أما المجموعة الخامسة فلا يكاد أفرادها يتجاوزون في عددهم المئات على مستوى الوطن العربي بأسره وهم في الأغلب الأعم يتخوفون من إبداء وجهات نظرهم، لأنهم كثيراً ما يقابلون بالهجوم، وغالباً ما يكون الهجوم ظالماً عندما يتهمون بأنهم مبهورون بالحضارة الغربية. والحق أن معظم هؤلاء غير مبهورين بالحضارة الغربية لأنهم يعرفون عنها ما يجعلهم يعجبون بالكثير من ثمارها ولكن دون أن يمنعم إعجابهم من رؤية سلبيات الثقافة الغربية.

ومع ذلك فإن معظم أفراد المجموعات الأربعة الأولى لا يفهمون موقف هذه المجموعة الخامسة، ولعل السبب أن الإنسان عادة لا يرى ما يجهل، ويفقد تماماً القدرة على الحكم على ما لا يعرف. ولكن في داخل المجموعات الأربعة تختلف المواقف، فبينما يتسم أفراد المجموعة الثالثة والرابعة بمسحة تظهرهم وكأنهم عصريون وتمتدنون، فإن أفراد المجموعة الأولى والثانية يظهرون في موقف بالغ التعصب. والحقبة أن أفراد المجموعات الأربعة يشتركون في صفة أساسية وهي أنهم يحكمون على أشياء لا يعرفونها، وأنهم يفتقدون ويفتقرون لأهم عناصر الحكم. كذلك فإن أفراد المجموعة الثالثة والرابعة ليسوا بالضرورة أكثر تحضراً وتمدناً من أفراد المجموعة الأولى والثانية، وإن كانت المظاهر الشكلية قد تدل أحياناً على ذلك وهو غير صحيح.

والمشكلة الكبرى أن الحوار يكاد يصبح مستحيلًا بين أفراد المجموعة الخامسة والمجموعات الأربعة الأخرى، فإن ما يطلبه أفراد المجموعة الخامسة لا يجد أدنى صاغية لدى أفراد المجموعات الأربعة الأخرى. لأنهم في الحقيقة يظنون أنهم يهاجمون ويطلقون في مقدساتهم فيتخذون موقفاً عاطفياً وجدانياً قد يبلغ حد العنف، لأنهم يشعرون أن الواجب يعلو عليهم الدفاع عما يعتزون به ويفتخرون به. ولا شك أن المسؤولية الثقافية والفكرية بل والوطنية، تلقى على أكتاف المجموعة الخامسة مهمة كبرى. هي إقامة حوار متحضر مع أفراد المجموعات الأربعة

الأخرى يؤسسُ على تسليط الضوء على الحقائق، والأخذ بيد أفراد المجموعات الأربعة الأخرى، ليروا أنه لا تعارض في الحقيقة بين أن يعرف الإنسان ثقافته ويفتخر بها ويبلغ في الاعتزاز بها أبعد الحدود وأن يكون في نفس الوقت ملماً بثقافة العصر المتمثلة في الثقافة الغربية دون أن يسقط في وهدة الأنهار الأعمى والتقديس الدليل لهذه الثقافة، لأنها مجرد ثقافة إنسانية لها مزاياها ولها أيضاً عيوبها. ويجب على أفراد المجموعة الخامسة أن يحيطوا الحوار دائماً بإطار من الاحترام مع بذل كل الجهود الفكرية والعقلية والثقافية والموضوعية لكي يظهروا لأفراد المجموعة الأولى والثانية بالذات أن الثقافة التي تسمى بالثقافة الغربية ليست في الحقيقة حضارة غربية محضة، وإنما ثقافة إنسانية تمركزت حالياً في الدول الغربية المتقدمة، ولكنها في جذورها أخذت الكثير من الحضارة اليونانية القديمة ومن الحضارة العربية في عصور ازدهارها. كما أنها أخذت الكثير من حضارات أخرى قديمة كالحضارة الرومانية وغيرها من الثقافات الحديثة.

إن على أفراد المجموعة الخامسة أن يظهروا أن الجمع بين فهم ثقافتنا الشرقية (العربية والإسلامية) وبين فهم وإستيعاب الثقافة الغربية أمر ممكن وميسور، دون أن يفقد الإنسان هويته ودون أن يصير تابعا للثقافة الغربية بشكل أعمى. لذا لا يجب أن نسقط أبداً في حفرة التساؤل المستحيل: "هل نتبع أم نأخذ هذه أو تلك؟" لأن الجواب السليم هو "هذه وتلك". نأخذ من ثقافتنا الكثير، ونأخذ من ثقافة الغرب الكثير أيضاً. ويبقى المحور الهام هو أن يعترف أفراد المجموعات الأربعة الأولى بأن من لا يعرف شيئاً لا يملك حق الحكم عليه، وبالتالي فإن على أفراد المجموعتين الأولى والثانية أن يؤمنوا أن أحكامهم على الثقافة الغربية لا يمكن أن تكون سليمة لأنهم بسهولة وبوضوح تام لا يعرفونها، ولا يعني ذلك على الإطلاق أن ثقافتهم العربية الإسلامية خاطئة، ولكنه يعني أن أحكامهم على الثقافة الغربية لا تستند على أي أساس من منطق

أو علم. كذلك ينبغي أن نصل بأفراد المجموعة الثالثة والرابعة ليقين واضح بأن مواقفهم ليست أفضل من موقف المجموعة الأولى والثانية، لأنهم أيضاً يؤمنون إيماناً يقوم على التقديس في غير محله والانبهار، وهو ما لا يصلح لأن يكون أساساً للأحكام. ناهيك عن أن سوادهم الأعظم لا يعرف عن الثقافة الغربية إلا القليل والقشور كما أنهم يجهلون عن ثقافتهم العربية كل شيء تقريباً، وهنا فإنهم يقعون مرة أخرى تحت طائلة الحكم المنطقي الذي لا يقبل النقاش بأن من لا يعرف شيئاً لا يملك حق الحكم عليه - وقد يكون أفراد المجموعة الثالثة والرابعة غير مهتمين بالحوار أصلاً. أما أفراد المجموعة الأولى والثانية فإن الانفعال والالتهاب الوجداني الذي يتخذونه والربط الشديد بين المناقشة هنا وبين الكرامة والإعتزاز التي تشوب تناولهم للأمر تجعل الحوار شبه مستحيل وتجعله صعباً للغاية، فهم أقرب ما يكونون للصدام، الأمر الذي يحول بينهم وبين أن يفتحوا أعينهم على حقائق إذا رأوها وجدوا أنهم يمكن أن يظلوا متمسكين باعتزازهم وفخرهم وانتمائهم لثقافتهم مع تعلم واسع وإدراك ومعرفة بثقافة الغرب التي هي ثقافة العصر، دون أن يفقدوا هويتهم أو كرامتهم ودون أن يصبحوا تابعين لأحد. والحقيقة أنهم في هذه الحالة يزدادون ولا ينقصون ويقوون ولا يضعفون، إلا أن الموقف الوجداني الذي يتخذونه يجعل من الحوار معهم مهمة صعبة - وليست مستحيلة - وعلى أفراد المجموعة الخامسة أن يعرفوا أنه بدون الموضوعية والبعد عن الانفعال عن مس المقدسات، فإن الحوار مع أفراد المجموعة الأولى والثانية سرعان ما ينقطع ويصبح من شبه المستحيل وصله مرة أخرى.

استرعى إنتباهى منذ سنوات أن لغتنا (الفصحى والعامية) لا توفر ترجمة لكلمة "Compromise" الإنجليزية إلا بأكثر من كلمة واحدة. فأغلب الظن أن الترجمة الشائعة والذائعة لهذه الكلمة الإنجليزية هي "حل وسط". وقد حاولت كثيراً أن أجد في المعاجم والقواميس العربية القديمة والحديثة ترجمة لهذا المصطلح الأجنبي والشائع (بتغييرات طفيفة في الحروف) في كل اللغات الأوروبية سواء منها التي تعود للعائلة اللاتينية أو للعائلة الجرمانية أو للعائلة اليونانية أو أخيراً التي للعائلة السلافية. وقد واجهتني نفس المعضلة مع كلمات أخرى ليس هذا مجال التطرق إليها وإن كانت أهمها كلمة Integrity التي ذاع إستعمالها في لغات أوروبا وأمريكا الشمالية خلال العقود الأخيرة ذيوماً واسعاً للغاية ، وهي أيضاً كلمة لن تترجم إلى العربية بأقل من ثلاث وربما أكثر من الكلمات. ولما كانت اللغة هي ليست مجرد "أداة اتصال" وإنما هي "وعاء ثقافي" تصب في القنوات الثقافية وطرائق التفكير وروح التعامل مع الأشياء والآخرين فقد إنتهيت (بشكل نسبي)، إلى أنني أمام ظاهرة ذات دلالات ثقافية (وبعد ذلك؛ سياسية وإقتصادية واجتماعية عديدة). وأثناء ما يقل قليلاً عن عشرين سنة من

التواجد في مؤسسة إقتصادية عالمية كبرى ذات تاريخ طويل (إذ بقيت ضمن أكبر خمس مؤسسات إقتصادية في الكون منذ القرن قبل الماضي وحتى اليوم كما أنها تعمل في كل دولة من دول العالم) فقد إسترعى إنتباهي في ظل وجود أفراد ينتمون لأكثر من مائة جنسية في هذه المؤسسة أن الأفراد الذين ينتمون لخلفية أوروبية غربية يستعملون الكلمة (Compromise) أكثر من الذين يجيئون من خلفيات ثقافية شرقية بل لاحظت أن الآخرين أقل إستعمالاً للمصطلح من المجموعة الأولى. ولما كانت دراسة الثقافات المختلفة واحدة من أهم هواياتي ولاسيما المقارنة بين العقل العربي والعقل اللاتيني والعقل الأنجلوسكسوني ، فكما أنني لاحظت أن العقل العربي أقل إستعمالاً للكلمة من العقل اللاتيني فإن العقل اللاتيني أقل إستعمالاً للكلمة من العقل الأنجلوسكسوني ، وهي ملاحظة لن يكون من العسير تفسيرها: فتأصيل التفكير على أرضية من المبادئ الفلسفية/ الدينية (وهو ظن أكثر منه واقع) بالنسبة للعقل العربي تجعل من الطبيعي أن يكون إستعمال الكلمة (Compromise) ومعناها أقل من إستعمال العقل اللاتيني لها وإن كان العقل اللاتيني أيضاً محكوماً بأساس فلسفي (وإن كان أثر الدين فيه أقل) إلا أنه بالمقارنة بالعقل الأنجلوسكسوني يُعتبر عقلاً أقل إستعمالاً للكلمة ومعناها . (Compromise) فالعقل الأنجلوسكسوني والذي يسود ويقود العالم اليوم بإنفراد لا مثيل له (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) مؤسس على قواعد مختلفة : فأبرز فلاسفة بريطانيا منذ ثلاثة قرون "جريمي بينتام" كأن يؤسس النظم والقوانين والمؤسسات والأفكار على أساس النفع (النفعية) أما الولايات المتحدة الأمريكية فيمكن بيعض التبسيط أن يقول المرء أنها أنتجت فيلسوفين كبيرين هما ويليامز جيمس وجون ديوى ترجما في أعمالهما نفس أفكار جريمي بينتام ولكن باختلافات أملتها تطورات الزمن والأحداث وتحت مسمى آخر هو البرجماتية. (Pragmatism) ورغم تمسك الشعوب

الآسيوية (من الأرومات الصينية واليابانية والهندية) بمعظم خصوصياتها الثقافية إلا أنها (بذكائها غير المنكور) قد تعلمت معنى المصطلح الإنجليزي (Compromise) قبل أن تتعلم شكله اللغوي وصارت في كل أمورها تميلُ إلى حلول متسمة بطابع الـ Compromise. وحتى الشعوب اللاتينية فقد غرنتها فكرة المصطلح قبل أن يفزوها المصطلح نفسه (Compromise) وأصبح ذلك واضحاً لكل من يطالع الكتابات السياسية في الفكر السياسي في الدول اللاتينية.. بل أن الإنسان لا يعجب عندما يجلسُ ليشاهد واحدة من القنوات الفضائية الفرنسية فيجدُ مسئولاً اقتصادياً كبيراً يتحدث باللغة الإنجليزية (وهو ما كان من المستحيلات منذ ثلاثة عقود فقط) ويعرضُ أفكاراً تحركها روح المصطلح محل هذا المقال . (The Compromise)

فإذا ما إنتقلنا إلى منطقتنا من العالم وجدنا أعداداً كبيرة من الناس ومن المتعلمين، بل ومن الصفوة تقـرن المصطلح (Compromise) بمجموعة من المعاني الأخرى مثل "التنازل" و"التراجع" و"التخلي" و"الضعف" و"الهزيمة"، وهي أمور لا تخطر على بال الإنسان الغربي وهو يستعمل مصطلح (Compromise) لأن تعليمه بكل أشكاله (في مجالات العلوم التطبيقية وفي سائر مجالات الدراسات الإجتماعية والإنسانيات) يغرسُ في أعماقه أن ما يسود من أفكار ما هو إلا .. (Compromise)، بل أنه يعرفُ ببساطة من دراسته قبل الجامعية أن معظم الظواهر الطبيعية هي من قبيل الـ Compromise كما أن ثقافات الأمم التجارية (ولعل بريطانيا هي أكبر أمة تجارية في التاريخ الإنساني) قد عملت على تأصيل فكرة الـ Compromise في شتى مجالات الحياة والتفكير والتعاملات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية بل والإنسانية. وإذا كانت الأمثال العامية لدينا تعكسُ صورة واضحة لفهم سلبى لمعنى ومصطلح (Compromise)، فإن عشرات الأمثال الشعبية البريطانية

تدلُّ على العكس تماماً.

ورغم أن النصوص الأصلية في الدين الإسلامي تصلحُ بشكل كامل لتأسيس ثقافة متسمة بالـ **Compromise** إلا أن التاريخ الإسلامي (والعربي منه بوجه خاص) قد شابته روحُ مناقضة تماماً للروح التي تخلقها ثقافة الـ **Compromise** ويشهدُ تاريخنا الحديث عشرات الخسائر التي ما كان لها أن تحدث لو أننا لم نكن ننظر إلى مصطلح ومعنى الـ **Compromise** كمترادف للتنازل والتراجع والخضوع والتفريط وأحياناً يبالغ كثيرون منا من عشاق الانتصارات الخطابية فيضيفون كلمات مثل (التركيع والانبطاح).

والحقيقة المؤكدة أن أى خلاف أو تعارض أو صراع هو موضوع تجاذب (متعارض) بين آراء مختلفة ومستويات قوى مختلفة : وكلُّ ذلك يملئ أن حلاً لا يقومُ على مصطلح ومعنى الـ **Compromise** هو أمرٌ مستحيل لأنه يعنى إلغاء إرادات ومصالح وقوى طرف بشكل كامل. وهو أمرٌ مخالف لقوانين العلم والطبيعة والحياة بأسرها. وعندما يكتبُ مفكرٌ مصري هو الدكتور ميلاد حنا مئات الصفحات عن نظريته في قبول الآخر، وعندما يكتبُ مفكرٌ مصري عظيم آخر هو الدكتور مراد وهبة مئات الصفحات عن استحالة أن يملك أحدُ الحقيقة المطلقة فإنهما معاً يساهمان بنبل فكريٍّ نادر في واقعنا في عملية إرساء قواعد وثقافة وفكر ومعاملات الـ **Compromise**.

ولا أزعمُ أنني أولُ من يتطرق بين كتاب مصرَ لهذا الموضوع: ففي منتصف الخمسينيات حاول توفيق الحكيم ذلك في كتابه "التعادية" ولكنه من جهة كان يعيشُ زمناً مختلفاً بالكلية عن الزمن الراهن مما إنعكس على المنتج النهائي الذي قدمه كما أنه (ويؤسفني أن أقول ذلك نظراً لإعجابي العميق بعبقرية توفيق الحكيم الإبداعية) لم يتطرق بعمق للموضوع الذي عرضه - وربما كانت الثقافة السائدة في مصرَ يومها هي السبب وراء إفتقاد كتابه "التعادية" للعمق الواجب، ناهيك عن أن مصطلح التعادية يعطى

أبعاداً ومعاني تختلف عن مصطلح الـ **Compromise** واعتقد أن إنتشار ثقافة دينية تقوم على (النقل) كان من الأسباب بالغة الأثر على عدم تطوير فكرة وآلية الـ **Compromise** في تفكيرنا : فإذا كنا نتحدث (الآن) مع ابن رشد أو الجاحظ (والأخير من أدباء المعتزلة) لكان من الممكن أن نشرح لهما ويقبلا منا أن التفكير العام يجب أن يتسم بروح وأبعاد معاني مصطلح الـ **Compromise** ولكننا إذ كنا نتحدث مع أئمة "مدارس النقل" مثل أحمد بن حنبل إلى ابن تيمية إلى ابن قيم الجوزية إلى محمد بن عبد الوهاب إلى عشرات الدعاة المعاصرين الذين أفسحوا المجال كاملاً أمام "النقل" وأغلقوا الباب كلية أمام "العقل" فإن محاولتنا ستكون أشبه بمحاولة ابن رشد منذ ثمانية قرون، وقد تحدث لكتاباتنا مثلما حدث لكتابات ابن رشد (وإن كان ابن رشد بشكل ما محظوظاً إذ في مواجهة عدم تمكنه من هزيمة النقليين في دنيا الحضارة العربية/ الإسلامية إلا أنه هزم النقليين في دنيا الثقافة المسيحية - فلا شك أن ابن رشد وأفكاره قد قضت على أفكار توما الإكويني كلية في القرن الثالث عشر، ومن خلال المتحمسين لأفكار ابن رشد بكلية الآداب بجامعة باريس في ذلك الوقت) وربما ينصفنا التاريخ في يوم من الأيام ويقول أن عربياً مسلماً كان وراء إنتصار "العقل" على "النقل" في زمن كانت أوروبا فيه ضد العقل وحرية التفكير بشكل سافر - ولولا هذا الإنتصار للعقل على النقل لكانت أوروبا اليوم مثل القارة الأفريقية في درجات التقدم والنهضة والرقى.

إن فريقاً من المفكرين الذي يجمعون جمعاً راقياً بين الثقافة العربية والثقافة الإسلامية والثقافات الإنسانية عليهم أن يضعوا دستوراً موجزاً لغرس قيمة ثقافة الـ **Compromise** في عقول أبناء وبنات هذه الأمة (مصر) من خلال برامج التعليم ومن خلال منظومة فكرية توصل أن الـ **Compromise** هي المنتج الأقوى للطبيعة والحياة ومسيرة الحضارات والثقافات وأن الرأي الواحد

أو الحصول (في نهاية الحوار) على كل شيء هو ضد منطق العلم والطبيعة والإنسانية والثقافة والحضارة. ونظراً لعدم تمكني من العثور في القواميس والمعاجم على كلمة واحدة أترجمُ بها مصطلح **Compromise** فقد إقترفت في هذا المقال أمرين كنتُ أودُّ عدم إقترافهما : أنتى أستعملتُ أولاً الكلمة الإنجليزية **Compromise** مرات عديدة... ثم أنتى عنونتُ المقال بترجمة للمصطلح لا يمكن أن أكون راضياً عنها، ولكنني تشبعتُ بفكرة الـ **Compromise** عملتُ بموجب الحكمة الماثورة (ما لا يدرك كله لا يترك كله).

الأفكار النمطية هي ترجمة للخاصة لتعبير (Stereotype) الإنجليزي وأرجب من البداية بأن أعرف أن هناك رجمة أو مصطلحاً عربياً أفضل من ذلك (وقد أستبعدت أن سميتها الأفكار الإكليسيهاتية - لأن كلمة "إكليسيهات" وإن كانت ستعمل في حديثنا اليومي إلا أنها من أصل فرنسي). وما تصده بالأفكار النمطية، تلك الصيغ التي تشيع بين الناس بحيث رددها كثيرون دون أن يتصدى معظمهم لفحصها وتمحيصها عرضها على "العقل" و"المحصل المعرفي" لرفضها أو قبولها. **"الأفكار النمطية"** ظاهرة إنسانية - بمعنى أنها توجد (بدرجات مختلفة) في كل المجتمعات - وإن كان ذلك "الشيوع" أو "الذيع" لا منع من وصفها بأنها "ظاهرة إنسانية سلبية" ففى الغرب، شرأت "الأفكار النمطية" عن المجتمعات والحضارات والثقافات أخرى. ولدينا أيضاً الكثير من هذا الفيض من الأفكار التي كرها الناس لا لسبب إلا لشيوعها وذيوعها. والذي يحضنى على عصف هذه الظاهرة بأنها وإن كانت "إنسانية" إلا أنها "سلبية" أنها لاهرة تعمل لصالح "النقل" (وهو الوقود الأكبر لها) وتعمل فى مس الوقت ضد مصلحة العقل (وهو الذى كان يستوجب عرض لك الأفكار عليه وعلى المحصول المعرفي (من تراكمات العلم

والتجربة الإنسانية) للرفض أو القبول. وفي اعتقادي أن الإنسانية لن تتخلص بشكل مطلق من "الأفكار النمطية" ولكن بوسعها أن تحد من ذيوعها. وفي تصوري أن أهم مصادر استفحال حجم وعدد وتأثير "الأفكار النمطية" هي أربعة مصادر أساسية. أما المصدر الأول فهو عدم وجود محصول معرفي ثري ومتعدد الجوانب وعصري. وأما المصدر الثاني فهو عدم شيوع "الحوار الحر والمتواصل" بصفته -في ظني- أكبر أعداء "الأفكار النمطية". وأما المصدر الثالث فهو عدم خروج (عولة إنسانية) من رحم إرهابات العولة الحالية والتي تقف على أرضية "اقتصادية/سياسية" أكثر بكثير من وقوفها على أرضية "إنسانية/ثقافية". وأما المصدر الرابع فهو التواجد نفسياً في حالة دفاع عن النفس متفاقمة -وسأحاول إلقاء بعض الضوء على تلك المصادر الأساسية وعلى الأدوات الفكرية التي أظن أنها ذات قدرة عالية وفعالية كبيرة في "تحجيم" و"تقزيم" ثقافة الأفكار النمطية". أما المصدر الأول من مصادر شيوع ثقافة الأفكار النمطية فهو إتسام المحصول المعرفي لأفراد أي مجتمع بوجه عام وأعضاء النخبة المتعلمة والمتقنة بوجه خاص إما بهزال التكوين أو بمحلية التكوين أو بعدم الإتساع الأفقي للتكوين -وهي كلها عناصر تجعل العقول غير مزودة بالأراء الأخرى العديدة المحتملة في كل حالة. وقد يكون حتى أعضاء النخبة المتعلمة والثقافة أصحاب محصول معرفي لا بأس به، ولكنه قد يكون من جهة "محصولاً تقليدياً" أي لا يضم مستجدات المعرفة ولا سيما في العلوم الاجتماعية.. وقد يكون محصولهم المعرفي لا بأس به ولكنه إما مفرق في المأزوية (بقرون) أو نسبي المأزوية (بعقود) - فما أكثر المثقفين (لا سيما في العالم الثالث) الذين ينتمى محصولهم المعرفي لعقد الخمسينيات والستينيات أكثر من إنتمائه للزمن الآن. كذلك قد تحول ظروف عديدة دون إتسام محصولهم الثقافي بالتخلي عن الإغراق في المحلية والإبحار فيما وراء حدود ذلك. كذلك قد يكون المحصول المعرفي ثرياً في جوانب ومفتقراً لجوانب عديدة لا سيما

من جوانب العلوم الإجتماعية الأحداث. وهكذا يتضح أن وجود محصول معرفي (لأفراد أى مجتمع بوجه عام ولأعضاء النخبة المتعلمة والملتزمة بوجه خاص) متسم بثراء التكوين وعدم الاستغراق فى المحليّ والإتساع الأفقى بما يعنيه من ضم مناطق جديدة من مناطق المعرفة هى عوامل تجعل العقل أكثر تحصناً (بشكل نسبي) من المجارة الكاملة (أو شبه الكاملة) لصيغ الأفكار النمطية - إذ يكون متاحاً لهذا العقل التعرف على بدائل فكرية قد تكون (عند التمحيص والمفاضلة) هى إختياره عوضاً عن ترديد ما لا قوة دفع له فى الكثير من الحالات إلا الشيوع والذيع والإنفراد بالساحة.

وأما المصدرُ الثانى من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو عدم قيام الحياة التعليمية والثقافية والإعلامية على أساس متين من ثقافة الحوار (الديالوج). فكلما كانت أساليب التعليم على درب التلقين واختبارات الذاكرة، وكلما كانت العلاقات فى دنيا التعليم، بل وفى المجتمع بوجه عام هى علاقات تقوم على المنولوج (أى مرسل ومستقبل) ولا تقوم على الحوار (الديالوج) فإن شيوع الأفكار النمطية يجد مناخه الأمثل ، إذ أن "المنولوج" هو أداة انتقال وشيوع وسيادة الأفكار النمطية. والعكس صحيح : فالحوار (الديالوج) هو أداة تحجيم فرص شيوع الأفكار النمطية.

وأما المصدرُ الثالث من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو أن أنصار ودعاة العولمة لم ينجحوا بعد فى تحويلها من ظاهرة تقف على "أرضية سياسية/اقتصادية" إلى ظاهرة تقف (فى نفس الوقت) على "أرضية إنسانية/ثقافية". فلا تزال مفاهيم العولمة بحاجة ماسة لبعد إنسانى وبعد ثقافى يجعلها فى عيون أبناء العالم غير المتقدم أقل توحشاً وأقل قابلية للفتك بمجتمعاتهم (سواء كان الفتك هنا سياسياً أو إقتصادياً أو ثقافياً). ورغم عدم وجود حساسية عندى للإيمان بأن "الغرب" (وهو منبع مفاهيم العولمة) هو الجهة التى تجلس اليوم على مقعد قيادة التقدم (بكل المعانى) فإن ذلك لا يمنعنى من أن أؤمن بوجود حاجة ماسة لأن يقوم الغرب بإضافة بعدين على نفس الدرجة من الأهمية لمفاهيم العولمة ،

وهما البعد الإنسانى والبعد الثقافى- وأتصور أن وجود قيادة العالم اليوم فى يد الولايات المتحدة الأمريكية هى من أسباب هذا القصور الكبير- وإن كنت أتصور أيضاً أن تجاوز هذا القصور يكون بالحوار لا بالعداء والمقاطعة وكيل التهم (من الجانبين). وهذا القصور لا يعترى فقط "مفاهيم العولة" ولكنه يعترى مفاهيم أخرى مثل "حقوق الإنسان" و"الحريات العامة" و"الديموقراطية": فلا شك عندى أن الغرب (الذى طور هذه المفاهيم فى مجتمعاته) بحاجة لأن يدرك حتمية إضافته بعداً إنسانياً على هذه المفاهيم ، بمعنى أن يتعامل معها كمفاهيم عامة سامية (غير إقليمية) ينبغى أن تعم وتضم سيادتها كل الإنسانية ، وإلا يشوب ذلك ما هو متواتر اليوم من كيل بمكيالين حتى لا تكفر شعوب العالم بهذه المفاهيم (أو "القيم") التى تسمع عن وجودها فى الغرب، ولكنها لم تر حرصاً كبيراً من الغرب (خلال نصف القرن الأخير) على أن تكون "منافع إنسانية عامة". وفى تصورى ، أن عدم تطوير مفاهيم العولة بحيث تكون وحدات بنائها الإنسانية والثقافية مماثلة لوحدات بنائها السياسية والإقتصادية هو أحد أهم مصادر شيوع الأفكار النمطية- لأننا (مرة أخرى) بصدد حالة دفاع بالغة الضر عن النفس.

وأما المصدر الرابع من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو وجود مناخ ثقافى ونفسى عام متسم بالرغبة الملحة فى الدفاع عن النفس. فالشعور بالإنجاز وصنع التقدم يعطى أبناء أى مجتمع رغبة أقل فى أمرين: الأول هو الدفاع عن الذات ، والثانى هو إصاق تهمة عدم الإنجاز والتقدم بالآخرين. ونحن هنا أمام مصدرين كبيرين ليس فقط من مصادر الشعور القوى بالرغبة فى الدفاع عن النفس، بل والإمعان فى الإيمان بنظرية المؤامرة. ويخلق هذان العاملان مناخاً أمثل للأفكار النمطية ، إذ تكون الأفكار النمطية عادة فى خدمة درء الشعور بلوم الذات (عن عدم الإنجاز والتقدم) وتفعيل عملية الدفاع عن الذات وإلقاء مسئولية الأوضاع (أوضاع عدم الإنجاز وعدم التقدم) على "الآخرين".

وإذا كانت تلك - فى تصوورى - هى أهم مصادر شيوع ثقافة الأفكار النمطية ، وإذا كان القضاء المبرم على الأفكار النمطية مستحيلًا (لوجودها فى كل المجتمعات بنسب متفاوتة) فإن أدوات التعامل مع هذه المصادر تبقى واضحة وإن كانت نسبية الأثر.

وهنا ، فإننى أعتقد أن المهمة الكبرى منوطة بالتعليم (البرامج والفلسفة والمعلم والمناهج التعليمى العام) إذ أنه القادر على بذل قيمة "التعددية" من جهة وقيمة "العقل النقدي" من جهة ثانية وقيمة "العقلانية" (أى عرض الأفكار على العقل من جهة ثالثة) - وكلها أدوات تحد من إمكانية سيادة ثقافة الأفكار النمطية. إلا أن دور وسائل التثقيف والإعلام أكثر جدوى على المدى القصير والمتوسط: فهى القادرة على فضح تهافت ثقافة الأفكار النمطية وخلوها من الحجة والمنطق - وإيضاح الصلة بينها وبين عيوب أخرى فى التفكير مثل "ظاهرة الكلام الكبير" و"المغالاة فى مدح الذات" و"الإيمان المتطرف بنظرية المؤامرة" - إذ أن هناك علاقات جدلية لأشك فى وجودها بين كل تلك الظواهر الفكرية السلبية.

كنت أعتقد أن "قبول النقد" و"شروع مناخ ثقافى (وفكرى) عام يهتم بالنقد ويأخذه مأخذ الجد ولا يتخذ أمامه "موقف الدفاع الوجدانى عن الذات" وكذلك ممارسة النقد الذاتى بدون موانع أو حواجز أو تحفظات أو مناطق محظورة - كنت - لعدة سنوات - أعتقد أن هذه هى البداية الفعلية للسير على طريق التقدم. وكنت - ولا أزال - أوّمن بأن تعبير الفيلسوف الألماني الشهير كانط (أن النقد هو أهم أداة بناء ابتدعها العقل الإنسانى) هو تعبير بالغ الصواب والحكمة. ولكن أحداث منطقتنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة جعلتني أرى أن هناك خطوة أخرى تسبق هذه الخطوة (خطوة قبول وممارسة النقد على أوسع نطاق) وأعنى "زوال ثقافة النفى". وأقصد بثقافة النفى ما شاع فى حياتنا خلال العقود الأخيرة من نفى متواصل لمسئوليتنا عن عيوبنا ومشاكلنا وأزمات وإقننا (سياسياً وإقتصادياً واجتماعياً وإعلامياً وتعليمياً). فمن غير المتصور قيامنا بعملية نقد إيجابية شاملة للأخطاء والعيوب التى شابت وإقننا خلال نصف القرن الأخير، ما لم يسبق ذلك توفر القدرة على التخلّى عن "النفى الدائم لوجود أخطاء وعيوب محددة". فالطريق الصحيح للخروج من أزمتنا يمر بمرحلة أولى نسقط فيها ذلك النفى (الذى يتخذ صوراً إيجابية أحياناً عندما نصرح بالنفى ويتخذ صوراً سلبية فى الكثير من

الحالات عندما يكون النفي ضمنياً أى فى شكل سكوت عن إعلان الأخطاء والعيوب)... وتلا ذلك مرحلة نقد موضوعى يتعامل مع الأخطاء والعيوب ولا يكون نقداً شخصانياً يقصد به تجريح أشخاص بعينهم - فمصر كلها شريكة فيما يعترى واقعها وحياتها من أخطاء وعيوب ومن غير المفيد أن يتخذ النقد أشكالاً شخصانية... ثم تلاها هاتين المرحلتين مرحلة وضع تصورات واضحة للحلول. وفى إعتقادي أن القفز إلى المرحلة الثالثة (مرحلة وضع تصورات للحلول) بدون المرور الكامل بمرحلتى إسقاط ثقافة النفي وممارسة عملية نقد موضوعى شامل لسائر أخطاء وعيوب حياتنا (وهو ما يتبعه كثيرون اليوم فى واقعنا) لا يمكن أن يحقق الغاية المرجوة والأهداف المنشودة. ومن المفيد هنا- فى تصورى - أن نستعير منهجاً هاماً من مناهج تقنيات الإدارة الحديثة، إذ تستلزم عملية "إدارة الجودة" (Quality Management) وجود ثلاث عمليات: مراجعة ما تم من منظور الجودة (Quality Audit) هو ما يقابل ما أسميه هنا بإسقاط ثقافة النفي، ثم مراجعة ما هو فى طور التنفيذ من منظور الجودة (Quality Assurance) وهو ما يقابل العملية الثانية التى أدعو لها وهى عملية ممارسة نقد كامل وشامل (موضوعى) لسائر ما هو سائد فى حياتنا وواقعنا، ثم وضع تصورات للمستقبل تقوم على مستخلصات ودروس العمليتين الأوليين ويطلق على ما يقابل هذه المرحلة فى تقنيات علوم الإدارة الحديثة "تخطيط الجودة" (Quality Planing) أى وضع نظم وسياسات جديدة إستفادت من عملية مراجعة ما تم (مراجعة نقدية) ومن عملية مراجعة ما هو سائد وقائم (أيضاً مراجعة نقدية).

وقد علمتى عشرون سنة من التعامل الوثيق مع كبريات مؤسسات المجتمعات الأكثر تقدماً فى أوروبا الغربية وشرق آسيا وأمريكا الشمالية أن وجود عدد كبير من الإيديولوجيين فى أى مجتمع يكون دائماً حائلاً وعائقاً يمنع مرور المجتمع بهذه المراحل من مراحل الإنطلاق على دروب التقدم. بل أننى لمست فى كل المجتمعات الأكثر تقدماً وجود نظرة للإنسان الإيديولوجى تشبه النظرة لمريض يجب

دراسة وفهم حالته ومحاولة علاجها: فلا يوجد مجتمع واحد متقدم على ظهر الأرض اليوم تتكون النخبة القائدة والرائدة فيه من أيديولوجيين. فمشكلات الحياة المعاصرة يكون حلها عن طريق العلم والحلول التي نجحت في أماكن أخرى وليس الحلول المستقاة من عقل أو تفكير أيديولوجي. وبتعبير أبسط، فإن للتقدم "روشة" من القيم والنظم والسياسات تتبع من التجارب الناجحة ولا تتبع من "منهج" أيديولوجي". ومكونات (عناصر) "روشة التقدم" بقدر ما أنها بعيدة كل البعد عن أن تكون منبثقة من "منهج أيديولوجي" فإنها مكونات إنسانية أكثر من كونها أوروبية أو غربية أو مسيحية أو يهودية. ولا أدل على ذلك من إحتواء تقرير التنمية البشرية الذي أصدره مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP عن عام ٢٠٠٢ يظهر أن الدول الخمس والعشرين الأولى في العالم تنتمي لخلفيات حضارية وثقافية مختلفة فمنها ما هو أمريكي وما هو أوروبي غربي وما هو آسيوي ياباني وما هو آسيوي صيني وما هو آسيوي مسلم مثل ماليزيا وما هو يهودي مثل إسرائيل وهو ما يثبت ما أكرره دائماً أن "روشة التقدم" إنسانية في المقام الأول (ولا ينفي عنها ذلك أنها نبتت أول ما نبتت في العصور الحديثة في ظلال النهضة الأوروبية الغربية). وأؤمن أنا أيضاً بلا حدود أن شيوع العقل الإيديولوجي في النخب المؤثرة بأى مجتمع هو حائل مهول بين هذا المجتمع والتقدم؛ لا سيما وأن "الإيديولوجي" بطبيعته مجبول على الدفاع المستميت عن الذات والتصرفات، وهو ما لا يسمح إطلاقاً بإسقاط ثقافة النفي، كما يجعل القدر الممارس من النقد ضئيلاً وأحياناً هزلياً إذ يكون محتوى النقد نوعاً من مديح الذات والهجوم على الآخرين.

وإذا كان البعض يتصور أن زوال "ثقافة النفي" و "ذئوع ثقافة قبول وممارسة النقد" هي عملية ثقافية وتعليمية تحتاج لقرون لتأصيلها وشيوعها، فإنني أعارض ذلك كلية وأقول أن دليلهم يستقي من "الفكر" أما دليلي فيستقي من "الواقع": فهناك (اليوم) ثمانية مجتمعات آسيوية متقدمة أسقطت ثقافة النفي وأشاعت ثقافة قبول وممارسة النقد خلال الأربعين سنة الأخيرة فقط (وفي حالة بعض منها مثل

كوريا الجنوبية وماليزيا فإن هذه المدة تقلصت إلى نحو عشرين سنة فقط).

ونظراً لأننى أوليت فوائد وعوائد ثقافة قبول وممارسة النقد الموضوعى مساحات غير قليلة فى مقالات سابقة لى وكذلك فى كتابى كتابات فى العقل المصرى- الهيئة المصرية العامة للكتاب -٤٧٠ صفحة -الطبعة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٢ فإننى أركز الآن على مجموعة من الأمثلة توضح لى حد نسبى مع "ثقافة النفى" إما بشكل إيجابى يتمثل فى القيام بعمل أو قول واضح يشخص نفينا لحقائق يراها العالم وننفىها نحن جهاراً ، وإما بشكل سلبى يتمثل فى "الصمت" كشكل من أشكال التعبير عن "ذهنية النفى"؛

يذخر العالم (الخارجى) بما فى ذلك من كنا نصفهم بالأعداء (كالبريطانيين والأمريكيين) وأيضاً من كنا نصفهم بالأصدقاء (كالروس والهنود والصينيين واليابانيين والفرنسيين) بكتابات ودراسات وبحوث توضح كم كان "أنور السادات" محققاً وصائباً وحكيماً فى الخط الذى إتخذه فى التعامل مع الصراع العربى/الإسرائيلى لا سيما إبان سنى حياته الأربع الأخيرة.. وفى المقابل فإن هذه الكتابات والدراسات والبحوث تدمغ بالخطأ الإستراتيجى الدول (والقيادات والتخبط) العربية التى لم تكف فقط بمعارضة النهج الساداتى. بل واجتمعت فى بغداد (يا لهول السخرية التاريخية !!) فى سنة ١٩٧٨ لتعلن قرارات المقاطعة والمعاقبة للسادات ومصر بل وقتل أحد وزرائه (يوسف السباعى) لمجرد أنه شارك فى زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧. ورغم أن حال الذين فعلوا ذلك الآن "تراجيدى" ورغم أن معظم الذين شاركوا فى موكب العداء للسادات يومئذ قد ساروا على دربه (بكفاءة أقل) وصرح عديدون منهم أنه كان من الخطأ عدم مشاركة السادات فيما كان يفعل، بل وصرح أمير الرياض منذ أسابيع قليلة (وهو أخ الملك خالد الذى قال فى سنة ١٩٧٧ أنه يتمنى لو كان بوسعه إسقاط طائرة السادات المتجهة للقدس) أن السادات كان على حق وصواب وكان من الخطأ معارضته.. ورغم كل ذلك، فإن "ثقافة النفى" تجعل معظمنا يتجاهل هذه الحقيقة، وهى أن السادات كان على

صواب وأن ناقديه ومهاجميه كانوا على خطأ في الرؤية والحسابات. ولا تفسّر عندى لوجود تجسيد قوى لثقافة النفى هنا إلا شيوع المنهج الإيديولوجي (القومى أو الناصرى أو الإشتراكي أو الأخوانى). وينطبق نفس الشيء على محطتين من محطات الصراع العربى/الإسرائيلى: فرغم أن الجميع يتمنى لو يُعرض علينا اليوم قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٧ فإن ثقافة النفى القوية تجعلنا (فى العلن) نتجنب الحديث فى هذه المسألة... كذلك فرغم أننا لو نجحنا اليوم فى إعادة الجولان كاملة لسوريا وأخرجنا الضفة الغربية من قبضة إسرائيل وجعلنا القدس الشرقية غير إسرائيلية وأعدنا سيناء لمصر (وهو الشيء الوحيد الذى تحقّق من كل ذلك) فلن نكون قد حققنا أكثر من تصحيح عواقب وخسائر أدائنا فى شهرى مايو ويونيه ١٩٦٧ - وحتى لو آمن البعض أن مصر تم إصطيادها للدخول فى النفق الذى بدأ فى مايو ١٩٦٧ وانتهى فى ٧ يونيه ١٩٦٧ - فإن من أهم مسؤوليات القيادة ألا تمكن أحدا من إصطيادها، ومع ذلك فإن كتاباتنا وصحفنا وسائر المحاضرات والبرامج التلفزيونية والإذاعية حاشدة بشكل من أشكال "ثقافة النفى" يتمثل فى الصمت تجاه هذه الحقائق وعدم الاقتراب منها - بينما لا تخلو دراسة فى العالم (عند من كانوا أعداء وعند من كانوا أصدقاء) من دمج أدائنا فى كل هذه الجالات (١٩٤٨ - ١٩٦٧ - ١٩٧٧) بالأداء المعيب والخاص - أما نحن فأذن لدينا من "طين" وأذن من "عجين" (كما يقول المثل المصرى) لأن هذا من مقتضيات "ثقافة النفى".

نحتل المرتبة العشرين بعد المائة (١٢٠) بين دول العالم فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP عن "التنمية البشرية فى العالم - سنة ٢٠٠٣". ولكن وسائل إعلامنا تبرز بعض النقاط التى تبدو إيجابية ولا تقدم الصورة الكلية لوضعنا (وهى سلبية وليس فيها ما يدعو للفخر حسب تعبیر الدكتور حازم الببلاوى)... بل وتصدر معظم الصحف الكبرى وعناوينها الرئيسية تبرز نقطة واحدة إيجابية من التقرير وتخفى الصورة الكلية... لماذا؟ لأن هذا من مقتضيات "ثقافة النفى" السائدة.

نشكو جميعاً من عدم وجود نظم وتقنيات إدارة حديثة تقود العمل في المؤسسات الإقتصادية (الخاصة والعامة) وتقوم العمل في كل الإدارات الحكومية وإدارات الخدمات، ونكرر ليل نهار أن لدينا مشكلة إدارة عويصة - ولكننا نكتفي بأن نقول أن شخصاً ما مريض ولا نفتح الأفواه بكلمة عن حقيقة المرض لأنه يتعلق بدور الدولة بوجه عام (والسلطة التنفيذية بوجه خاص) في واقعنا وحياتنا وهو دور لم يختلف (إلا قليلاً) عن دور الدولة عندما كنا نعيش تحت شعارات الإقتصاد الموجه والدولة الاشتراكية، نحن هنا مرة أخرى ننساق مع آليات ثقافة النفى وفى موضوع من أهم وأخطر المواضيع.

نعلم جميعاً أن مؤسساتنا التعليمية أصبحت تفرز خريجاً وخريجات لا تقبلهم - كل (مرة أخرى: كل) المؤسسات العالمية. فهم غير مؤهلين لعمل الفريق (العمل الجماعى) ولا تسعفهم لغتهم الإنجليزية.. وعاشوا طويلاً مع فلسفة تعليم تقوم على التلقين والحفظ وليس الإبداع والإبتكار.. وتم حشو رؤوسهم بأن هناك "نموذجاً وحيداً للصواب" ولم يتم إضافة الإيمان العميق بالتعددية وقيمة الحوار وقبول الآخرين والتسامح فى "جسم تكوينهم العقلى والمعرفى" كما أن معظمهم لا يجيد كتابة أفكاره أو البحث بشكل عصري ورغم ذلك فإننا نستعذب الحديث عن إنجازاتنا فى مجال التعليم، وبغض معظمنا البصر عن عيوب هيكلية أساسية فى نظامنا التعليمى، الدليل الأكبر على وجودها رفض معظم المؤسسات العالمية فى الدول الأكثر تقدماً قبول خريجينا وخريجاتنا. نحن هنا (مرة أخرى) بصدد عرض (من أعراض الأمراض) حتمى لثقافة النفى.

"أوضاع المرأة فى مجتمعنا" أمرٌ يحتاج لمراجعة كاملة وشاملة. فالمرأة التى هى نصف المجتمع عددياً وأكثر من ذلك بكثير من ناحية القيمة والتأثير (كأم) تحتاج أوضاعها لتتاول يبدأ بإسقاط نفينا الغرب أن أوضاعها سيئة للغاية وتحتاج لمراجعة كاملة... ثم (ومن خلال عمل منهجى منظم) نعكف على نقد هذه الأوضاع لننتقل بعد ذلك لوضع تصورات وسياسات ترقى بأوضاع المرأة المصرية لما تستحقه ولما يناسب العصر. ولكن "ثقافة النفى" تبلغ هنا مداها: فيكثر الحديث عن إنصاف المرأة فى تراثنا وإعطائها ما لم تحصل عليه المرأة الغربية (ولا نمل هنا

من الحديث عن الذمة المالية المستقلة للمرأة) ثم نعز بالنواجذ على حالات إستثنائية (ورمزية) أنصفت فيها المرأة - وهنا، فإن ثقافة النفي تظل الأمر كله بظلالها السوداء (الظلامية).

وفى تعاملنا مع "الفساد" نكتفى بتكرار أن الفساد ظاهرة بشرية (وهذا صحيح) وأنه موجود فى كل المجتمعات (وهذا أيضاً صحيح) وننسى أننا يجب أن نركز على النسب والمعدلات ودرجات تفشى الظاهرة، ولا نكتفى بأحكام عمومية مثل (الفساد موجود فى كل المجتمعات)...نحن نعلم ذلك كما نعلم أن "الإجرام" موجود فى كل المجتمعات، ومع ذلك فهناك مجتمعات بها نسب منخفضة من الجرائم ومجتمعات بها نسب متوسطة ومجتمعات بها نسب مرتفعة - ولكن "ثقافة النفي" الشائعة تضعنا مرة أخرى بعيداً عن طريق حل المشكلات. وبوسعى أن أضرب "ألف مثال" على ترجعات وتطبيقات وتجسيّدات واقعية لشيوع ثقافة النفي فى واقعنا وحياتنا - ولكن ذلك سيكون من باب الإستطراد غير المطلوب: فالصورة واضحة بالعدد القليل الذى ضربته من الأمثلة.

نحن بحاجة لمؤتمر أو حلقة عمل جادة تجمع النخب العقلية والفكرية والقيادات المختلفة سواء من القيادات الحكومية أو قيادات المجتمع المدنى لدراسة مرض ثقافى عضال متفشى فى واقعنا وحياتنا هو "مرض ثقافة النفي" والذى يمنعنا من الإنتقال لمرحلة تالية من التعامل مع مشكلات وأخطاء وعيوب واقعنا، وهى مرحلة النقّد الموضوعى لهذه المشكلات والأخطاء والعيوب ثم الإنطلاق للمرحلة الثالثة وهى مرحلة وضع تصوراتنا وسياساتنا لكيفية التعامل مع مشكلات وأخطاء وعيوب الواقع، وأخيراً مرحلة رابعة حاسمة هى مرحلة تنفيذ هذه التصورات والسياسات العلاجية - والتى قد يكون بعضها غير سليم ويحتاج لمراجعة وتصويب - وهو أمر بديهي وإنسانى وهو ما برر وجود علم من علوم الإدارة الحديثة باسم علم المراجعة من منظور الجودة (Quality Audit) وأخيراً ، فإننى أحيّل من يريد الإطلاع على كتاباتى العديدة فى هذا المجال على موقعى الخاص بشبكة الإنترنت بقسميه الإنجليزى والعربى www.heggy.org.

المحور الرئيسي لكتاباتي منذ سنوات هو "التقدم". فعندما أفرد فصولاً عديدة لمسائل مثل تطوير التعليم أو إستعمال تقنيات الإدارة الحديثة في شتى المجالات لتحسين الظروف الحياتية، وعندما أصدرت كتباً تتعلق بعيوب تفكيرنا المعاصر... فإن كل ذلك يصب في نهر واحد هو نهر تكوين عناصر التقدم. ومن أهم جوانب قضية صنع التقدم (وضع المرأة في المجتمع) ونوعية الثقافة (الذهنية) التي يتعامل بها المجتمع مع المرأة. وبقيني أن هذا البعد هو أحد أهم أبعاد عملية الحكم على مدى تقدم أى مجتمع (أو تأخره). ورغم إيماني بأن المرأة هي (على الأقل) مساوية للرجل في كل شئ وفي كافة مناحي الحياة، إلا أن حماسي لهذا الموضوع ينبع من إيماني بأن أخطر ما في الذهنية الذكورية التي تضع المرأة في مواضع أدنى من الرجل هو تلك (الذهنية) ذاتها - فرغم أن الثقافة التي لا تتساوى مساواة كاملة بين الرجل والمرأة هي ثقافة ماضوية متخلفة عن العصر وثقافته وعلموه، ورغم أنها "ثقافة ظالمة" وبالتالي "غير إنسانية"؛ وهو ما يستحق أكثر بكثير من مجرد الإدانة، إلا أن الدمار والضرر الكبيرين يأتيان من "الذهنية" التي بسببها تسود تلك الثقافة الذكورية الرجعية - وبسبب شيوع وسيادة تلك الذهنية يستحيل (أكرر مرة أخرى: يستحيل) إنجاز التقدم الكلى المنشود للمجتمع.

ولا شك عندي أن العمود الفقري لذهنية وضع المرأة في مواضع أدنى من مواضع الرجل هو (نقص الثقة بالذات). فالرجل الذي لا يعاني من مشكلة نقص ثقة بذاته وعقله وفكره وكيانه لا يحتاج لثقافة عامة تضع له المرأة في مواضع أدنى منه. وقد علمتني خبرة التعامل مع آلاف الشباب أن أصحاب النصيب المتواضع من القدرات أشد تمادياً في التمسك بالثقافة الذكورية التي تضع المرأة في مواضع أدنى من الرجل - والإمر مفهوم : فمن أخفق على المستوى العام لا يبقى له (في الأغلب) إلا أن يتفوق (ويسود) بشكل مصطنع (وهزلي) في دائرته الخاصة الصغرى.

ومن العجيب أن الأجيال التي كانت في سن الشباب في الستينيات (مثلي) تعتبر أكثر تقدماً في هذه المسألة من الأجيال التالية. وربما يُفسر ذلك ذبوع فهم رجعي للعديد من المواضيع الدينية. وكذلك خروج المرأة للعلم والعمل مما أثبت (عملياً) أن تفوق الرجل على مستوى الذكاء والقدرات والكيان هو مجرد "أسطورة وهمية، وهو ما حض الكثيرين من الشباب على أن يعوضوا ذلك بانتصار وهمي يستمدون مرجعيته من ذهنية الثقافة الذكورية التي تجعلهم "الأفضل" لمجرد كونهم ذكوراً (وما أسهل العثور على نص يسوغ تلك الأفضلية المنافية للعلم والفكر).

وقد جعلتني المراقبة المدققة لسنوات طويلة أصل ليقين واضح بوجود علاقة عكسية بين تناقص ثقة الرجل في نفسه و "استعداده" لقبول أن المرأة مساوية للرجل في كل المجالات (وأكرر أن المرأة مساوية للرجل "على الأقل" - فقيمة المرأة في مجالات أخرى غير التي تتساوى فيها مع الرجل، أعلى بكثير من قيمة الرجل وأعني أنها مساوية للرجل كإنسان وأعلى منه قدراً كام هي مدرسة الإنسانية الأولى).

ومن السطحية أن يستد بعض دعاة ذهنية ثقافة التمييز الذكوري لنصوص دينية. فمن جهة فإن هناك نصوصاً أخرى تؤكد الإنسانية الكاملة للمرأة وعدم أفضلية جنس على آخر، كما أن العبرة دائماً ليست بالنصوص، وإنما بنوعية العقول التي تتعامل مع النصوص.

ويقيني أن المرجع الحقيقي لما يظنه البعض سنداً دينياً لتمييز الرجل على المرأة هو مرجع يتعلق بالتاريخ الإنساني بوجه عام في مراحل خلوه من التمدن والإنسانية، وكذلك بالتاريخ البدوي/القبلي بوجه خاص ولا يتعلق بالدين - ولا أدل على ذلك من أنه لا أحد من أصحاب ذهنية التمييز الذكوري يهتم بإبراز خصائص الحياة الزوجية الأولى لنبي الإسلام - فقد كانت فوق كونها مثالا واضحا على الإنسانية الكاملة المتساوية لكل طرف ، مثالا على أشياء أخرى لا يحب المتطرف بطبعه أن يراها مثل كون العصمة في يد الزوجة، ومثل عدم زواج الزوج عليها، وغير ذلك من الأمور التي لا تخفى على أحد، وإن مال أصحاب ذهنية التفوق الذكوري (الوهمي) لعدم إظهارها أو ضرب الصفح عنها وكأنها لم تكن.

إن أول إنسان في الكون حصل على جائزة نوبل في العلوم لأكثر من مرة كان "إمرأة" (مدام كوري) : ولو لم يوجد أمر آخر غير هذا ، لكان ذلك كافياً لإسكات أى إنسان يريد تلك الآراء الرجعية عن تمييز "النوع الذكوري" عن "النوع الأنثوي" - ولعل معظم الذين يؤمنون بهذا التمييز (الوهمي) يوافقوننى على أنهم سيكونون فى موقف بالغ الحرج عندما يقارنون بتلك السيدة الفذة التى تفوقهم (فى كل المجالات) بآلاف السنوات الضوئية. وإذا قال قائل أن مدام كورى محض إستثناء، قلنا له أن الرجال قيدوا النساء عدة قرون ثم جاءوا يقولون أنهم لا يربحون فى السباق. وقد دلتى قيادتى لمؤسسة عالمية عملاقة تضم الآلاف من الجنسين على عدم وجود أى دليل على أى تفوق ذكوري فى أى مجال من مجالات العلم والعمل والإدارة والقيادة - بل أن ما رأيته من أشكال التفوق الأنثوي كان أبرز بكثير (بسبب التحدى والرغبة فى إثبات الذات).

منذ عامين شهدنا تعيين أول امرأة كقاضية بالمحكمة الدستورية العليا بمصر، وهى خطوة حضارية عظيمة ؛ ولكنها تحتاج لأن تستكمل، فتعيين عدد من النساء فى كل وظائف القضاء (من بداية السلم الوظيفي) هو الضمانة الوحيدة لإنهاء تلك الفضيحة الحضارية: فعن طريق ذلك سيكون لدينا بعد عشرين سنة جهاز

قضائي نصفه من النساء - وهو الوضع الطبيعي، بل وهو الوضع الذي يجب أن يحتذى به في كل وكافة المجالات. فالمجتمع الذي يقصر المواقع الهامة على الرجال مجتمع يعطل نصف طاقاته من الذكاء والتفكير والعمل والعلم والعطاء والإنتاج؛ فإذا لم يكن بعد ذلك مجتمعاً متقدماً فليس من حق أحد أن يتعجب: فكيف يعدو الإنسان بقدم واحدة.

والأمر يحتاج من الأجهزة المعنية بوضع المرأة في مجتمعاتنا العربية لخطوة متكاملة للقضاء على الثقافة الذكورية الرجعية في مجتمعنا: في الأسرة وفي التعليم وفي المؤسسات الدينية وفي الثقافة والإعلام - وأن يكون محور الحملة أن المصدر الوحيد لإيمان رجل بتميزه النوعي على النساء (لمجرد كونه رجلاً) هو مخزون هائل من نقص الثقة بالنفس - فالأحرار يحبون التعامل مع الأحرار والعكس دائماً صحيح. وأضيف أنني أجزم بأنني ما سمعت رجلاً في واقعنا يروج لأفضلية الرجال على النساء وعدم قدرة النساء على تبوأ كافة المواقع والمناصب إلا.. وكان واضحاً لى خلوه الظاهر (هو نفسه) من التميز.

إن نظرة أي مجتمع غير متحضرة للمرأة دائماً ما تتفنن في البحث عن مرجعيات وأسانيد لتأييد نظرتها، رغم أنها (أي هذه النظرة غير المتحضرة) ليست ظاهرة دينية أو قانونية وإنما هي ظاهرة ثقافية بحت. ومعنى ذلك أنه في ظل إرتقاء المناخ التعليمي والثقافي بشكل عصري لأي مجتمع فإن نظرة أفرادها للمرأة ترتقي على الفور بحيث تتجاوز السؤال الرجعي بطبيعته: هل المرأة مساوية للرجل أم لا ؟ ويكفي للتدليل على أن القضية ثقافية في جوهرها ومادتها ومظهرها أمثلة قليلة ولكنها واضحة الدلالة: فرغم وجود نص قرآني واضح ينهى الرجال عن إبقاء زوجاتهم لمجرد الإضرار بهن وهن راغبات في عدم بقاء الزوجية (ولا تمسكوهن لتعضلوهن) فقد ظل النظام القانوني لدينا لسنوات طويلة يسمح بنظام بيت الطاعة والذي هو تجسيد لإمساك رجل لامرأة في بيته ليعضلها (أي ليسبب لها الأذى المادي أو المعنوي) نحن هنا أمام حالة

صارخة تؤكد وتترجم ثقافة بالغة التخلف والرجعية وتعارض أكثر من سند كان من الممكن الإستناد إليه لو أن الذهنية التي تتعامل مع الأمر كانت ذهنية مستتيرة - وفي يقيني أن نظام بيت الطاعة كان عاراً قانونياً وإجتماعياً وثقافياً يجلب من الخزي ما لا مثيل له علي سمعة عقولنا وثقافتنا. وفي سنوات لاحقة عندما تحمست الدولة لقانون الخلع (وهو حق إنساني لا يتصور أن يعارضه منصف) أصيب آلاف الرجال في مجتمعنا بغصة شديدة : فكيف يجردهم القانون من أداة من أدوات البطش الفاشم كانت بيدهم، ولو أنهم كانت لديهم جرعة معقولة من الثقة بالنفس لما أزعجهم على الإطلاق هذا التطوير التشريعي الذي جاء بمثابة خطوة بالغة الأهمية للأمام. بل أن الإنسان ليتعجب : كيف تستقيم أفكار مثل الرجولة والشهامة والمروءة والكرامة مع موقف رجل يرغب في أن يساعده القانون على أن تبقى في الحياة معه امرأة لا تريده. إن الصفحات العديدة المليئة بالتراث العربي المتعلق بالرجولة والشهامة والفروسية والكبرياء والمروءة تداس بالأقدام عندما يبقى رجل واحد امرأة في حياة زوجية لا ترغب فيها. ولا أدل أيضاً على كون المسألة حالة عفونة ثقافية من أن آلاف الشباب، بل وآلاف الفتيات، يرفضون أن تكون العصمة في يد الزوجة في الوقت الذي كانت فيه العصمة في يد الزوجة الأولى للنبي، ولا يستطيع أحد أن يقول أن ذلك كانت له أية دلالات سلبية في حق الزوج الكريم.

ولا يفوتني أن أذكر أن متابعي الطويلة لتراجيديا ثقافة التميز الذكوري (الرجعية، بل والجاهلية) في بعض المجتمعات هي مرض لم يصب الرجال فقط (وإن كانوا هم مصدره والمستفيدين منه في دوائهم الخاصة) إذ أن المرض قد أصاب الكثير من النساء والفتيات لدينا، فأصبحن أمهات ينشئن أبناءهن ويناتهن على تلك الذهنية التي لا أجد كلمات مهذبة لوصفها سوى أنها ذهنية رجعية وغير مناسبة للتقدم والعصر والعلم والمدنية. إن تحرير المرأة من ريق الثقافة الذكورية الرجعية (والتي هي شكل من أشكال الرق وهزيمة الرجولة والمروءة) تبقى أمراً مستحيلاً ما لم تصبح المرأة نفسها في طليعة

الساعين لتغيير هذه الثقافة الدونية بثقافة عصرية تكون فيها المرأة على قدم المساواة تماماً وكلية في سائر المجالات وشتى المواضيع، بل ويسود إقتناع (هو جزء لا يتجزأ من تكويني العقلي) بأن المرأة أكثر بكثير من نصف المجتمع : فهي كما ذكرت نصف المجتمع عديداً ، وأكثر من ذلك بكثير كأم للرجال والنساء معاً - وما أعمق حزني أن تكون تلك قضية مثارة في زمن ينشغل المتقدمون بالعلم والتقدم والحريات العامة وحقوق الإنسان ، بينما نسأل نحن سؤالا يحمل أطنانا من الخزي : (هل المرأة مساوية للرجل؟) ..

يقول الشاعرُ الفرنسي "أراجون" (إن الإنسانية لو واصلت الاعتذار لمدة خمسين ألف سنة للنساء على ما إقترفه الرجال في حقهن، لما كان ذلك كافياً)، وهو قولٌ صحيح إلى أبعد حد . وأضيفُ إليه أنني بعد رحلة عارمة مع المعرفة لا أجد شيئاً أسوأ في سجل البشرية من أمرين: الحروب (وما يلحق بموضوعها من إنفاق أحرق على التسليح) ثم موقف أعداد كبيرة من الرجال من المرأة، وهو موقفٌ مشين ومهين للبشرية جمعاء (لاحظ أن الموضوعين الرئيسيين في خطبة الوداع كانا عدم العودة للقتال وعدم إهانة النساء). لقد ذكرت في عشرات من مقالاتي أنه من المستحيل إحداث التقدم في أي مجتمع لا يساوي بين المرأة والرجل - وأن المشكلة تكمن في أن "الذهنية" التي لا تستطيع أن تستوعب ذلك لن تستطيع أن تستوعب متطلبات التقدم. وأن الرجل الذي يتحدث عن تمييز الرجال عن النساء هو صاحب "إرث مهول" من ضعف الثقة بالذات. وأن الذين يعتقدون أنهم يؤسسون آراءهم الراضية للمساواة المطلقة بين المرأة والرجل على أساس ما يسمونه "رأى الدين" هم في الحقيقة أناس جعلوا ثقافة العصور الوسطى وقيم المجتمع القبلية ومفاهيم الجماعات الرجل (البدو) مرجعية سموها (خطأ) "برأى الدين". والحقيقة أنها آراؤهم هم بما يمثلونه من ضعف واضح في الثقة بالذات وسقوط كلي في ثقافة هي ضئيلة من "البداوة" و"القبلية" و"القرون الوسطية". لقد لامتني كاتبة أقدراها كثيراً لأنني أتحدث عن المرأة كركن لازم للتقدم ولا أتحدث عن مساواتها بالرجل من منطلق أن ذلك "حقها الإنساني" -

والحقيقة أنتى أو من بالزاويتين: فالتقدم لا يحدث فى مجتمع لا تشيع فيه ذهنية المساواة بين المرأة والرجل. كذلك فإن هذه المساواة المطلقة إنما هي "حق إنسانى أصيل للنساء" لا يجادل فيه من تكون عقلياً وثقافياً بشكل علمى وعصرى ومتمدن.

لقد كان "قانون الخلع" فى مصر إنجازاً حضارياً عظيماً - إلا أن إقرارنا بهذا الإنجاز وتقديرنا العميق له لا يتناقض مع حتمية الدعوة لإيجاد ضمانات قانونية دستورية تجعل "من المستحيل" على دعاة الظلام والرجعية أن يتمكنوا من إلغاء هذا القانون، بل وأطالب بخطوة أخرى للأمم: وهى النص فى كل وثائق الزواج على حق المرأة فى طلب الطلاق لمجرد التضمر (مادياً كان أم معنوياً)، كما أطالب بنشر ثقافة تدعو للوصول بوثيقة عقد الزواج لما قام عليه زواج النبى من حديجة بنت خويلد، والتي كانت بيدها أن تلغى عقد الزواج وقتما تشاء كما كان الاتفاق على عدم التزوج بأخرى عليها منصوصاً عليه.

كذلك من الواجب واللازم اليوم إيجاد برنامج محدد لتعيين عدد كبير من النساء فى معظم المجالات. فبدون ذلك ، ستكون هناك فرصٌ لذهنية الرجعية والثقافة الذكورية القرون أوسطية لمحو الخطوات والإنجازات الحضارية التى تتم. إن "الأمر الواقع" هو الذى سيحول دون حدوث نكسة حضارية.

إن الذين يتحدثون تحت مظلة ما يسمونه "رأى الدين" فى بلد مثل مصر هم الذين ساندوا الملك فؤاد فى عشرينيات القرن الماضى فى سعيه لمنصب الخلافة، ثم أرادوا أن يكون تتويج الملك فاروق فى سنة ١٩٣٧ فى الأزهر وليس تحت قبة البرلمان، وهم الذين قالوا فى الستينات أن الإسلام هو الاشتراكية، ثم قالوا نقيض ذلك بعد سنوات قليلة، وهم الذين قالوا فى مرحلة أن الحرب مع إسرائيل واجب دينى، ثم قالوا فى السبعينات أن الصلح معها هو "رأى الدين" (إن جنحوا للمسلم فاجنح لها)، وهم الذين قالوا لعقود عديدة أن إلال المرأة والإتيان بها قسراً لبيت الطاعة هو "حكم الدين" .. ثم عدلوا عن ذلك. لهؤلاء نقول: أننا نعلم عن الفقه الإسلامى مثلما تعلمون (وعلى استعداد لناظرتم أجمعين) .. وأول ما نعلمه أن تعريف الفقه

الإسلامي هو (استتباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية)، والاستتباط "عمل بشري" وهذا هو ما عبّر عنه الإمام أبو حنيفة عندما وصف "دنيا علم أصول الفقه" بقولته الرائعة: (علمنا هو رأى، فمن جاعنا بأفضل منه قبلناه). وأبو حنيفة (لمن لا يعلم) لم يقبل من الأحاديث إلا عشرات فى مقابل قبول أحمد بن حنبل لعشرات الآلاف. كما أن الرجل المعروف بالإمام الأعظم (أبى حنيفة) هو الذى يقوم مذهبه على إمكانية رفض تأسيس الأحكام على الأحاديث التى تعتبر من "أخبار الآحاد". والخلاصة، أن مطالعنا لآلاف المراجع فى علم أصول الفقه جعلتنا نرى بوضوح أننا أمام عمل بشري أنجزه عمالقة أفذاذ، ثم جاء الشّراح (وهم أصحاب محصول معرّفى وممكن عقلية أقل) فأضفوا قداسة (لا محل لها) على عمل بشريّ.

إن هذا الوقت هو الأنسب لكسر حلقة الجمود فى موقفنا العام من المرأة، فلنتقدم ونحدث كل الخطوات التى تجعل من المستحيل أن يتمكن أحد فى المستقبل من إحداث نكسة حضارية فى هذا المجال.

ولنكن على يقين أن هناك علاقة مؤكدة بين التكوين الثقافى للإنسان وما يعتقد فى هذا الموضوع بالغ الأهمية، وهو ما سيقودنا لاكتشاف حقيقة جوهر ومنبت الرأى الذى يتجه للمحافظة على وضع المرأة علي ما كان عليه فى معظم تاريخنا: وأعنى أن إستعمال "الدين" ما هو إلا "غطاء سياسى" لوجهات نظر تتبع من الثقافة التى كونتها مصادر أربعة هى: ثقافة البداوة وثقافة القرون الوسطى والثقافة الذكورية المتأصلة فى ثقافة القبيلة الصحراوية وإنعدام (أو ضعف الصلة) بالمعرفة الإنسانية الواسعة. فما الذى نتوقعه من "رجل" نهل من تلك المنابع وإستكملها بعزله الثقافى عن إبداعات الإنسانية العظيمة والتى يندر توفرها لمن لا تكون له أدوات طبيعة من لغات دول عصر النهضة؟.. كما أن إنعدام الموضوعية فى ذلك الأمر "مطلق": فتحن هنا أمام "رجعية" تزوجت مع "البدائية" وتلونت "بالقبلية"، ثم كستها بعد ذلك رقيقة من العزلة عن "منابع الإبداع الإنسانى العالمية" ثم اكتملت المأساة بكون صاحب الشأن يدافع عن ذاته (والتي هى ضعيفة لدرجة مذهلة).

ثقافة الموظفين

«إن فاتك (جاءك) الميرى، اتمرغ (تمرغ) فى ترابه».

"مثل عامى مصرى"ـ

فى كل مجتمع من المجتمعات يكون المناخ الثقافى مُشبعاً بعدة أفكار عن العمل والوظائف يُشكل اتجاهها عنصراً من عناصر المناخ الثقافى العام. فماذا عن هذا البعد فى "عقلنا المصرى"؟

إن نظرة سريعة لتاريخنا الممتد عبر قرون عديدة تثبت أن (العمل للحاكم أو للأمير أو للحكومة) كان دائماً شيئاً بالغ القيمة والأهمية فى ذهن وعقول وتفكير المصريين. إن نظرة سريعة لتاريخ مصر كما كتبه مؤرخون ثقات مثل المقريزى وابن إياس (صاحب أوثق تاريخ للحقبة المملوكية التى امتدت بشكل سافر حتى سنة ١٥١٧ وهى السنة التى قتل فيها طومان باى بعد دخول الجيش العثمانى لمصر بقيادة السلطان سليم شخصياً وصيرورة مصر "ولاية عثمانية" ..) إن نظرة سريعة لهذه الكتابات التاريخية الرائعة تثبت أن (العمل للحاكم أو للأمير أو للحكومة) كان دائماً شيئاً قيماً ومميزاً عند المصريين، وما أن بدأت الحكومة تتحول إلى شكل عصرى من أشكال الإدارة فى عهد محمد على حتى تعاظمت قيمة أن يعمل المصرى فى عمل مرتبط بالحكومة... أو بالأمير... وهو مصدر كلمة (أميرى) أو ميرى التى كانت دائماً ذات دلالة واضحة... الموظف الميرى... والثياب الميرى... وكل ما هو

(ميرى)، كان دائماً ذا دلالة واضحة ومميزة.
وإذا كانت الأمثال الشعبية هي ترجمة واضحة ودقيقة لمكونات عقل الجماعة، فإن كتاب الأمثال الشعبية المصرية لأحمد باشا تيمور يقف شاهداً بما احتواه من أمثلة عن قيمة وأهمية العمل تبع الحكومة عند المصريين الذين عبّروا عن حبهم الشديد للارتباط مدى الحياة بالعمل الميرى، والذي جاءت الأمثلة لتبالغ في تصويره عندما تحدثت عن روعة التمرغ في تراب الميرى أى الأميرى أى الحكومى.

ومن هذا الارتباط الوثيق بين المصرى والميرى، نبتت عدة مفاهيم صارت كالمسلمات، لعل من أهمها ما يلى:
- أن التوظيف الحكومى أرقى وأكرم من التوظيف للقطاع الخاص.

- أن التوظيف الحكومى هو (الضمانة الكبرى) فى مواجهة مخاطر الرزق والحياة.

- أن التوظيف الحكومى أفضل من التوظيف للقطاع الخاص حتى لو كان مردوده المادى أقل بكثير.

- أن التوظيف الحكومى مصدر "وجهة اجتماعية" لاسيما عندما يرتقى الموظف العام لقمم الوظائف العامة، وهذه الوجهة الاجتماعية بالذات أصبحت عبر السنين مصدر "قيمة عظمى" عند المصريين.

- أن "الاستقالة" و"تغيير العمل" هما من الأمور نادرة الحدوث نظراً لأنهما ينطويان على إخلال جسيم بالمفهوم المستديم للوظيفة العامة، لدرجة أن المجتمع أصبح ينظر للمستقيل نظرتة للمغامر أو الطائش الذى لا يحسن تقدير الأمور.

وقد قصّ على أحد الأصدقاء وهو مؤلف لأكثر من خمسين كتاب نصفها عن الحضارة المصرية القديمة والنصف الآخر عن الآداب الأوروبية الحديثة أنه عندما قدم استقالته من العمل الوظيفى وهو وكيل وزارة النقل قام رئيسه بتمزيق الاستقالة فى موقف يعبر عن أنه إنقاذ له من مغبة ورقة طائشة لأبد أن صاحبها

قد سطرها في لحظة إحباط أو غضب أو طيش! وهذا المؤلف هو الأستاذ/ مختار السويفي الذي أصرَّ على قراره وعلى تفرغه للتأليف والكتابة. وهناك عشرات الأمثلة المشابهة والتي تعبّر كلها عن "عمق قيمة الوظيفة الحكومية الآمنة والمستمرة" عند معظم المصريين.

وربما لا توجد قصة تدلُّ على عمق هذا المفهوم من حوار دار بيني وبين شاب كنت أعلم أنه يعمل بإحدى الصحف إلا أنه أدهشني بقوله أنه ما زال لا يعمل... فلما سألته عن عمله بالجريدة التي كنت أعلم أنه يعمل بها قال لي (أنا لم أثبت بعد... يعني لا أعمل)... وهكذا فإن العمل الذي يقوم به والأجر الذي يحصل عليه ليسا في اعتقاده دليلاً على أنه يعمل لأنه (غير مثبت) وهي حالة تعبّر بوضوح كامل عن مفاهيم إدارية ثقافية تتبع كلها من دائرة الوظيفة الحكوميّة.

ولكن من المؤكد أن المستقبل لن يكون -في هذا المجال- صورةً مكررة من الماضي. فمن المؤكد أن دور الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية والذي بلغ قمة اتساعه في مصر في الستينيات سوف يكون مختلفاً تماماً في المستقبل القريب. فالدولة التي كانت بمثابة (رب العمل) للسواد الأعظم من المصريين، لن تكون كذلك في المستقبل. وسيقتصر دور الدولة -كما ذكرت- على وضع السياسات والتشريعات ومراقبة تطبيقها. أما الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية فسيتحول معظمها للقطاع الخاص، وستكون فرص العمل لدى الحكومة أو القطاع العام في انحسار مستمر. وفي المقابل، فإن معظم فرص العمل الجديدة ستكون فرصاً يُطرحها القطاع الخاص.

ولاشك أن ذلك سيغيّر -فيما يعني- ذبول العديد من المفاهيم الإدارية التي كانت تتبع من كون الأغلبية تعمل لدى الحكومة. ولاشك أن مفاهيم أخرى جديدة سوف تبرز وتصبح هي (الأساس) للثقافة الإدارية الشائعة في المجتمع.

فما هي أهم ملامح تلك المفاهيم التي يعتقد أنها ستصاحب

وتواكب تحول المجتمع لاقتصاد السوق؟

من الممكن الاسترسال في العديد من ملامح هذا التغيير، ولكننى أفضل الإيجاز والاقتصار على بعض (لا كل) المفاهيم المتوقع أن تكون ما نسميه بثقافة المستقبل الإدارية:

- قرص العمل بين احتياجات السوق الفعلية والمؤهلات الدراسية:

بينما تحكم سوق الوظائف نوعية وخلفية المؤهلات الدراسية للشخص في نظم الاقتصاد الموجه، فإن نظم اقتصاد السوق تنطلق في هذه الجزئية من زاوية مختلفة وهى حقائق واحتياجات السوق وهو ما ينعكس على المدى الطويل على البرامج الدراسية وتوجهات الأشخاص الذين يأخذون في الاعتبار حقائق السوق قبل أي اعتبار آخر.

- تراجع عدد الوظائف التى تستغرق الحياة العملية للإنسان:

منذ سنوات غير بعيدة كان أشخاص عديدون يقضون عمرهم العملى أو الوظيفى في مكان عمل واحد ولكن من المؤكد أن حقائق الحياة الاقتصادية العصرية لن تسمح بالعديد من هذه الحالات، حيث سيكون من الصعب تصور وجود وظيفة لدى العمر العملى لأعداد كبيرة من الناس، وقد بدأت مجتمعات عديدة تشهد ظاهرة تنقل الإنسان في حياته العملية من وظيفة لأخرى ومن مجال عملى لمجال آخر، ومع ذلك فمن الضروري أن نذكر أن المناخ الحضارى والثقافى يلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بهذه الجزئية ولا أدل على ذلك من النموذج اليابانى.

- ذبول واندثار مفهوم "الأقدمية" الذى نشأ واستقر في ظل الوظيفة العامة:

كان شغل الوظائف الكبرى في مجتمعا، مثله مثل العديد من المجتمعات، على أساس من مفهوم الأقدمية الذى رسخ في مفاهيمنا الإدارية لسنوات طويلة ولكن حقائق الاقتصاد المعاصرة تؤكد أن تولى الوظائف العليا سيكون في المستقبل لأسباب ليس من بينها الأقدمية.

- ذبول واندثار أهمية (السن) و(المؤهل الدراسى) كمعيارين

أساسيين للعديد من الوظائف. وفي المقابل، فإن المستقبل سيشهد حالات عديدة يرأس فيها من هم (أصغر سناً) أشخاصاً في سن أكبر، كما سيشهد المستقبل حالات عديدة يرأس فيها أصحاب مؤهلات دراسية ما أشخاصاً يحملون درجات علمية أكبر وأعلى، وهو الوضع الشائع في المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى كالشركات متعددة الجنسيات، حيث يكون القول على (الكفاءة) كما تعبر عنها النتائج لا كما تعبر عنها (الأوراق).

- تعاضل قيمة (الكفاءة الشخصية) Personal Competence محل القيم التي تأخذ طريقها للاندثار مثل قيم (السن) و(الأقدمية) و(مسميات الدرجات العلمية).

تعاضل أهمية قيم جديدة مثل:

أ- القدرة على الاتصالات. Communication Skills.

ب- القدرة على القيادة. Leadership Ability.

ج- التمييز بين فئة الـ Generalist وفئة الـ Specialist.

د- التمييز بين الأداء Performance والقدرة Potential.

كذلك سينحسر دور القيادات الإدارية ذات الأبعاد المحلية (Localized) لصالح القيادات الإدارية ذات البعد الدولي، وهي نتيجة طبيعية لنظم العولمة (Globalization) ولاتفاقيات الجات وما يماثلها من نظم تهدف للتقليل من الحمائية وتعظيم المنافسة.

تمجيد الفرد

(نجاهد ليرضى "الجهاد" لا ليرضى "عمر بن الخطاب")

"أبو عبيدة بن الجراح"

أقوامُ هذا الشرق ما سئمت

شيمَ العبيدِ، وقبحت شيمَا

لا يحفلون بغير من رفعت

سادتهم.. فليرفعوا الخدما

"العقاد.."

موضوع هذا الفصل من الأمور التي تقف على الحد الفاصل بين مناطق عديدة، لذلك فإن تناوله ينبغى أن يتم بمزيد من الموضوعية وبدون انفعال لا مبرر له، رغم أنه موضوع يدعو للانفعال. ولب الموضوع هو علاقة المصريين بحكامهم (تاريخياً) وهى علاقة تختلف عن علاقة معظم شعوب العالم بحكامهم. فمصرُ التى ألَّهت حكامها منذ عشرات القرون... ومصر التى أعطت حكامها المماليك "الأبهة والسلطان المطلق والتفخيم العظيم"، لا تزال آثار منها فى وجدان وعقول أبنائها وهم يقفون اليوم على مشارف القرن الحادى والعشرين.

فهل هذه "العلاقة الخاصة" بين المصريين وحكامهم أمر إيجابى يجب الاحتفاظ به، أم أنه أمر تشويه جوانب سلبية يجب أن ننعم النظر فيها وندرسها كعيوب يجب العمل على التغلّى عنها؟ ثم ما هى الجهة المسئولة عن وجود هذه العلاقة:

التاريخ؟.. أم الحكام؟.. أم نحن أبناء هذا الوطن؟ وإذا كانت هناك سلبيات، فما هي الجهة القادرة على بدء مشروع العلاج؟ وهكذا، يجد القارئ نفسه (معناً) في خضم مناطق بالغة الحساسية وتحتاج لأن يكبح المرء عنان انفعالاته وهو يتدبرها ويعتمد - أساساً - على العقل والتفكير الموضوعي الذي يتجنب الحماس الزائد والشطط.

أما الجزئية الأولى، فأعتقد أن علاقة المصريين بالشخصيات العامة تحتاج لأن تخلو من هالات التقديس التي تكتنفها أحياناً. فحتى الحاكم فإنه ابن من أبناء هذا الوطن يتحلى بقدرات وإمكانات عقلية ودراية وخبرة وموضوعية واتزان وإخلاص تجعله قادراً على تنفيذ ما هو منوط به من مهام. ويعنى ذلك أن العلاقة يجب أن تكون مؤسسة على هذه الأرضية، وأن تخلو مما يشوبها من أبعاد تضرب جذورها في التاريخ الطويل لهذا الوطن وبالذات للتاريخ الفرعوني والملوكي.

فنحن إذن نخرج بالعلاقة من كونها (مهمة بالغة الأهمية) إلى صيغة عاطفية تحيطها بهالات من التقديس والارتقاع عن أرض الواقع. ونحن نفعل ذلك -بنفس الكيفية- مع كل حكامنا. وبقينى، أن "الحاكم" ليس هو مصدر هذه الظاهرة، وإنما هي "ظاهرة" ذات جذور عميقة في وجداننا بشكل يجعلها تتكرر -منذ قرون عديدة- وبنفس الكيفية مع أشخاص مختلفين.

وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن أثر العهد الملوكي على تكوين الشخصية (أو العقلية) المصرية في هذا المجال بالتحديد، ولكن ذلك سيخرجنا عن المحور الذي يدور حوله اهتمامنا. فنحن نزعم أن هناك شبه اتفاق تام بين المثقفين في هذا الوطن على أن علاقة "الحاكم بالمحكومين" والموجودة في الديمقراطيات المستقرة هي هدف نتطلع لأن نبغده، وإن هذه العلاقة تقوم على أساس أن الحاكم يقوم بمهمة، وأنه مسئول عن تحقيق أهداف هذه المهمة، دون أن تنتقل به إلى مكانة غير واقعية محاطة بالتقديس المبالغ فيه، والذي يخرج بالعلاقة عن الحدود التي يسمح بها الزمن وتطور

الديموقراطية.

ونحن هنا لا نبسط الأمور بتوجيه الاتهام لأحد، فالتاريخ هو الصانع الأول للمظاهرة التي نتناولها، ونحن (الشعب) الجهة الأساسية التي تتبع منها هذه المظاهرة. والمتقنون في هذا الوطن يأملون أن يحدث تطوير في هذه الجزئية بحيث تتحول العلاقة إلى ما يشبه "علاقات العمل" وإن كانت "علاقة عمل" على أعلى درجة من الأهمية.

وأما الجزئية الثانية، فتتعلق بآلية إحداث التغيير في هذا الشأن. ورغم تسليمي بأن "الحكوميين" في هذا الوطن هم مصدر "المظاهرة" إلا أن التغيير يبقى مستحيلاً ما لم يبدأ من قمة الهرم المجتمعي، إذ أن البدء من القاعدة مستحيل لعمق المظاهرة ومدى اتساعها.

وأعني، أن رأس المجتمع هو القادر على البدء في بث قيم أخرى مختلفة في هذا المجال: قيم تناسب حقيقة العلاقة بين الطرفين (كما آلت إليه مع التطور الإنساني) وتناسب القيم التي استقرت في المجتمعات ذات الحظ الوافر من الديمقراطية.

ولا شك أن بدء هذه المهمة من قمة المجتمع يجب أن تتبعها تغييرات في برامج التعليم والإعلام تبث (بهدهوء وعقلانية) القيم المعاصرة للمجتمعات المتقدمة في هذا الشأن.

تجتمع عدة أسباب لجعل (جرعة المحلية) عند المواطن المصرى المتوسط المعاصر مفرطة فى الاتساع، كما أن نفس الأسباب تجتمع لتجعل (جرعة العالمية) عند نفس المواطن بالغة التواضع.

فالمجتمعات القديمة من جهة، كثيراً ما يعانى أبنائها من الإغراق فى المحلية، فالدنيا عند هؤلاء هى هذا الوطن فى المقام الأول والأخير.... ومن هنا خرجت المقولة الدارجة (مصر أم الدنيا).

. ومن جهة ثانية، فإن سنوات الستينيات والسبعينيات والتي كانت بمثابة "قاعدة الانطلاق" على مستوى العالم الخارجى لما جاء بعد ذلك من ثورة الاتصالات وسقوط الجدران الفاصلة والعازلة بين الدول والشعوب وبداية الإعلام الذى يتخطى حدود الدول والاقتصاد الذى يتبع نفس النسق، خلال هذين العقدين، كنا نحن معنيين فى المحلية والحد من التواصل مع "دنيا الخارج".

ومن جهة ثالثة، فإن برامجنا التعليمية قد توالى التركيز على الداخلى (تاريخنا وحضارتنا وآدابنا) بشكل يناقض - مثلاً - برامج التعليم فى دولة مثل فرنسا تولى مقررات دراسة تاريخ مصر القديمة والصين والحضارتين الإغريقية والرومانية ما توليه

لمقررات دراسة تاريخ فرنسا ذاتها.

ومن جهة رابعة، فإن نشأة جهاز الإعلام المصرى من بدايته كذراع للحكومة، وما حدث (على نفس الشاكلة) للصحف المحلية، قد جعل "رسالة الإعلام المصرى" لسنوات غير قليلة "رسالة محلية بحث"، ولا أدل على ذلك من مقارنة نشرة الأخبار الرئيسية لدينا بنشرة الأخبار فى معظم دول العالم - فالأخبار المحلية لدينا تكتسح الصورة، بينما معظم نشرات الأخبار تتابع الأحداث أياً كان موقعها الجغرافى.

ومن جهة خامسة، فإن نمو التيار السلفى (نسبياً) فى مجتمعنا كان انتصاراً قوياً للمحلية على حساب الدولية. ولا شك أن مستقبل العالم بأسره يشهد إنحساراً نسبياً للمحلية وازدياداً واضحاً للدولية أو العالمية. وإن ذلك يقع على أرض الإقتصاد كما يقع على أرض الثقافة والفكر والتعليم والإعلام.

وبالتالى، فإن عدم استفاقتنا على ضرورة العمل العلمى الجاد على خلق معادلة متوازنة بين (المحلية) و(العالمية) سيجعلنا أقل قدرة على التعامل الفعال والإيجابى والمثمر مع آليات الواقع الجديد.

وإذا كنت قد ذكرت -مكرراً- فى العديد من الكتابات والمحاضرات، أن المحرك (الموتور) الذى ستعتمد عليه المؤسسات والشركات والمجتمعات هو (الإدارة الفعالة)، فإننى أضيف هنا أن الإدارة الفارقة فى المحلية (ستكون عاجزة تماماً، عن خوض لعبة المستقبل بنجاح فأساس هذه اللعبة مزدوج:

- الإدارة الفعالة، بمعنى القيادة المثمرة.

- المعرفة الواسعة بعناصر اللعبة على المستوى الدولى.

وسينطبق ذلك على (الشق الأقتصادى) من حياة المجتمعات كما سينطبق على (الشق السياسى).

حول غياب العقل النقدي

في ظننى أن "العقل النقدي" شبه غائب فى واقعنا . وأعتقد أن أبرز أسباب غياب العقل النقدي فى عموم حياتنا هو ضالة الهامش الديموقراطى ووجود عجلة القيادة فى حالات كثيرة فى يد غير الأكفاء وأصحاب التكوين الثقافى والإدارى البسيط وانتشار ثقافة دينية رجعية . فكل ذلك لا يمكن أن ينتج إلا ضعفاً فى العقلانية وضعفاً فى المشاركة ودرجة عالية من السلبية وشيوع المسلمات التى لا تصمد للنقد الموضوعى الذى هو الأداة الكبرى للتقدم . إن ضالة الهامش الديموقراطى يقود لوقف الحراك الاجتماعى ، ووقف الحراك الاجتماعى يؤدى إلى انتشار "عدم الكفاءة" وانتشار عدم الكفاءة يؤدى لإنهيار المستويات فى كل المجالات ، وضمن ذلك "تراجع دور العقل" . لقد حاول ابن رشد منذ ثمانية قرون إحياء العقل وإبراز قيمته الكبرى فضربه الجميع فى مجتمعاتنا وتبنته فرنسا ليكون أداتها الكبرى فى هزيمة الشيوقراطية . أنظر لما يكتبه رجلٌ جاء لنا (عقليا) من رحم القرون الوسطى كل أسبوع بجريدة الأخبار لتعرف لماذا نتحرك (بسرعة) للخلف ، إنه معولٌ هدم أسبوعى (وفى جريدة واسعة الانتشار) لكل قيم الإنسانية والتمدن والتقدم ولا يعرف هذا الكاتب الجيوراسى (أى من الحفريات) أنه يتكلم عن صورة مجيدة لم

توجد فى يوم من الأيام. إنها صورة من صنع الخيال والوهم أما الواقع فقد كان عامراً بالقتل والدم (مثله مثل أحوال الدنيا فى تلك القرون). ويتحدث هذا الكاتب الجيوراسي عن "الأخر" كشیطان. والواقع أن الآخر ليس شيطاناً وليس أيضاً ملاكاً. ولكن العقل القبلی لا يستطيع أن يدرك إلا أن الآخر هو العدو الذى يريدُ هدمنا، وينبغى علينا محاربته بالسيف واللسان. وتلك ظاهرة طبيعية بالنسبة لمناخ ثقافى مثل مناخ الصحراء التى ليس فيها إلا القبلية والعزلة والرمال التى من ورائها يأتى الخطر. إن الآخر هو (فى الحقيقة) ما ينبغى أن نندمج فى حوارات لا تنقطع معه للإستفادة والعمل المشترك والتواصل الإنسانى. علماً بأن العقل القبلی البدوى ليس بوسعه أن يفهم معنى كلمة "الإنسانية". لقد كان للآخر دور رائع فى حياتنا خلال القرنين الماضيين فى سائر المجالات، ومن بين ذلك الصحافة والمسرح والأدب والترجمة والفكر، بل إنني أزعم أن مصر كانت بوتقة إنصهار المصرى مع الآخر إنصهاراً إيجابياً مُنتجاً وفعالاً، أنتج عشرات الآثار الراقية والجميلة، أما العزلة فقد أنتجت قبحاً لا يخفى اليوم على أحد. إن أملئ كبير أن تكون الأقليات فى البلدان الناطقة باللغة العربية هى "الموصل" لعدوى التقدم والتمدن والسير تجاه "العصر الذى نعيشه" لا تجاه الماضى الذى يَتمنى لظلام القرون الوسطى.

والى جانب غياب العقل النقدى فى عموم حياتنا فإننى أتشكك فى وجود طبقة إنتليجنسيا فى سائر البلاد التى تتكلم باللغة العربية. فمنذ الخمسينات ومعظم النظم العربية شديدة الحرص على إيجاد ما أسميه "الثقف الرسمى". هذا المثقف قد يكون قارئاً ممتازاً وباحثاً جيداً، ولكنه فى معظم الحالات "موظف عام" لا يملك من الإستقلالية ما يلزم لتكوين طبقة إنتليجنسيا حرة ومؤثرة لا تدور فى فلك الحكومات، كما هو الأمر فى معظم البلاد العربية. فمن المؤسف أن أعداداً غير قليلة من العقول فى مجتمعاتنا تم إصطيادهم بالبترودولار البدوى، وعدد آخر تم إصطيادهم بالبترودولار البعثى، وأعدادٌ غفيرة تم إصطيادهم

بقانون جاذبية الوظيفة العامة. وهكذا أصبح الواقع في معظم هذه البلدان شبه خال من المثقف الحر، ودليلي الإضافي على ذلك أن معظم المثقفين في واقعنا يرددون ذات الآراء في معظم المسائل، وهي ظاهرة غير إنسانية وغير ثقافية.

وتكتمل درامية الصورة بأن ندرك أن "العقل" في مجتمعاتنا قد أصابته ضربتان أو هزيمتان كبيرتان: أما الهزيمة الأولى فهي التي تمثلت في إكتساح مدرسة النقل في القرون من العاشر إلى الثالث عشر (الميلادية) مدرسة العقل التي تمثلت في تلاميد أرسطو وشراحه، وعلى رأسهم العقل القذ (إبن رشد). إن هزيمة هذه المدرسة أغلقت قروناً من الإنتعاش الفكري النسبي ومهدت لقرون من الركود والجمود والخمود. وأما الهزيمة الثانية فهي هزيمة مدرسة التنوير المصرية والتي شخصها أحمد لطفي السيد وسلامة موسى وطه حسين وعلى عبد الرازق والعقاد (قبل تراجعهم الذي عاصر فصله من الوفد) وربما كان آخر هؤلاء لويس عوض وحسين فوزي وزكي نجيب محمود. كانت مصر في العشرينيات تبحث عن تألق ثقافي بوصفها واحدة من درر البحر الأبيض المتوسط، وعلي أساس من ثمار عصر النهضة. ولكن ظروفاً معروفة واكبت المد الفاشي في الثلاثينيات، وكذلك هزيمة الليبرالية المصرية جعلت مدرسة التنوير الحديثة في مصر تنهزم لصالح قوى الفاشية أو الرجعية. ومع ذلك ، فإنني على يقين أن مدرسة تنوير ثالثة بدأت في التواجد على الساحة الآن، وأن المستقبل لها حتى وإن لم ير التنويريون المعاصرون حدوث ذلك في حياتهم. فيقيني مطلق أن معركة التقدم مع التخلف لها نهاية واحدة هي انتصار التقدم وانحسار التخلف. ولكننا قد لا نرى نهاية هذه المعركة.

خاتمة من عيوب تفكيرنا المعاصر

ما دَخَلَ اليهودُ من حدودنا...
وإنما تسربوا كالنملِ من عيوبنا..
"نزار قباني..."

(١) تضمن هذا الفصل عدداً من العيوب التي أعتقد أنها تشوبُ تفكيرَ العديدين منا، بشكل يسوّغ لنا أن نقول إنها باتت تشكل المعالِم أو الملامح السلبية لعقل قطاعات كبيرة منا (كمصريين وكعرب). وإن كان ذلك يقتضى إدراج الملاحظات التالية: أن الكتابة عن هذه العيوب لا تعنى أنها تشكل "كل ملامحنا" الثقافية، فأنا لم أقصد ذلك ولم أكتب وصفاً لحضارتنا أو لثقافتنا، وذلك ما كان يقتضى الكتابة عن "المناقب" و"المثالب" - وإنما كنت أكتب تحت عنوان محدد للغاية هو (نقد العقل العربي). فإذا جاء قارئ بعد ذلك وقال: إن هذا الكاتب لا يرى فى تفكيرنا إلا مأخذ وعيوباً، كان من حقى أن أصف ذلك بالتعسف وإلقاء القول على عواهنه.

إننى كرجل يمتقت "التعميم" أقول إن هذه العيوب تشوب تفكير البعض، ولا يمكن أن يكون قصدى أن تلك العيوب (جميعها) هى ملامح تفكير الكل. فلا أنا قصدت اتسام كل

أساليب التفكير بهذه العيوب، ولا أنا قصدت توفير كل هذه العيوب بدرجة واحدة عند الكل.

(ب) كذلك من المهم للغاية في هذه الخاتمة أن أقرر أنني من بين اثنين وعشرين فصلاً كتبتها بالفعل تحت عنوان (من عيوب تفكيرنا المعاصر)، فإنني اخترت أن يتضمن هذا الفصل نصفها فقط، فلم أضمنه ما كتبت عن عيوب أخرى، لأنني رأيت أن "درجة الاستعداد" لقبول مثل هذه الكتابة لا تحتل أكثر مما انتقيت من فصول. فإن ما كتبتة -مثلاً- عن "الآخر... في تفكيرنا" قد يصدم بجرعة أكبر مما يراد من موقف الرغبة في الإصلاح لا الرغبة في الإيلام. لذلك فقد اكتفيت بأن يتضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب أقل من عُشر (١٠٪) ما كتبتة بخصوص هذه المسألة. وربما تسمح ظروف تطورنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بنشر الأجزاء التي رأيت صواب تأجيل نشرها فيما بعد، فالذي يكتب لقراء هم منه بمثابة الأهل، لن يكون بوسعه تقديم جرعة من الصراحة "توجع" أكثر مما تفيد.

(ج) وخلاصة ما أردت في الفصل أن أقوله إن الحاضر والمستقبل يشهدان تغيرات جذرية في الحياة الاقتصادية كما يشهدان عالماً مختلفاً يشهد من الصراع والمنافسة أكثر وأكبر مما يقدر الكثيرون منا. وأن ذلك يقتضى عملاً جاداً على مستوى الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولكنه يقتضى أيضاً نوعاً من الواجب الداخلي Home Work على مستوى التعليم والإعلام والثقافة، بهدف أن ننقى أبناء وبنات هذا الوطن من مأخذ ستجعلهم أقل قدرة على الأداء المتميز في لعبة المنافسة التي تملئها قواعد الواقع الجديد.

وكاتب هذه السطور يؤمن إيماناً عميقاً وصلباً بأن الإنسان بصفته (مورداً بشرياً) سيكون هو عماد الحركة المجتمعية المستقبلية بوجه عام، والحركة الاقتصادية بشكل خاص - وهو ما يعنى حتمية العمل الجاد على خلق إنسان أكثر تحرراً من عيوب التفكير الموصوفة فى هذا الكتاب، حتى يكون إنساناً تنافسياً فعلاً (Effective Competitive Person) يملك القدرة على خلق مكان متميز فى عالم الواقع الجديد، حيث تتحسر سبل الحماية الاصطناعية وينفتح المجال على مصراعيه أمام التنافس بكل ما تعنيه الكلمة من معانٍ.

نحن ختامى من جبران خليل جبران:

بالإختصار الشرقيون يعيشون فى مسارح الماضى الفابر، ويميلون إلى الأمور السلبية المسلية المفككة، ويكرهون المبادئ والتعاليم الإيجابية المجردة التى تلتسهم وتنبهم من رقاهم العميق المغمور بالأحلام الهادئة. إنما الشرق مريض قد تناوبته العلل وتداولته الأوبئة حتى تعود السقم، وألف وأصبح ينظر إلى أوصابه وأوجاعه كصفات طبيعية، بل كخلال حسنة ترافق الأرواح النبيلة والأجساد الصحيحة، فمن كان خالياً منها عد ناقصاً محروماً من المواهب والكمالات العلوية.

وأطباء الشرق كثيرون يلزمون مضجعه ويتآمرون فى شأنه، ولكنهم لا يداوونه بغير المخدرات الوقتية التى تطيل زمن العلة ولا تبرئها. أنا أبكى على الشرقيين لأن الضحك على الأمراض جهل كبير. أنا أنوح على تلك البلاد المحبوبة لأن الفناء أمام المصيبة غباوة عمياء.

(جبران خليل جبران من كتاب "العواصف" - ١٩٢٠).

محتويات الكتاب

الصفحة

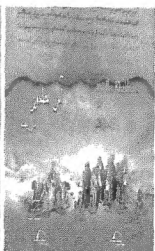
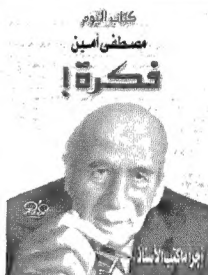
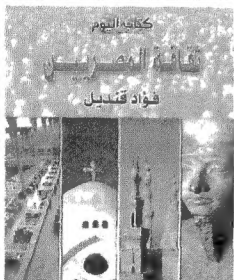
- قبل أن تقرأ ٣
- مفاتيح ٥
- مقدمة ٧
- لماذا أكتب ٩
- الفصل الأول : قيم التقدم ١٣
- توطئة ١٣
- ملاحظات جوهرية حول موضوع قيم التقدم ١٧
- أهم قيم التقدم ٢٣
- قيم التقدم : المنبع والهوية ٦١
- قيم التقدم والخصوصيات الثقافية ٦٣
- قيم التقدم وبناء مجتمع قوى ٦٧
- الفصل الثاني : من عيوب تفكيرنا المعاصر ٧١
- هذا الفصل ٧٣
- تقلص الساحة في تفكيرنا المعاصر ٧٥
- المغالاة في مدح الذات ٨١
- ثقافة الكلام الكبير ٨٥
- هامش الموضوعية المتآكل ٩١
- الآخرون : معنا .. أم ضدنا ؟ ٩٧
- نحن .. وآراؤنا ٩٩
- الإقامة في الماضي ١٠٣

محتويات الكتاب

الصفحة

- ١٠٧ - ضيق الصدر بالنقد
- ١١١ - الاعتقاد المطلق في نظرية المؤامرة
- ١٢٣ - لنفرض أنها مؤامرة
- ١٢٩ - التيه الثقافي
- ١٤١ - ثقافة "الحلول الوسط"
- ١٤٧ - ثقافة "الأفكار النمطية"
- ١٥٣ - ثقافة النفي أو ذهنية إنكار الميوب والمشكلات
- ١٦١ - المرأة والتقدم
- ١٦٩ - ثقافة الموظفين
- ١٧٥ - تمجيد الفرد
- ١٧٩ - محليون للنخاع
- ١٨١ - حول غياب العقل النقدي
- ١٨٥ - خاتمة
- ١٨٧ - لحن ختامي من جبران خليل جبران

صدر من كتاب اليوم



بطاقة
فهرسه
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشؤون الفنية

حجى، طارق.

تأملات في العقل المصري / طارق

حجى . القاهرة: دار أخبار اليوم،

٢٠٠٧.

١٩٦ ص، ٢٠ سم.. (كتاب اليوم).

تدمك ١١٢٨٩٧ ٠٨ ٩٧٧

١. مصر- التنمية الثقافية

أ. العنوان

٣٠١،٢

رقم الايداع ٢٧٧٤ / ٢٠٠٧

I.S.B.N.977-08-1289-7

مطابع أخبار اليوم ٦ أكتوبر



سیرامیکا رويال

ملكة من الجمال



سیرامیک مصنوع من أجود وأنقى أنواع الخامات البيضاء
في مصر والعالم ليعطى صلابة وقوة تحمل تفوق المواصفات العالمية
"مواصفة امتصاص المياه تفوق المواصفات الأوروبية والعالمية"

المركز الرئيسي والمصانع : مدينة العيبر - المنطقة الصناعية الأولى - بلوك ١٣-٣٤
تليفون : ٨١ / ١١٠٢٠٨٠ - ٤٤ / ٤٣ / ٤٢ / ٤١ / ١١٠٢٩٤٠ + (٢٠٢) فاكس : ١١٠٢٠٨٢ + (٢٠٢)
E-mail: royalceramica@link.net

مصر للطيران للخطوط الجوية

ميونخ

٤ رحلات اسبوعيا
الثلاثاء - الجمعة - السبت - الأحد

بالإضافة الى رحلتنا المنتظمة

القاهرة / فرانكفورت يومياً
الغردقة / فرانكفورت كل يوم سبت
القاهرة / دوسلدورف الجمعة والسبت
القاهرة / برلين الثلاثاء

لمزيد من المعلومات اتصل الآن

٠٩٠٠ ٧٠٠٠٠ سعر الدقيقة ٥٠ قرشاً

أو ١٧١٧ سعر الدقيقة جنية واحد

أو بوكيلك السباحي

www.egyptair.com

الثلث 8 جنيهات

طبع بمطابع أخبار اليوم



6 222007 800085